الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

قانون التجنيد الإجباري وموقف الجزائريين منه (1912-1945م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

بوقلمون مريم

إشراف:

أ.د. عمر عبد الناصر

لجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
شرقي محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	عضوا ممتحنا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

السنة الجامعية: 1441-1442 هـ / 2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى نبع الحنان وصاحبة القلب الأبيض "أمي العزيزة"، وإلى من حصد الأشواك عن دربي ومهد لي الطريق لطلب العلم "أبي الغالي"، حفظهم الله ورعاهم وأدامهم تاجا على رأسي.

إلى أخي الغالي ورفيق دربي وسندي"سامي" الذي شاركني أجمل لحظات حياتي، وإخوتي وأخواتي كلهم، فريال، أحلام، محسن، عبد المؤمن.

إلى صديقتي الوفية "سارة"

إلى كل أصدقائي وزملائي خاصة الذين مدوا يد العون لي وساعدوني في الحصول على المادة العلمية لدراستي.

إلى أساتذتي الكرام وأهل الفضل علي الذين كانوا خير عون وسند لنا في المسيرة الدراسية.

إلى كل طالب علم إختلس من وقته ولو دقيقة للإطلاع على هذا العمل.

إلى كل طلبة قسم التاريخ بجامعة قالمة وكل جامعات القطر الجزائري وفقهم الله وسدد خطاهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي...

شكر وعرفان

قال تعالى"ولقد آتينا داوود وسليمان علما وقالا الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين"

سورة النمل، الأية: 15.

أسأل الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين أن يجعلني من الشاكرين على نعمة التوفيق والثبات لإنجاز هذا العمل، فاللهم لك الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وفي هذا المقام لا بد أن نذكر لأهل الفضل فضلهم.

لذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل" **الدكتور عمر عبد الناصر**"

على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وإرشادات علمية قيمة لإتمام هذا العمل.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذه المذكرة وتقييمها.

كما أتوجه بشكري لزملائي الذين كان لهم الفضل في مد يد العون لي

ومساعدتي في الحصول على الكتب التي عجزت في الحصول عليها.

كما أتوجه بشكري لجميع أساتذتي من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي

وإلى كل من كان له فضلا في تلقيني العلم النافع.

كما لا تفوتني فرصة تقديم خالص الشكر والإمتنان لكل من ساعدني

من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

قائمة المختصرات:

المختصر	الكلمة
تع وتح	تعريب وتحقيق
تر	ترجمة
د، س، ن	دون سنة نشر
ج	الجزء
ط	الطبعة
د، ب، ن	دون بلد نشر
د، د، ن	دون دار نشر
مج	المجلد

مقدمة

الفصل الأول: الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي

المبحث الأول: تجنيد الجزائريين قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912

المبحث الثاني: الفرق العسكرية الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية لمسألة التجنيد الإجباري للجزائريين

الفصل الثاني:إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912

المبحث الأول: مفهوم قانون التجنيد الإجباري

المبحث الثاني: ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري

المبحث الثالث: دراسة مضمونه

الفصل الثالث: تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية والمواقف المختلفة منه

المبحث الأول: الجزائريين والحرب العالمية الأولى

المبحث الثاني: الجزائريين والحرب العالمية الثانية

المبحث الثالث: موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين

الفصل الرابع: إنعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين

المبحث الأول: الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية

المبحث الثاني: الإنعكاسات السياسية والعسكرية

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية

خاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

إن إشتداد التنافس الإستعماري بين القوى الأوروبية والسباق نحو التسلح وتضارب مصالح الدول في مناطق النفوذ دفع بالسلطة العليا الفرنسية إلى التفكير في تعزيز قوتها العسكرية التي يقع على عاتقها تنفيذ جل المخططات الإستعمارية الإمبريالية داخل أوروبا وخارجها، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المشاريع المختلفة كانت تهدف في مجملها إلى العمل على إستغلال الموارد البشرية والإقتصادية للمستعمرات وبحكم أن بلدنا الجزائر كان من ضمن المستعمرات التابعة لفرنسا عملت هذه الأخيرة منذ أن وطأت أقدام جيوشها أرض الجزائر على إستغلال الموارد البشرية والإقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال تجنيد شبانها في صفوف جيشها بطريقة إجبارية وتوجيه مواردها لخدمة الإقتصاد الفرنسي وهذا كله وفق قانون التجنيد الإجباري 1912م.

1/ دوافع إختيار الموضوع:

يرجع إختياري لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية لعل أهمها ما يلي:

- الرغبة في توسيع مداركي ومعارفي حول تاريخ الجزائر المعاصر.
- الرغبة في معرفة الأساليب والمشاريع التي طبقت فرنسا من خلالها قانون التجنيد الإجباري 1912م.
- دراسة النص القانوني الذي أصدرته السلطة الفرنسية لكي تعالج من خلاله مسألة التجنيد الإجباري.

- محاولة تسليط الضوء على تجاوزات السلطة الفرنسية المرتكبة في حق الأهالي المسلمين الجزائريين من خلال إصدارها قانون جندت بموجبه الآلاف من الشبان الجزائريين في الصفوف الأولى وأقحمتهم في حروب ليس لهم فيها لا ناقة ولا جمل كما جعلت منهم يدا عاملة رخيصة عززت من خلالها إقتصادها.
- الميول الذاتي لدراسة موضوع تاريخي ذو طابع قانوني.
- محاولة تقديم إضافة معرفية حول تاريخ الجزائر المعاصر من خلال هذا الموضوع بالرغم من أنه تعرض للدراسة من طرف البعض إلا أنني حاولت طرحه من منظور وزاوية جديدة تعبر عن مدى فهمي وإدراكي له.

2/ **إشكالية البحث:**

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في محاولة معرفة جوانب وحيثيات مسألة التجنيد الإجباري للأهالي المسلمين الجزائريين وموقفهم منها، وما ترتب عنها من انعكاسات متعددة الأبعاد على مصير الجزائر المستعمرة؟

ولدراسة هذه الإشكالية والإحاطة بها من مختلف جوانبها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهي الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي؟
- فيما تمثلت ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري؟

- كيف جندت فرنسا الأهالي المسلمين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية؟ وما موقف الجزائريين والفرنسيين من مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين؟
- ماهي أهم إنعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الأهالي المسلمين الجزائريين؟

3/ حدود الدراسة:

تعتبر الجزائر وأوروبا هما الإطار المكاني لهذا الموضوع الذي يمتد من الناحية الزمنية من سنة 1912م إلى غاية سنة 1945م، غير أن البدايات الأولى لمسألة التجنيد الإجباري للأهالي المسلمين الجزائريين تقتضي العودة إلى تاريخ بداية الإحتلال سنة 1830م.

4/ مناهج الدراسة:

إن تحديد وضبط المقاربات المنهجية لأي دراسة يعتبر أمر خارج عن رغبة وإرادة الباحث، حيث أن خصوصية الموضوع المطروح وحيثياته هي التي تملي على الباحث المناهج التي يتبعها لدراسة وتحليل موضوعه حسب ما تقتضيه مصلحة البحث، وفرضت عليا طبيعة الموضوع المدروس إتباع مجموعة من المقاربات المنهجية تمثلت فيما يلي:

- **المنهج الوصفي:** الذي يمكن القول أنه يمثل الركيزة الأساسية لأي بحث تاريخي، حيث تمكنت من خلاله من إستعراض ووصف الأحداث والوقائع التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة ونقل صورة واضحة وأمينة عن أهم التطورات التاريخية التي وقعت إبان الفترة المدروسة.

- **المـنـهج التـاريخي:** إعتمدتـه فـي سـرد وطـرح الأحـداث التاريخيـة بمختلـف حيثياتهـا وجزئياتها وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا حسب زمن وقوعها.
- **المـنـهج التحليلـي:** والـذي إعتمدتـه فـي دراسـة وتحليـل مختلـف البنـود القانونيـة لقـانون التجنيـد الإجبـاري 1912م، وكـذلك تحليـل بعـض الجزئيـات التـي إسـتدعت الشـرح والتفسير.
- **المـنـهج الإحصـائي:** إعتمدته في عرض وتوضيح مختلف الإحصائيات المتعلقة بأعداد المجندين الأهالي المسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي وكذلك أعداد المجندين الذين توفوا بجبهات القتال، بالإضافة إلى أعداد بعض الموارد الإقتصادية التي كانت موجهة لخدمة الإقتصاد الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى والثانية.

5/ صعوبات الدراسة:

يمكن القول دون شك أنه لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من الصعوبات والعراقيل، فكل بحث تواجهه العديد من الصعوبات المختلفة، ومن أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي لهذا الموضوع ما يلي:

- صـعوبة الوصـول إلـى بعـض الوثـائق الأرشـيفية المتعلقـة بموضـوع الدراسـة والمتـوفرة بالأرشيف الفرنسي فقط خاصة التي هي مهمة جدا لموضوع دراستي.
- صعوبة ترجمة المصادر والمراجع الأجنبية لما تتطلبه من ضبط ووقت وجهد.
- صعوبة ضبط الخطة.

أما غير هذا فقد كان البحث في هذا الموضوع أمرا ممتعا وشيقا وتذللت صعوباته بنصائح وتوجيهات الأستاذ المشرف.

6/ مصادر البحث ومراجعه:

إعتمدت أثناء إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع تنوعت وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، منها المذكرات الشخصية، المصادر والمراجع والنشريات، المجلات والدوريات والجرائد، وكذلك الرسائل الجامعية والمقالات والموسوعات، باللغة العربية والأجنبية سواء الفرنسية أو الإنجليزية، إضافة إلى المواقع الإلكترونية، نذكر أهمها:

- كتابي فرحات عباس الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم وليل الإستعمار حيث تناول فيهما موضوع المجندين الجزائريين وما تعرضوا له من تمييز وحرمان من مختلف حقوقهم.
- أما باللغة الفرنسية نذكر كتاب شارل روبير أجيرون

(Les Algériens Musulmans et La France 1871-1919)

والذي تناول فيه جوانب عدة ذات علاقة مباشرة بموضوع دراستي.

- أما الجرائد فقد إعتمدت بدرجة كبيرة على جريدة المبشر (Le Mobacher) والجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (Journal Officiel de La République Française) باللغة الفرنسية اللتان عالجتا النص القانوني لقانون التجنيد الإجباري 1912م.

- أما المجلات فكان أبرزها مجلة الدراسات التاريخية العسكرية وكذلك مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية إضافة إلى مجلة كان التاريخية وغيرها.
- أما فيما يخص الرسائل الجامعية نذكر أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945) لصاحبها عبد القادر بلجة، بالإضافة إلى أطروحة الماجستير الموسومة بعنوان مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916) لصاحبها بالحاج ناصر.
- أما المواقع الإلكترونية أهمها ما يلي:
- المكتبة الوطنية الفرنسية الرقمية Gallica.bnf.fr
- الأرضية الرقمية للمجلات العلمية والأكاديمية www.persee.fr

7/ **خطة البحث:**

كان من الصعب علي ضبط خطة بحث الدراسة في بادئ الأمر وذلك راجع لكون هذه الأخيرة متوقفة على مدى توفر المادة العلمية والمعرفية، فمن الناحية المنهجية لابد أن تكون خطة البحث مرنة قابلة للتغيير والتعديل كلما إتسعت أفاق البحث وتوفرت المادة العلمية، بالرغم من صعوبة ضبط الخطة التي واجهتني إلا أنني قسمتها في نهاية المطاف بالشكل التالي:

مقدمة: كانت عبارة عن تقديم شامل للموضوع، حيث تضمنت ماهية الموضوع ودوافع إختياره، وإشكالية تمحورت حولها عدة تساؤلات فرعية، بالإضافة إلى ضبط وتحديد الإطار المكاني

والزماني لموضوع الدراسة، كما أشرت فيها إلى المناهج المعتمدة في هذه الدراسة هذا وقد أشرت فيها كذلك إلى أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذه المذكرة، كما أشرت إلى بعض الدراسات العلمية التي إعتمدت عليها أثناء إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول: تحدث فيه عن الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، وقد قسمته إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول جاء بعنوان تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه لأهم الفرق العسكرية الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي، أما المبحث الثالث فتحدث فيه عن الخلفية التاريخية لمسألة التجنيد الإجباري للجزائريين.

الفصل الثاني: جاء بعنوان إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912، قسمته هو الأخر إلى ثلاث مباحث، فقد خصصت المبحث الأول للحديث عن مفهوم قانون التجنيد الإجباري، أما المبحث الثاني تحدث فيه عن ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري، أما المبحث الثالث فقد درست فيه مضمون القانون.

الفصل الثالث: خصصته للحديث عن تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الاولى والثانية والمواقف المختلفة منه، قسمته إلى ثلاث مباحث، حيث تحدث في المبحث الأول عن الجزائريين والحرب العالمية الأولى، أما المبحث الثاني فتحدث فيه عن الجزائريين والحرب العالمية الثانية، وخصصت المبحث الثالث لدراسة موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين.

الفصل الرابع: خصصته للحديث عن إنعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين، قسمته كذلك إلى ثلاث مباحث، حيث تحدث في المبحث الأول عن الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية، أما المبحث الثاني فتحدث فيه عن الإنعكاسات السياسية والعسكرية، أما المبحث الثالث فتطرقت فيه للإنعكاسات الإقتصادية.

خاتمة: تضمنت إجابة للأسئلة المطروحة في بداية البحث وأهم النتائج التي توصلت إليها بعد إنتهائي من البحث والدراسة في هذا الموضوع.

الفصل الأول

الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي

المبحث الأول: تجنيد الجزائريين قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912

المبحث الثاني: الفرق العسكرية الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي

المبحث الثالث:الخلفية التاريخية لمسألة التجنيد الإجباري للجزائريين

المبحث الأول: تجنيد الجزائريين قبل اصدار قانون التجنيد الاجباري 1912

ترجع فكرة استغلال الجزائريين كجنود في صفوف الجيش الفرنسي بالأساس الى **الكونت دي بورمون (Comte De Bourmont)**[1] قائد الحملة العسكرية الفرنسية على مدينة الجزائر في جويلية 1830م، حيث تأكد هذا الأخير ان التوغل في اعماق هذا الوطن ليس بالأمر السهل، وعلى اثر ذلك سعى الى تدعيم جيش الاحتلال بالعناصر المحلية حتى يتمكن من بسط نفوذه وسيطرته على مختلف انحاء القطر الجزائري[2].

وبعد ان تمت عملية الإستيلاء على مدينة الجزائر من قبل الغزاة الفرنسيين في جويلية 1830م دارت مناقشات بين قائد الحملة الفرنسية على الجزائر دي بورمون و داي الجزائر (الداي حسين) والتي انتهت في نهاية المطاف بتوقيع الداي حسين على معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م [3].

وقد تطلع الجنرال دي بورمون إلى إدماج الأهالي الجزائريين في الجيش الفرنسي كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول الإستعمارية التي جندت في صفوف جيوشها أبناء البلدان التي إحتلتها، حيث اظهر اعجابه الشديد بالروح القتالية والبسالة والشجاعة التي يتميز بها أهالي

---

[1]– **الكونت دي بورمون(Comte De Bourmont)** : ولد في 2 سبتمبر1773م، تخرج في سن 15 سنة من مدرسة سوريز العسكرية (Sorèze) برتبة معلم، ينظر:

- Narcisse Faucon, **Le Livre d'Or de l'Algérie,** tome1, Paris: éditeurs librairie Algérienne et coloniale, 1889, p108.

[2]– محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830–1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر العاصمة، 2006، ص 19.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تع وتح: محمد العربي الزبيري، الجزائر: منشورات ANEP، 2006، ص،ص 171،172 .

الشمال الإفريقي بصفة عامة وأهالي الجزائر بصفة خاصة وقد أراد إستغلال هذه المميزات لصالح فرنسا فحاول تجنيد 2000 رجل من قبائل الزواوة التي تقطن منطقة القبائل وسعى جاهدا لتحقيق ذلك لكنه لم يتمكن من إتمام مشروعه بسبب تغير الحكم بفرنسا بعد الإطاحة بالملك شارل العاشر[1]، إلا انه قد خلفه في منصبه ومهمته هذه **الجنرال كلوزيل (Clauzel)**[2] في أوت 1830م والذي تبنى مهمة تنفيذ مشروع تجنيد الجزائريين، حيث وجد خليفة دي بورمون في قيادة الحملة على الجزائر ان عدد الجيش الفرنسي قد بلغ اكثر من ثلاثين الف جندي فرنسي من بينهم 1,800 جندي مريض اما الباقون فقد عادوا من حيث اتوا بعد ان تبخرت أحلامهم في الجزائر، الأمر الذي إضطره إلى إتخاذ قرار إنشاء فرقة مشاة من بعض الجزائريين المرتزقة أطلق عليها اسم **فرقة الزواف** وذلك في الفاتح من أكتوبر 1830م[3] .

وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى قبائل الزواوة التي تشكلت منها لأول مرة، وهي في حقيقة الأمر فرقة عسكرية من المتطوعين تابعة للحكم العثماني في الجزائر وكانت أبواب الإنضمام إليها مفتوحة على مصراعيها أمام الراغبين في الإلتحاق بها من أهالي وفرنسيين وأجانب، وقد شاركت هذه الفرقة خاصة في العمليات المتعلقة بتوسع الإحتلال الفرنسي في مختلف المناطق

---

[1]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري(1912–1916)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر(غير منشورة)، المدرسة العليا للآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2005، ص7.

[2]– **الجنرال كلوزيل(Clauzel)** : ولد في ميرابوي اربيج عام 1772م، شغل منصب امبراطور فرنسا، ثم قائد فيلق في جبال البيرينيه سنة 1792م، وفي 12 اوت 1830م عين كقائد عام على الجيش الافريقي، ينظر:

- Narcisse Faucon**, Le Livre d'Or de l'Algérie**, op, cit, p 157.

[3]– ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1900)**، ج1، ط1، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1992، ص،ص 36،37.

الداخلية للقطر الجزائري لاسيما أثناء إحتلال مدينة قسنطينة سنة 1837م [1] هذا وقد تم تدعيم قرار الجنرال كلوزيل القاضي بتشكيل فرقة الزواف بأمرية ملكية صدرت بتاريخ 1831/03/21م[2].

وبعد ثلاث سنوات من الإحتلال الفرنسي للجزائر وتعسف القادة العسكريين الفرنسيين وتعالي الأصوات المنددة بالسياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر دار نقاش بين الساسة الفرنسيين تم فيه طرح العديد من الأسئلة حول القضية الجزائرية كان من ابرزها مايلي:

- ✓ هل يجب البقاء في الجزائر أم لا؟
- ✓ وإذا كانت فرنسا قادرة على الإحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فما هي أفضل طريقة لإدارتها؟

حيث حصل إجماع على إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر لدراسة الموقف و إتخاذ الحلول المناسبة، وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجنة كلفت بالدراسة والبحث والتقصي فيما يخص جوانب و حيثيات القضية الجزائرية، وقد أطلق على هذه اللجنة إسم **اللجنة الافريقية**[3] حيث قامت هذه الأخيرة بتحقيق ميداني في الفترة ما بين 1833/09/02م إلى 1833/10/25م وقدمت تقريرها

[1]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص،ص 7،8.

[2]– محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830–1900)**، المرجع السابق، ص19.

[3]– **اللجنة الافريقية:** تم ارسال هذه اللجنة من طرف الحكومة الفرنسية إلى الجزائر لمعاينة الوضع وتقديم تقرير واضح حول مستقبل البلاد من ذلك المناقشة الحادة التي جرت في البرلمان الفرنسي حول ميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر، وعين الجنرال بوني رئيسا لها والسيد بيسكاتوري كاتبا لها، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ط3، الجزائر: المركز الوطني للنشر والتوزيع، 1982، ص،ص 98،99.

للحكومة الفرنسية وأوصت وأكدت فيه على الإحتفاظ بالجزائر، هذا وقد وسعت السلطات الفرنسية المناقشات بتشكيل لجنة ثانية موسعة للنظر في المقترح وأكدت كذلك على ضرورة بسط الحكومة الفرنسية سيادتها على القطر الجزائري بأكمله والعمل على إستغلال البلاد في جميع المجالات بصفة عامة والمجال العسكري بصفة خاصة نظرا لنقص عدد الجنود الذي كانت تعاني منه الإدارة الإستعمارية الفرنسية في صفوف جيشها[1].

ووصلت اللجنة إلى الجزائر في شهر سبتمبر من نفس السنة حيث قامت بجولة إستطلاعية زارت فيها كل المدن المحتلة وعاينتها وقد إستغرق عملها شهرا كاملا ثم رجعت إلى باريس وقدمت تقريرها للجنة العليا وذلك بمقتضى الأمر الصادر في 12 ديسمبر 1833م وتتكون هذه اللجنة من شخصيات وجنرالات فرنسيين برئاسة **الدوق ديكاز(Decazes)** وخلصت إلى نتائج هامة جدا من أبرزها أن شرف فرنسا وعزتها يتطلبان الحفاظ على الجزائر كمستعمرة والإكتفاء بالسيطرة العسكرية على المدن الساحلية في البداية وضرورة تجنيد قوات الأهالي في صفوف الجيش الفرنسي قد تبلغ 21000 رجل بالإضافة الى تعيين حاكم عام كممثل للملك الفرنسي بالجزائر، وتخصيص ميزانية مستقلة للجزائر، ونستنتج أن اللجنة كانت تهدف من وراء هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى تحسيس الأهالي وإشعارهم بالثقة والمسؤولية في الدفاع عن بلادهم[2].

[1]– عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1954)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص100.

[2]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص8.

وفي هذا السياق حاولت فرنسا الحفاظ على بعض صيغ التجنيد التي كانت سائدة خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر[1]، ونتيجة لذلك تشكلت فرق المخزن ويشار إليها بتسميات مختلفة من بينها **المخازنية، الزمول، والدوايرة**[2] ويطلق على القبائل التي توفر المخازنية إسم قبائل المخزن، ويقوم هؤلاء المخازنية بتأدية الخدمة العسكرية للدولة الحاكمة مقابل الإستفادة من أراضي الدولة[3].

وهذه الصيغة شبيهة بنظام الخدمة العسكرية في عهد الإقطاع بفرنسا ونتيجة لذلك إحتفظت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بهذا التنظيم وقامت بإجراء بعض التعديلات الجزئية عليه[4] وعليه عقدت في 16 جوان1835م معاهدة مع قبائل الزمالة والدوايرة المتضمنة للشروط المقررة بين كل من الجنرال **تريزيل (Trézel)** المفوض من قبل الحاكم العام الفرنسي وشيوخ الدوايرة والزمالة بمخيم سيق، حيث نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على أنه يجب على قبائل الزمالة والدوايرة تشكيل وحدات عسكرية عادية من الخيالة متى إستدعت االضرورة لذلك وهذا بناءا على أوامر الحاكم العام لمقاطعة وهران أثناء كل حملة عسكرية توجه بالجزائر إلا انه يمكن القول بأن بنود هذه المعاهدة لا تخدم إلا مصالح الإدارة الاستعمارية الفرنسية فقط،

---

[1]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص8.

[2]– **المخازنية، الزمول، الدوايرة**: عرفت بقبائل المخزن، والدوايرة لفظة مشتقة من الإحاطة ولفظها يعني الإحاطة بالشيئ، والزمالة يقال: مزملين أي مخيمين في مكان ما وكان الزمول من كل القبائل التي قبلت أداء خدمة البايلك هروبا من الضرائب، والزمول أيضا هي قبائل المخزن في حال عسكرتها، ينظر: كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن19 "شخصيات، أماكن، أحداث، معارك"**، ط1، الجزائر: ألفا للوثائق، 2020، ص 89.

[3]– صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**، الجزائر: دار هومة، 2012، ص319.

[4]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص8.

وكان هدف شيوخ الزمالة هو الحصول على الحماية من طرف الفرنسيين[1]، وقد نتج عن هذه المعاهدة وقوع معركة سيق بين الإدارة الإستعمارية الفرنسية و**الأمير عبد القادر**[2].

و إلى جانب فرق المخزن إستحدثت السلطات الإستعمارية الفرنسية بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1843م سلك القوات العسكرية المكون من العناصر الأهلية وهم المشاة والخيالة والفرسان وتتمثل وظيفة هؤلاء في القيام بمهام شبيه بمهام الشرطة كما يقومون بجمع الضرائب، ويتلقى الخيالة راتب شهري قدره 30 فرنك فرنسي، في حين يتلقى العسكر راتب شهري قدره 15 فرنك فرنسي[3]، وقد تم تعديل القرار السابق بمرسوم 11 ديسمبر 1872م الذي تم بموجبه تشكيل فرقة القومية الشبيهة في نظامها بتلك التي كانت موجودة إبان العهد العثماني بالجزائر وتضم هذه الفرقة كل الرجال الأكفاء الذين يملكون أحصنة وبنادق ويعين على رأس هؤلاء قائد بدرجة آغا أو خليفة أو ضابط فرنسي ويكون الإنضمام لهذه الفرقة بصفة إرادية، ولعل أهم ما يميز نظامها هو أن المنخرطين فيها لا يتلقون رواتب مالية وإنما يستفدون من مؤن غذائية وعلف لماشيتهم وكذلك يتم تمويلهم بالرصاص[4].

[1]– أحميدة عميراوي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، الجزائر: دار الهدى، 2004، ص،ص 68،69.

[2]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 110.

[3] - Soutayra E, **L'égislation et l'Algérie Lois, Ordonnances, Arrêtes**, second édition, Paris: maisonneuve et libraires-éditeurs, 1883, p 21 .

[4]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص 9.

هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت الإدارة الإستعمارية الفرنسية كذلك بتشكيل سلك الرماة الجزائريين بموجب مرسوم 07/ديسمبر/1841م[1]، ولعل من بين الفرق العسكرية التي انشأتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية حتى تتمكن من تثبيت قدميها على أرض الجزائر وتبسط نفوذها وسيطرتها عليها هي فرقة الصبايحية حيث تم إنشاؤها رسميا بمقتضى الأمر الصادر في 21 جويلية 1845م وهي عبارة عن فرق فرسان من الأهالي، وعلاوة على هذه الفرق الخاصة بالأهالي كان الجزائريون ينضمون كذلك الى فرقة قناصة إفريقيا التي تم تشكيلها سنة 1831م وكان المنخرطون فيها من الخيالة والفرسان على وجه الخصوص وكانت أبواب الإنخراط فيها مفتوحة أمام كل من الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين والأهالي الجزائريين[2].

المبحث الثاني: الفرق العسكرية الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي

إعتمدت السلطات الإستعمارية الفرنسية بالجزائر خلال تطبيق مشروعها الإستعماري على سياسة إستراتيجية أحيكت خيوطها بدقة وتركيز تمثلت في السعي لإستغلال كل الموارد المتوفرة والمتاحة بالجزائر بما في ذلك الموارد البشرية حيث كانت سلطات الإحتلال تطمح منذ الوهلة الأولى التي دخلت فيها الجزائر إلى تشكيل فرق عسكرية من العناصر الأهلية وتسخيرها لخدمة فرنسا على الصعيد العسكري وهذا بهدف تخفيف أعباء الحروب التي كانت الإدارة الإستعمارية منغمسة فيها، وفيما يلي سوف اتحدث عن أهم هذه الفرق بداية بـ:

[1]- Soutayra E, **L'égislation et l'Algérie Lois, Ordonnances, Arrêtes**, op cit, p19 .

[2]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص10.

1- فرقة الزواف (Les zouaves)

بعد تعيين الجنرال كلوزيل حاكما عاما على الجزائر خلفا للقائد دي بورمون في سبتمبر 1830م، جاء قرار تشكيل فرقة الزواف العسكرية بتاريخ 01/أكتوبر/1830م وقد بلغ عدد المجندين في هذه الفرقة في بادئ الأمر حوالي 500 جندي الأمر الذي مكنه من تشكيل فيلقين وقد تم تعيين على رأس كل فيلق ضابطين، وضابطين صف بالإضافة إلى عريفين، فكان الفيلق الأول بقيادة **موني (Maunnet)** نقيب بالقيادة العليا، أما الثاني فكان بقيادة النقيب **دوفيفي (Duvivier)** [1].

وفي 21 مارس 1831م صدر مرسوم ملكي يقضي بتشكيل فرقة الزواف (الزواوة) بصفة رسمية وقد عرف هؤلاء بخدماتهم العسكرية قبل حلول الفرنسيين بالجزائر إبان العهد العثماني وكانت فرقة الزواوة تضم الفرنسيين والأهالي الجزائريين[2].

وفي 02 نوفمبر 1833م عين الجنرال **لاموريسير[3](La Moricière)** قائدا على الزواف وتولى القيادة الفعلية للفيلق 31 في ديسمبر من نفس السنة، وقد تم إعادة تنظيم فيلقين من

[1]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016، ص،ص 11،12.

[2] - Duc d'Aumale, **Les zouaves et les chasseurs à pied,** Paris: édition michel levy frères, 1885, p-p 18-22.

[3]- **لاموريسير (La Moricière):** ولد كريستوف لويس ليون جوشاولت دي لاموريسير في مدينة نانت (Nantes) يوم 5 فيفري 1806م، وبعد أن درس في مسقط رأسه تم قبوله في مدرسة الفنون التطبيقية، تخرج من مدرسة ميتز (Metz) برتبة ملازم ثان في فوج الهندسة الثالث يوم 31 جانفي 1829م، ينظر:

- Narcisse Faucon, **Le Livre d'Or de l'Algérie,** op, cit, p322.

الزواف تحت قيادة لاموريسير بمرسوم مؤرخ في 25 ديسمبر 1835م حيث أصبح كل فيلق يضم ست كتائب إثنتان منهما من الفرنسيين، والأربعة المتبقية من الأهالي الجزائريين[1].

وهكذا أصبح للأهالي كتائب خاصة بهم، حيث تبين من خلال هذا الفصل أن تواجد الفرنسيين والجزائريين في نفس الفرقة قد بدأ يشكل قلقا كبيرا لدى السلطات العسكرية الإستعمارية وذلك راجع إلى إختلاف عادات وتقاليد كل منهم فكثيرا ما كان يثير ذلك العديد من الصراعات الأمر الذي دفع الأهالي الجزائريين لتشكيل تنظيم جديد عرف بإسم القناصة الجزائريين[2].

وفي 20 مارس 1837م صدر مرسوم ملكي أخر تم بموجبه إنشاء فيلق ثالث ضمن فرقة الزواف[3] وكانت النواة الأولى للفيلق الجديد جزءا من **الكراغلة**[4] في تلمسان الذين أظهروا مقاومة لهجومات الأمير عبد القادر، وهكذا أصبح كل فيلق يضم تسعة كتائب والكتيبة التاسعة من كل فيلق فرنسية، وباقتراح من الجنرال **راندون (Randon)** صدر مرسوم رئاسي في فيفري 1852م يقضي بتقسيم فرقة الزواف إلى ثلاثة ألوية[5]، ومن بين الهجومات والغرات التي قامت بها فرقة

[1] - Joseph Spitz, **Histoire du 2e régiment de zouaves**, deuxième édition, Oran: Paul Perrier imprimeur éditeur, 1901, p-p 9-11.

[2]– عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص12.

[3]-Joseph Spitz, **Histoire du 2e régiment de zouaves**, op, cit, p 12.

[4]– **الكراغلة:** هم طبقة من أبناء الأتراك الذين ولدوا في الجزائر من أمهات جزائريات وهم في نظر هؤلاء الأتراك نتاج إجتماعي أدنى منهم رتبة لذلك أطلقوا عليهم كنية أبناء العبيد أي الكراغلة، ينظر: حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار الهدى، 2008، ص 166.

[5]– عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 13.

الزواوة الهجوم على مدينة المدية بقيادة الجنرال **بيرتيزن (Berthezène)** سنة 1831م[1] حيث وصفهم لويس فيو **(Louis Veuillot)** قائلا(**لا توجد قوات أفضل من قوات الزواف، إنها رهيبة في إطلاق النار)**[2].

2- **فرقة القناصة الجزائريون (Les chasseurs Algériens)**

عرف المنخرطون الأوائل في هذه الفرقة بعدة تسميات من بينها القناصة الجزائريين والقناصة النوميديين[3]، وقد تشكلت هذه الفرقة نتيجة النزاعات والصراعات التي كانت قائمة بين الجزائريين والفرنسيين المنخرطين في نفس الفرقة العسكرية بسبب إختلاف العادات والتقاليد الأمر الذي دفع بالسلطة العسكرية الفرنسية إلى تشكيل تنظيم عسكري جديد يضم جميع الأهالي الذين إلتحقوا بالسلك العسكري الفرنسي **قناصة إفريقيا**[4]، حيث تم تأسيس لواءين جديدين للجيش الإفريقي أحدهما في الجزائر والأخر في وهران بتاريخ 16 نوفمبر 1831م وكان المنخرطين في هذين اللواءين جنودا فرنسيين تم جلبهم من مختلف الألوية الفرنسية ومجندون من الجزائريين والمعمرين حيث كانت كل سرية تضم 40 مجندا جزائريا إلا أنه أصبح الإلتحاق بهذا السلك فيما بعد بالنسبة للجزائريين غير محدود العدد

[1]- محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830-1900)**، المرجع السابق، ص20.

[2] - Perret E, **Les Français en Afrique" Récits Algériens"**, édition illustré, Paris: bloud et barral libraires-éditeurs, p107.

[3] - Louis Robert Jean Noé, **Souvenirs d'Afrique et d'Orient: Les Bachi-Bouzouks et Les chasseurs d'Afrique**, Paris: michel lévy frères libraires-éditeurs, 1861, p 114.

[4]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 14.

ليصبح هؤلاء المجندون في هذا السلك العسكري معروفين بإسم القناصة الجزائريين[1]، وعلاوة على ذلك قامت السلطة العسكرية الفرنسية بتشكيل اللواء العسكري الثالث لفرقة القناصة في جانفي 1833م بعنابة، وبهذا أصبح كل لواء من هذه الألوية الثلاثة يضم ست سرايا تحتوي كل واحدة منها على 130 جنديا خيالا وأضيف إليهم 59 جنديا من المشاة[2].

وعليه يمكن القول أن هذه الألوية مجتمعة تضم في صفوفها بين الخيالة والجنود المشاة أكثر من 1134 جنديا في كل لواء، ومن أهم الأعمال التي قامت بها هذه الفرقة من القناصة الجزائريين مشاركتها في الحملة العسكرية الثانية على مدينة قسنطينة سنة 1837م[3].

3- **فرقة الصبايحية (Spahis)**

لقد تم تأسيس هذه الفرقة بناءا على الطلب الذي قدمته اللجنة الإفريقية للسلطات الإستعمارية الفرنسية حيث وافقت هذه الأخيرة على تأسيس فرقة الصبايحية[4] بموجب الأمرية الملكية الصادرة بتاريخ 07 ديسمبر 1841م[5]، وقد كانت المحاولات الأولى لتشكيل هذه

[1]- محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830-1900)**، المرجع السابق، ص 91.

[2]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 14.

[3]- محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830-1900)**، المرجع السابق، ص،ص 91،92.

[4]- عائشة ناقل، كريم ولد النبية، **فرق الصبايحية وإستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر(1830-1845)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، مج12، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، ص 145.

[5] - Lespès René, **Les troupes Indigènes de l'Algérie au Service de la France: Tirailleurs, Spahis, Goumiers, Sahariens**, Alger: imprimerie minerva, p9.

الفرقة في مدينة عنابة من طرف **مونك ديزر (Monck d'uzer)** حيث شكل هذا الأخير في ديسمبر 1842م فرقة إستطلاعية صغيرة من الصبايحية وبعد مرور خمسة أشهر قام الجنرال **فوارول** [1]**(Voirol)** بتشكيل **فرقة صبايحية الفحص** في الجزائر وكان الغرض من تأسيسها حراسة الضواحي[2]، وتتكون هذه الفرقة من ثلاثة فيالق الأول بالجزائر، والثاني بوهران، والثالث بقسنطينة حيث تولى قيادة هذا الأخير الجنرال **بوسكارن (Bouscarin)**[3] .

أما فيما يتعلق بلباس أعضاء فرقة الصبايحية فقد كان شبيها بذلك الذي كان سائدا إبان العهد العثماني، حيث حافظت السلطة الفرنسية عليه في بادئ الأمر وقد كان لكل رتبة عسكرية في هذه الفرقة لباسا خاصا بها يميزها عن غيرها من الرتب العسكرية، فالبنسبة للضباط فقد كان لباسهم تركيا متكون من عمامة و برنوس أحمر وسترة حمراء وسروال أزرق أما لباس الجنود فقد كان لباسا عربيا يشبه لباس الضباط فقط عمامته مخططة بالأزرق والأبيض[4]، ومع مطلع سنة 1842م لبس الضباط زيا مستمد من التقاليد الفرنسية يتكون من سترة قصيرة حمراء وضفيرة سوداء تحت الصدر وكبيبة زرقاء بعمامة حمراء

---

[1]– **الجنرال فوارول (Voirol)** : ولد في مدينة تافان(Tavane) بسويسرا سنة 1871م، شارك كملازم في معركة أوسترليتز (Austerlitz)، ينظر : - Narcisse Faucon, **Le Livre d'Or de l'Algérie,** op, cit, p 569.

[2]– شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة " الغزو وبدايات الاستعمار(1827–1871)**"، تر: المعهد العالي للترجمة، مج1، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2008، ص 473.

[3]– عائشة ناقل، كريم ولد النبية، **فرق الصبايحية وإستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر(1830–1845)**، المرجع السابق، ص 146.

[4]– المرجع نفسه، ص 146.

وسروال أزرق مضلع بالأحمر، غير أنه ما لبث أن حوله الملازم **فلوري(Fleury)** الذي أطلق الموضة العسكرية من الأزرق الداكن إلى السماوي[1].

ومن بين المهام التي قامت بها فرقة الصبايحية إلى جانب حماية الضواحي، مهمة القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر بقيادة الجنرال **بيجو (Bugeaud)**[2] سنة 1837م الذي رأى ضرورة إشراك الصبايحية في المعارك حيث تمركزوا في منطقة مسرغين بأمر منه وتم إشراكهم فعليا في معارك ضد الأمير عبد القادر[3]،غير أن فرقة الصبايحية من الأهالي التي عملت فرنسا بتواطؤ مع الإقطاعيين على تجنيدهم وإشراكهم في الحروب كانوا يتصرفون في المعارك تصرفات لم تكن ترضي الضباط الفرنسيين حيث وصفهم القبطان **دوكرو (Ducrot)** قائلا(**إن وجود الأمير عبد القادر في المعركة كان دائما يؤثر على الخيالة من الأهالي تأثيرا لم يكن من السهل أن يتخلصوا منه، ومهما بذلنا من جهود، فقد كان ذلك التأثير يحط من معنوياتهم وشجاعتهم...)**[4].

وفي هذا الصدد يضيف ألكسي دوطوكفيل قائلا(**كان من فوائد إنشاء تشكيلات الصبايحية في كل الجزائر، إن امكن إجتذاب الأهالي المتعودين على الخدمة العسكرية،**

---

[1]– شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة " الغزو وبدايات الاستعمار(1827–1871)"**، المرجع السابق، ص 475.

[2]– **الجنرال بيجو(Bugeaud)** : ولد يوم 15 أكتوبر 1784م، شغل منصب حاكم عام للجزائر، وشغل أيضا منصب ماريشال فرنسا، ينظر: - Narcisse Faucon**, Le Livre d'Or de l'Algérie**, op, cit, p 128.

[3]– عائشة ناقل، كريم ولد النبية، **فرق الصبايحية وإستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر(1830–1845)**، المرجع السابق، ص 147.

[4]– مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة، 2007، ص93.

الذين يتذوقونها إجتذابهم إلى صفوف جيشنا وإبقاؤهم فيه، لأنهم سيذهبون من دون شك لخدمة أعدائنا إن لم يخدمونا)[1].

يتضح من خلال هذين القولين أن الفرنسيين كانوا متخوفين إلى حد بعيد من إمكانية إستمالة عناصر الصبايحية من طرف الأمير عبد القادر وخضوعهم لسيطرته وسلطته.

وإضافة إلى المهام السالفة الذكر التي كلفت بها فرقة الصبايحية، تم تجنيد ضباط الصبايحية في الحروب الخارجية لفرنسا حيث قررت السلطات الإستعمارية الفرنسية أن تجند البعض منهم للحرب في فرنسا إبان الحرب الفرنسية البروسية[2].

4- فرقة القومية (Les Goumiers)

تأسست هذه الفرقة نتيجة للأوضاع والظروف التي أحدثتها الحرب ومقاومة الجزائريين العنيفة للغزاة الفرنسيين[3]حيث عمد الجنرال **فالي (Vallée)**[4] في شهر نوفمبر 1840م إلى تجنيد الأهالي بصفة إجبارية فشكل من هؤلاء فرقة القومية وهي فرقة شبيهة بما نسميه اليوم

---

[1]- ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 182.

[2]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص18.

[3]- محمد بجاوي، **(المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830-1900)**، المرجع السابق، ص 87.

[4]- **الجنرال فالي** : ولد في برين لوشاتو في 17 ديسمبر1773م، دخل الخدمة العسكرية كملازم ثاني في المدفعية في مدرسة شالون، ينظر: - Narcisse Faucon**, Le Livre d'Or de l'Algérie**, op, cit, p,p 559,560.

الحركى[1]، ويتولى هؤلاء توفير الأسلحة والخيول لأنفسهم وليس لديهم زي خاص وكانوا يستعملون في حروبهم بنادق من نوع الصوان والمكبس والسيوف من جميع الأصول ولايحملون السلاح إلا بأمر من القائد الفرنسي المسؤول عن الفرقة ولا بد أن يكونوا مستعدين للخوض في أي معركة بناءا على طلب السلطة العسكرية الفرنسية[2].

5- سلك الرماة الجزائريين (Les Tirailleurs Algériens)

تأسس سلك الرماة الجزائريين بصفة رسمية بموجب الأمرية الملكية الصادرة بتاريخ 7 ديسمبر 1841م إبان فترة حكم الملك لويس الثامن عشر[3]، وقد نصت هذه الأمرية على تأسيس فيلق للرماة الجزائريين على مستوى المقاطعات الجزائرية الثلاث قسنطينة، الجزائر، وهران، وأصبح كل فيلق من هذه الفيالق يحمل إسم المقاطعة التي ينتمي إليها وقد كان تنظيم وتكوين وقيادة هذه الفيالق ذاتي ولا يحتاج إلى الإستعانة بما هو خارج عن تنظيمهم[4]، وبالفعل تم تأسيس أول فيلق بالجزائر ثم تشكل فيلق قسنطينة في عنابة من العنصر التركي وفيلق وهران في كل من مستغانم ومعسكر وكان كل فيلق يضم ثمانية كتائب، إلا أنه ما لبث أن صدر مرسوم إمبراطوري في 9 مارس 1854م لتنظيم لواء الرماة الجزائريين في فيلقين حيث يتشكل كل واحد منهم من تسعة كتائب، يتشكل الأول من فيلق الجزائر

[1]- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، المرجع السابق، ص 322.

[2]- Passols Antoine-Vincent, **L'Algérie et l'Assimilation Des Indigènes Musulmans: Étude sur L'utilisation Des Ressources Militaire de L'Algérie**, Paris: henri charles-lavauzelle éditeur militaire, 1903, p,p 30,31.

[3] - Razik Menidjel**, Les Tirailleurs Algériens**, Paris: édition publibook, p16.

[4]- محمد بجاوي، **المجندون الجزائريون في لجيش الفرنسي(1830-1900)**، المرجع السابق، ص 96.

بالإضافة إلى جزء من فيلق قسنطينة أما الثاني فيتشكل من فيلق وهران وجزء أخر من فيلق قسنطينة[1].

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية لمسألة التجنيد الإجباري للجزائريين

مثلث سنة 1907م مرحلة حاسمة سيطر خلالها موضوع تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي على جدول أعمال الطبقة السياسية في فرنسا قبل أن تتوصل إلى سن قانون التجنيد الإجباري 1912، فمنذ سنة 1845م كتب الجنرال **موليير (Molière) (إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري وبما أنه سيظل على حالة همجيته مدة طويلة فإن فرص التجنيد بين صفوفه لا حدود لها)**[2].

ويتضح من هذا القول أن الجنرال موليير كان معجبا جدا بالروح القتالية للأهالي وإقبالهم على الحرب، حيث إقترح تجنيد الشبان الجزائرين القادرين على القتال ضمن صفوف الجيش الفرنسي إجباريا غير أن الإدارة الإستعمارية الفرنسية قبل **حرب القرم**[3] كانت راضية على تعداد الأهالي الجزائريين المنضمين إلى الجيش الفرنسي حيث بلغ عددهم

---

[1]– عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907–1945)**، المرجع السابق، ص،ص 19،20.

[2]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، تر: حاج مسعود وبلعريبي، ج2، الجزائر: دار الرائد، 2007، ص،ص 271،272.

[3]– **حرب القرم:** قامت بين روسيا والدولة العثمانية في جويلية 1853م، ويرجع السبب المباشر لنشوب هذه الحرب إلى الخصام الذي دار بين رهبان الكاثوليك والأرثوذكس حول قضية من هو حامي الأرثوذكس في البلاد العثمانية، ينظر: حسن عبد الله علي الطائي، **روسيا وحرب القرم(1853–1856)**، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ص 1635.

حوالي 7000 جندي، إلا أن إقتراح موليير أعتبر سابقا لأوانه ذلك أن الإحتلال لا يزال في مراحله الأولى[1].

وفي سنة 1857م إقترح الجنرال **إستارازي (Esterhary)** إلزام كل قبيلة على تقديم عدد محدد من القناصة، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من طرف مديرية شؤون الجزائر بوزارة الحرب الفرنسية خوفا من رد فعل الأهالي الجزائريين، كما عرف مشروع الجنرال **مونتابان (Montauben)** الذي إقترح تحديد عدد المجندين بـ:30000 رجل سنة 1859م نفس المصير[2].

وفي سنة 1864م قدم الجنرال **مرتمبري** [3]**(Martimprey)** تقريرا للسلطات الإستعمارية الفرنسية وضح فيه قائلا(**يمكن تحديد عدد المجندين بـ: 5000 رجل يعينون لمدة خمس سنوات يقضون أربعة منها في فرنسا**[4] **وخلال فترة الخدمة العسكرية يتم إدماجهم مع المجندين الأجانب والفرنسيين وبذلك سوف يعتنقون أفكارا نريد أن يتبنوها ويحملوها معهم إلى بلادهم كفكرة سامية عن فرنسا ويصبحوا ناشرين للحضارة)**، يتضح من خلال هذا القول أن الجنرال مرتمبري كان يريد سلخ فئة من الشباب المسلم عن مبادئهم

[1]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص11.

[2]– عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907–1945)**، المرجع السابق، ص 31.

[3]– **مرتمبري (Martimprey):** ولد في مدينة ميرل (Mearl) يوم 16 جوان 1808م تقلد رتبة نقيب عام 1835م، عين كقائد أعلى للقوات البرية والبحرية في الجزائر يوم 17 أوت 1859م، ينظر:

- Narcisse Faucon, **Le Livre d'Or de l'Algérie**, op, cit, p 379.

[4]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، المرجع السابق، ص 723.

وإنتمائهم الإسلامي ويغسل أمخاخهم ليعتنقوا مبادئ السياسة الإستعمارية الفرنسية، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض هو كذلك مثل المشاريع السالفة الذكر[1].

وخلال فترة (1881-1882م) طرحت قضية التجنيد من جديد حيث إتجه التفكير خلال هذه السنة نحو تأسيس جيش كبير في إفريقيا يضم حوالي 200.000 إلى 300.000 رجل، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض كذلك.

هكذا توالت المشاريع المتعلقة بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين على الحكومة الفرنسية، إلا أنها قوبلت جميعها بالرفض ولم ترى النور، غير أن مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين قد طرحت مرة أخرى من طرف **ميسمي (Messimy)** سنة 1907م مقرر الميزانية الحربية لسنة 1908م[2] حيث وضح في خطابه الموجه لوزير الحرب سنة 1907م قائلا **(بإمكان الجزائر أن تقدم لنا أكثر من 16000 جندي في حالة الحرب)** لتغطية العجز والنقص الذي كانت تعاني منه الإدارة العسكرية الفرنسية في صفوف جيشها ويرجع هذا النقص إلى تراجع نسبة الولادات بفرنسا[3]، كما أشار على سبيل المقارنة بين الجزائر وتونس التي كان التجنيد الإجباري ساري المفعول بها منذ 20 سنة تقريبا مؤكدا أن التونسيين يمكنهم تقديم خمسة وثلاثين ألف جندي في حالة الحرب بالرغم من أن عدد سكانها يمثل حوالي ثلث عدد سكان الجزائر حيث رأى إمكانية تطبيق نفس صيغة التجنيد

[1]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص12.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، المرجع السابق، ص-ص 721-728.

[3] - Messimy Adolphe**, Le Statut Des Indigènes Algériens**, Paris: imprimerie libraire militaire, 1913, p,p 12,11.

بالجزائر ليتم بعدها تخفيض الوحدات العسكرية المتكونة من الجنود الفرنسيين (المولودين بفرنسا) من أجل إرجاعها إلى أوروبا في إطار تعزيز الإمكانية الحربية الفرنسية تحسبا لأي طارئ ليتم تعويضها بالوحدات المشكلة من الأهالي[1].

وفي 27 جوان 1911م تقلد ميسمي وزارة الحرب وإبتداءا من شهر جويلية قرر إنشاء ثلاثة فيالق جديدة من القناصة الجزائريين في الوقت الذي كان العجر والنقص في عدد الجنود في صفوف الجيش الفرنسي يقدر بمئات الرجال، وقد تزامن هذا الطرح مع تأزم العلاقات بين فرنسا وألمانيا من جهة ومع أزمة أغادير من جهة أخرى غير أن هذا السعي الحثيث من طرف وزير الحرب ميسمي لتدعيم الجيش في هذه الفترة الحرجة أظهر ضرورة التسرع في تجنيد الفرق في صفوف الأهالي، وفي هذا الصدد قدم الجنرال **بيلود (Bailloud)** في 27 نوفمبر 1911م تقريرا لوزير الحرب ميسمي أكد فيه الحاجة الماسة لتطبيق مشروع التجنيد في الجزائر[2].

وفي 17 سبتمبر 1911م نشرت صحيفة **(La France Militaire)** مقالا أعلنت من خلاله أن قانون التجنيد الإجباري على وشك التطبيق لكن سرعان ما تعالت أصوات الأهالي الرافضة لتطبيق قانون التجنيد الإجباري الذين رأو في الهجرة الحل الأمثل للهروب من إجبارية الخضوع لهذا القانون حيث صوت المجلس العام لعمالة وهران في 28 أكتوبر 1911م على مذكرة طلب فيها ضرورة تأجيل تنفيذ القانون وتعيين لجنة للنظر في أسباب

[1]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص14.

[2]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، المرجع السابق، ص 740.

هجرة الأهالي، غير أن إقالة الوزير **كايو (Cailleux)** وتشكيل ديوان **بوانكاريه (Poincaré)** أحال هذه القضية إلى إختصاص وزير الحرب الجديد السيد **ميليراند (Millerand)**[1] وإلى جانب مشروع ميسمي ظهر إتجاه ينادي بتعويض الوحدات العسكرية الفرنسية التي تنقل إلى أوروبا بالفرق المشكلة من الجنود الأفارقة الذين جندوا من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية، وكان الهدف من كل مشاريع التجنيد التي طرحت للنقاش هو ضمان أمن فرنسا وتعزيز دفاعها بأوروبا مع عدم التخلي عن أي مستعمرة من مستعمراتها في شمال إفريقيا[2].

[1]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، المرجع السابق، ص741.

[2]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص،ص 14،15.

الفصل الثاني

إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912

المبحث الأول: مفهوم قانون التجنيد الإجباري

المبحث الثاني: ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري

المبحث الثالث: دراسة مضمونه

المبحث الأول: مفهوم قانون التجنيد الإجباري

أولا: مفهوم التجنيد لغة:

- ✓ هو تجنيد الجنود الإحتياطيين وجمعهم لمواجهة أي حرب أو كارثة ليكونوا في حالة تأهب.
- ✓ وهو الإلتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية[1].

ثانيا: مفهوم التجنيد الإجباري إصطلاحا:

- ✓ هو فرض الدولة الخدمة العسكرية الإلزامية على مواطنيها لتحقيق تعبئة عسكرية شاملة لتعويض أي نقص في أعداد المقاتلين وقت الحرب إذ يلجأ الجيش إلى إستدعاء المجندين عند الحاجة[2].
- ✓ وهو الخدمة العسكرية الإلزامية التي تفرضها الدولة على القادرين من المواطنين وحسب مواصفات قانون خدمة العلم ومدتها تتراوح بين سنتين وما يزيد عن الثلاث سنوات حسب نظام البلد والتحديات التي يواجهها وحسب طبيعة صنوف الأسلحة على إعتبار أن القطعات التقنية الإختصاصية(دروع، صواريخ) تحتاج إلى زمن أطول للتدريب[3]، غير أن فكرة التجنيد في أساسها بسيطة وجذورها بدائية فهي

[1]– قاموس البراق الإلكتروني تمت الزيارة يوم27 أفريل2021م على الساعة22:40، ينظر:
https://www.alburaq.net/meaning/تجنيد

[2]– تمت زيارته يوم 27 افريل 2021م على الساعة 22:51 ، ينظر:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/5/1/التجنيد-الإجباري

[3]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د، س، ن]، ص 690.

تفترض أن واجب الدفاع عن الوطن يشمل كل المواطنين القادرين طالما أن الوطن للجميع، كما أن جذورها تعود إلى الزمن الذي كانت فيه القبائل تؤلف جماعات مسلحة تقوم بالقتال كمجهود جماعي مشترك لكل أفراد القبيلة إلا أن تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية وقيام التخصص في المهن والإنتاج وما رافق ذلك من تطورات جعل القتال مهمة متخصصة لا بد من التدرب عليها، غير أن عدم اللجوء إلى التجنيد الإلزامي يجعل من مهمة الدفاع عن الوطن عبئا ماليا وبشريا ثقيلا[1].

- ✓ وهو دعوة المواطنين القادرين أو فئة منهم إلى خدمة العلم(الخدمة العسكرية الإلزامية)، وهي تختلف من هذه الناحية عن الخدمة الطوعية في الجيش المحترف حيث ينخرط المواطنون الراغبون في الخدمة العسكرية لقاء بدل معين، وقد أخذ التجنيد الإلزامي يختلف من حيث الأسلوب بإختلاف المجندين من جهة وإختلاف مدة الخدمة من جهة ثانية فكان يصيب تارة طبقة معينة من الشعب حتى أن بعض الدول سمحت بقبول دافعي البدل عوضا عن الإنخراط في الخدمة العسكرية كأن يدفع المطلوب تجنيده مبلغ معين من المال فيعفى، ويمتد تارة أخرى ليصيب القادرين على حمل السلاح أو حتى على الخدمة الميدانية فجندت النساء كما جند الكهول والفتيان في العصر الحديث[2].

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المرجع السابق، ص،ص 690،691.

[2]– فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 38.

وخلال عهد **ميكيافيلي** أخذت مدة الخدمة العسكرية الإجبارية تتقلص من خمس سنوات حتى ثلاث سنوات، غير أن تطور الأسلحة المستخدمة في الحرب الحديثة والزمن الطويل اللازم لتدريب المجندين على إستخدامها وإرتفاع القوات المسلحة يجعل مدة التجنيد تتزايد بإستمرار، وقد بدأ أثر التجنيد واضحا في الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث إستطاعت الدول المحاربة حشد ملايين الجنود في جبهات القتال وتطبيق الحرب الشاملة بكل مظاهرها[1].

ثالثا: مفهوم قانون التجنيد الإجباري 1912:

هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم 03 فيفري 1912م من قبل البرلمان الفرنسي الذي إتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، وقد جاء هذا القانون بعد فترة تضاربت فيها مختلف الأراء السياسية والعسكرية من خلال المشاريع الأولى التي تهدف إلى تجنيد الجزائريين وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين[2].

والتجنيد حسب وجهة نظري هو تجنيد أهالي الدولة **المُسْتَعْمَرَةَ** في صفوف جيش الدولة **المُسْتَعْمِرةَ** بصفة إجبارية.

[1]– فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، المرجع السابق، ص 38.

[2]– حميد أيت حبوش، **قانون التجنيد الإجباري 1912م، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه**، الحوار المتوسطي، مج 9، العدد 2، 2018، ص 279.

المبحث الثاني: ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912

نتيجة للتطورات التي أحدثتها الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا في أوروبا وإشتداد التنافس الإستعماري ورغبة فرنسا الملحة في فرض سيطرتها على المغرب الأقصى، إرتأت السلطات العسكرية الفرنسية إلى إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912 بهدف تعزيز قوتها العسكرية ومن بين الظروف والدوافع التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى إصدار قانون التجنيد الإجباري للجزائريين مايلي:

1- تناقض تعداد الجيش النظامي الفرنسي:

إن الدفاع والحفاظ على الإمبراطورية الفرنسية ذات المساحة الشاسعة أثار جدلا عميقا في فرنسا حيث كانت مسؤوليات إسترجاع الألزاس واللورين تحتل المرتبة الأولى من حيث الإهتمام أثناء التخطيط العسكري لدى بعض زعماء فرنسا حيث كانوا يرون أن توزيع الجيوش الفرنسية على هذه المستعمرات المترامية سيقضي دون شك على أي أمل في قدرة فرنسا على إسترجاع الإقليمين المغتصبين وأن الأجدر بفرنسا هو إيقاف نمو إمبراطوريتها وتركيز جيوشها ضد ألمانيا، إلا أن هذه المشكلة الدفاعية إزدادت تعقيدا بسبب أن نمو الشعب الفرنسي كان لا يزيد إلا بمقدار ضئيل جدا إذا ما قورن بنمو تعداد الشعب الألماني الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى الإعتماد على عدد من المقاتلين الجزائريين[1].

[1]- عبد العزيز سليمان النوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر"أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية"**، بيروت: دار النهضة العربية، [د، س، ن]، ص،ص 408،409.

فخلال فترة 39 سنة (1872-1911م) تناقص عدد الولادات بفرنسا بحوالي 158000 مولود أي بمعدل أكثر من 4000 مولود سنويا، ويرجع سبب هذا التراجع في عدد الولادات حسب مجلة الأهالي إلى الثقافة التي إنتشرت في فرنسا خلال هذه المرحلة وهي ثقافة العزوف عن الولادة بسبب الوضع الإقتصادي السائد بفرنسا أنذاك[1]، ونظرا لإنخفاض معدل المواليد بفرنسا وتطبيق القانون الصادر بتاريخ 21 مارس 1905م الذي نص على أن الخدمة العسكرية تكون لمدة سنتين يمكن القول أن هذه الأسباب التي شرحها السيد ميسمي بإستفاضة في تقريره عن ميزانية الحرب لسنة 1908م هي التي دفعت بالبرلمان الفرنسي إلى معالجة مسألة تجنيد الأهالي المسلمين في الجزائر[2]، حيث كان يرى ميسمي أن مثل هذه التحديات يمكن تجاوزها من خلال تمديد التجنيد الإلزامي للأهالي الجزائريين فقد صرح قائلا(**يمكن أن نوفر بسهولة 150.000 رجل من الجنود الذين لا مثيل لهم)**[3].

وفي نفس السياق صرح **بيير بودين (Pierre Boudin)** قائلا(**نحن ندافع عن إفريقيا إلا أن إفريقيا لا تقدم شيئ في سبيل الدفاع عنا ....،... بإمكان إفريقيا أن تزودنا بـ: 1500000 أو 2000000 رجل)**[4].

2- تراجع نظام الانضمام الإرادي:

[1]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 16.

[2] - Raspail A, **Étude Sur Le Service Militaire Obligatoire Des Indigènes en Algérie,** Paris: libaire militaire rchapelot et cie imprimeurs-éditeurs, 1910, p 5.

[3] - Mendil Karsenty, **Conscription Des Indigènes Musulmans d'Algérie**, Oran: imprimerie de fr agullo, 1908, p4.

[4] Ibid, p 5.

إن محدودية الإنضمام الإرادي في صفوف الجيش الفرنسي وتطور القطاع الإقتصادي في الجزائر وفرنسا مع مطلع القرن العشرين نتج عنه تحسن واضح في ظروف العمل وإرتفاع الأجور وحاجة الإستثمارات إلى يد عاملة كثيرة في الصناعة والزراعة على السواء حيث أصبح معظم الشباب الفرنسيين والجزائريين يفضلون العمل في المزارع والمصانع بدلا من الإنضمام إلى الجيش والتعرض لخطر الموت[1].

يمكن القول أن هذه الأسباب قد ساهمت في تراجع تعداد الجيش الفرنسي بشكل ملحوظ الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية على الأهالي الجزائريين، حيث جاء في كتاب **تجنيد الأهالي الجزائريين** لسيبي أشيل **(Sèbe Achille) (في الجزائر يوجد خزان من الرجال قادر على سد النقص في قواتنا العسكرية)**[2]، غير أن الأهالي الجزائريين عارضوا قرار التجنيد معارضة شديدة لأنهم كانوا يرون فيه مساسا بشخصيتهم الإسلامية ورغم أن النخبة المثقفة من الجزائريين قد قبلت مبدأ الخدمة العسكرية إلا أنها إشترطت بالمقابل منح الجزائريين الحقوق السياسية والمدنية سواسية مع المعمرين الأوروبيين[3].

3- الحملة العسكرية على المغرب الأقصى:

كان لفرنسا مصالح حيوية في المغرب الأقصى مرتبطة بوجودها في الجزائر وتونس حيث أصبح لها حدود مشتركة مع المغرب، وفي ظل إشتداد التنافس

[1]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص،ص 17،18.

[2] - Sèbe Achile, **La Conscription Des Indigènes d'Algérie,** Paris: émile larose libraire éditeurs, 1912, p 61.

[3]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، الجزائر: دار ريحانة، 2002، 162.

الإستعماري بين الدول الأوروبية (إنجلترا، إسبانيا، ألمانيا) حول المغرب الأقصى[1]، وخطر إندلاع الحرب العالمية الأولى بأوروبا إضطرت فرنسا لترك قواتها بأوروبا إستعدادا لأي طارئ، ومع بروزر الأزمة المغربية الثانية للعلن سنة 1911م إنتهزت فرنسا الإضطرابات التي حدثت خلال هذه السنة فأعدت العدة لإتمام سيطرتها على المغرب[2] معتمدة في ذلك على الفرق العسكرية المشكلة من الأهالي الجزائريين والتونسيين حيث جاء في كتاب **(Le Statut Des Indigèns Algériens)** لميسمي **(أن الأحداث التي وقعت في المغرب منذ ربيع 1911م كانت تتطلب نقل ما يقارب ثلثي قواتنا العسكرية من الجزائر وتونس)** وفيما يلي توضيح لعدد القوات التي تم نقلها[3]:

	الكتائب الموجودة في الجزائر وتونس	عدد الكتائب المتواجدة بالمغرب		
		في الجنوب	في الشمال	في الغرب
الفيلق 1	2	/	2	3
الفيلق 2	3	1	3	/
الفيلق 3	3	/	/	4
الفيلق 4	6	/	/	6

[1]– شوقي عطى الله الجمل، **المغرب الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1977، ص،ص 313،314.

[2]– شوقي عطى الله الجمل، عبد الرازق عبد الله إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، القاهرة: المكتب المصري للنشر والتوزيع، 2000، ص 229.

[3] - Messimy Adolphe, **Le Statut Des Indigènes Algériens**, op, cit, p,p 16, 17.

المجموع	14	1	5	13
		19		

ونتيجة لتفاقم وتأزم الأوضاع في المغرب الأقصى أجبرت السلطات الفرنسية سلطان المغرب **مولاي عبد الحفيظ** على توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا بتاريخ 30 مارس 1912م[1].

4- خطر إندلاع الحرب العالمية الأولى:

شهدت أوروبا قبيل إندلاع الحرب العالمية الأولى أوضاع مضطربة تميزت ببروز بعض المشكلات الدولية وإندفاع الدول الأوروبية للتسلح وحشد الجيوش خاصة بعد الدرس الذي تعلمته هذه الدول من الحرب البروسية الفرنسية سنة 1870م[2]، فقد كان لمثل هذه التطورات الدور الهام في الضغط على الحكومة الفرنسية لفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، حيث شهد مطلع القرن العشرين تنافسا رهيبا بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة في المنطقة الأمر الذي دفع بألمانيا إلى زيادة الميزانية الخاصة بشؤون الحرب بنسب عالية حيث تزايدت فيما بين (1896-1907) بنسبة 8% في حين زادت فرنسا ميزانتها بنسبة 2% وبذلك تضاعفت الطموحات العسكرية الألمانية في أوروبا[3]

[1]- شوقي عطى الله الجمل، عبد الرازق عبد الله إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 229.

[2]- المرجع نفسه، ص 227.

[3]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 20.

وتشكلت التحالفات الدولية التي نتج عنها جو من الريبة والخوف الذي ساد العلاقات الدولية[1]، الأمر الذي أدى إلى إنقسام القارة إلى كتلتين سياسيتين تمثلت الأولى في الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا منذ 1882م، والثانية في الحلف الثلاثي المتكون من فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا سنة 1907م، ونتيجة لتفاقم الأزمة الفرنسية الألمانية سنة 1911م (أزمة أغادير) إتسمت العلاقة بين الدولتين بالإنفراج والتأزم بسبب التنافس على المغرب الأقصى[2].

في هذه الأثناء وفي ظل هذه التطورات جندت فرنسا ما يزيد عن 400000 رجل من مسلمي الجزائر لمحاربة ألمانيا مات منهم في ميدان الحرب ما يزيد عن 800000 رجل هذا من جهة ومن جهة أخرى جهزت فرنسا 800000 رجل من الجزائريين ليعملون في المعامل الحربية الفرنسية وكذلك في المعامل المدنية[3]، كما فتحت أبواب الهجرة لتجنيد الجزائريين بالقوة ليحاربوا بجانب فرنسا، وقامت بتهجير اليد العاملة لتخلف المجندين الفرنسيين وتزود الإنتاج الحربي[4].

المبحث الثالث: دراسة مضمونه

[1]– شوقي عطى الله الجمل، عبد الرازق عبد الله إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 222.

[2]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص 21.

[3]– أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، الجزائر: دار البصائر، 2009، ص 132.

[4]– محمد قنانش، **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919–1939)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 27.

كان يرى وزير الحرب الفرنسي ميليراند أن تواجد الفرنسيين في المغرب يجعل مسألة التجنيد الإجباري أمرا لا غنى عنه دون الإدلاء به[1]، حيث جاء في تقرير 03 فيفري 1912م الموجه من طرف وزير الحرب ميليراند إلى رئيس الجمهورية الفرنسية **فاليار (Fallière) (في الوقت الحاضر لا يمكن للشخص المسلم أن يعمل في الجيش الفرنسي إلا كشخص مجند أو مجند بتكليف ولم يطرأ أي تغيير منذ ذلك الحين على طريقة التوظيف هذه التي أستحدثت في اليوم التالي للغزو وهي توفر لنا في الوقت الراهن حوالي 17.000 رجل وهو عدد قليل جدا)**[2].

يتضح من خلال هذا التقرير أن السلطات العسكرية الفرنسية كانت تعاني من نقص حاد في عدد المجندين في صفوف جيشها، وبالتالي يمكن القول أن قانون التجنيد الإجباري 1912 جاء نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد الأهالي الجزائريين المنخرطين في صفوف الجيش الفرنسي.

وعلى إثر هذا إتخد البرلمان الفرنسي في النهاية يوم الثالث من شهر فيفري 1912م قرارا بإجبار الأهالي الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين[3] وقد أكدت الحكومة الفرنسية هذا القرار بمرسوم التجنيد الإجباريي الصادر بنفس اليوم والشهر والسنة والذي نص على تجنيد الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و20 سنة وذلك للدفاع عن

[1]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، المرجع السابق، ص 741.

[2] -Millerand A, "Rapport au président de la république Française", **Journal Officiel De La République Française**, N° 37, mercredi 7 février 1912, p 4.

[3]– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1920–1936)**، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 33.

فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري[1] حيث أصبح يجند الأهالي الجزائريون عن طريق القرعة لمدة ثلاث سنوات[2].

نشر قانون التجنيد الإجباري يوم 03 فيفري 1912م في الجريدة الرسمية المبشر **(Le Mobacher)**[3] يوم السبت 02 مارس 1912م، ويحتوي هذا القانون على ثلاثين مادة مقسمة على أربعة أبواب والتي سأوضحها على التوالي[4]:

الباب الأول: عبارة عن أحكام عامة.

المادة 1: نصت على أن تجنيد الأهالي المسلمين في الجزائر يكون بصفة طوعية(إختيارية)، أو إعادة التجنيد، أو عن طريق نداءات خاصة.

الباب الثاني: أكد على الأحكام الواردة في الباب الأول.

الباب الثالث: يتضمن ثمانية فصول.

---

[1]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 210.

[2]– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، تر: المعهد العالي للترجمة، ج2، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2008، ص 373.

[3]– **جريدة المبشر**: صدرت بالجزائر العاصمة يوم 15 سبتمبر 1847م، وهي أول جريدة عربية في المغرب العربي وثالث جريدة في العالم العربي كله، أما مصدر هذه الصحيفة فقد كان إستعماريا حيث تم إنشائها بأمر من الملك الفرنسي لويس فيليب، ينظر: محمد صالح ناصر، **الصحف العربية الجزائرية(1847–1954)**، ط2 مزيدة ومنقحة، الجزائر: ألفا ديزاين، 2006، ص 21.

[4]– علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 12، العدد1، 2020، ص 170، للإطلاع على النص الأصلي للقانون باللغة الفرنسية ينظر: الملحق رقم (7).

الفصل الأول: عبارة عن أحكام عامة، تضمن 4 مواد (من المادة 3 إلى المادة 6).

نصت على أن وزير الحرب هو الذي يحدد عدد المجندين من الأهالي المسلمين الجزائريين بعد إستشارة الحاكم العام ويتم تعيين المجندين عن طريق القرعة، وأن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية هي ثلاث سنوات، مع بقاء المجند بعد تأديته للخدمة سبع سنوات في الإحتياط تحت تصرف وزير الحرب.

الفصل الثاني: جاء بعنوان التعداد **(Recensement)**، تضمن 5 مواد (من المادة 7 إلى المادة 11)[1].

تنص على أنه في كل عام من شهر أكتوبر إلى غاية الفاتح من شهر ديسمبر يقوم رؤساء البلديات بالجزائر بوضع جداول الإحصاء من أجل إحصاء جميع الشباب البالغين سن 18 سنة المولودين في البلدية، ويشمل الإحصاء كذلك جميع الشباب البالغين سن 18 سنة غير المولودين بالبلدية ولكن مقيمين فيها أكثر من عام، ويتم نشر جداول الإحصاء في كل بلدية خلال الفترة الممتدة من 1 ديسمبر إلى غاية 31 ديسمبر.

الفصل الثالث: جاء بعنوان الإعفاءات والتأجيلات، إحتوى على 3 مواد(من المادة 12 حتى المادة 14)[2].

[1] - Ministre de la guerre, "Rapport au président de la république Française"**, Le Mobacher**, N°5436, samedi 2 mars 1912, p 2.
[2] - Ibid, p 2.

المادة 12: نصت الفقرة الأولى منها على إعفاء المجند الذي له أخ منخرط في الجيش الفرنسي، أما الفقرة الثانية منها فقد نصت على إعفاء المجند الذي له أخ أكبر إشترك معه في قرعة واحدة، في حين نصت الفقرة الثالثة والرابعة من هذه المادة على أنه يجب على الراغب في الإعفاء من الخدمة العسكرية الإجبارية أن يقدم تقرير يوضح فيه أنه يتحمل أعباء عائلته (أطفال معاقين، أب كفيف كبير في السن ...)، وقد نصت الفقرة الخامسة من هذه المادة على إعفاء أي مجند توفي شقيقه أثناء تأديته للخدمة العسكرية الإلزامية، أما الفقرة السادسة فقد وضحت أنه يمكن إعفاء المجندين بالإجبار إذا إعترضتهم مواقف إستثنائية أخرى غير مذكورة في هاته المادة.

المادة 13: نصت على إعفاء الشباب الذين يقل طولهم عن (1.56متر) من الخدمة العسكري الإلزامية لمدة عامين متتاليين[1].

المادة 14: يعفى جميع الشباب غير القادرين على أداء الخدمة العسكرية، ومنحهم شهادة الإعفاء.

الفصل الرابع: يتضمن 7 مواد (من المادة 15 حتى الماد 21).

نصت على تشكيل لجنة قرعة تتكون من رئيس البلدية وضابط فرنسي، وضابط صف وطبيب عسكري، وتتم عملية القرعة بداية بنداء المجندين ومن ثم سحب القرعة، ويتم

[1]- Ministre de la guerre, "Rapport au président de la république Française", op, cit, p 2.

الفصل في حالات الخلاف والتأجيل والإعفاء وفق المواد (12، 13، 14) السالفة الذكر[1].

الفصل الخامس: عالج قضية البديل.

نصت المادة 22 من هذا الفصل على أن المجند المعين بالقرعة له الحق في أن يختار بديل عنه ليؤدي الخدمة العسكرية بشرط أن تتم الموافقة على البديل من قبل السلطة العسكرية[2].

الفصل السادس: تضمن هو الأخر مادتين، وهما المادة 23 و 24 الخاصة بتجميع المجندين[3].

الفصل السابع: خاص بالمكافآت والأجر اليومي.

نصت المادة 25 منه على أن المجند الأهلي له الحق في منحة قدرها 250 فرنك فرنسي، يتلقى منها 150 فرنك تدفع له بمجرد إستدعائه لتأدية الخدمة العسكرية و100 فرنك منها تدفع له بعد عامين من الخدمة[4].

وفي هذا السياق تقول مجلة **لافريك لاتين** الموالية للإدارة الإستعمارية الفرنسية في إطار الحديث عن الإمتيازات التي يستفيد منها المجند الأهلي أثناء تأدية الخدمة العسكرية

[1] - Ministre de la guerre, "Rapport au président de la république Française", op, cit, p 2.
[2] - Millerand A, "Rapport au président de la république Française", op, cit, p 6.
[3] – عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 45.
[4] - Millerand A, "Rapport au président de la république Française", op, cit, p 6.

(أنه يقبض منحة لا يقبضها المجند الفرنسي، إنه علينا أن نلاحظ هنا أن الثكنة بالنسبة للأهلي الجزائري هي بمثابة قصر، حيث يرقد في سرير، ويأكل حتى يشبع، ويلبس لباسا نظيفا، ومن جهة أخرى فإن الخدمة العسكرية لا تؤثر على مستقبله المهني في حين أن الفرنسي يكون مضطر لإيقاف دراسته..).

وقد رد **فرحات عباس**[1] على هذه المجلة قائلا **(هذه المنحة إنما هي شتيمة بالنسبة للفرنسيين، شتيمة مقززة، أما بالنسبة إلينا فهي أجر بخس لثلاث سنوات من الخدمة وقد كانت قرطاج تدفع لمرتزقتها أكثر، أما بخصوص الإنقطاع عن الدراسة ... إن القلة من الأهالي المتعلمين قد وجدوا أنفسهم في الوضعية نفسها مثل زملائهم الأوروبيين بل اسوأ، لأن الطالب الأوروبي له الحق في مهلة خمس سنوات في حين الطالب الأهلي ليس له الحق إلا في ثلاث سنوات)**[2].

الفصل الثامن: جاء بعنوان الأحكام الجزائية.

نصت المادة 26 منه على تطبيق الأحكام الجزائية المتعلقة بالعصيان والإحتيال على المجندين من الأهالي.

---

[1]– **فرحات عباس:** ولد في 24 أكتوبر 1899م في بني عافر في الدوار التابع لبلدية الشحنة حاليا بولاية جيجل، كان من مؤسسي جمعية الطلبة لشمال إفريقيا في الجزائر، ألف كتاب الشاب الجزائري الذي يبحث في حياة الشاب الجزائري في الكفاح ضد الإستعمار، تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة والطب بالجزائر عام 1935م، ينظر: علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، الجزائر: منشورات تالة، 2009، ص،ص 3،4.

[2]– فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم " الشاب الجزائري"**، تر: أحمد منور، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007، ص،ص 43،44.

الباب الرابع: جاء بعنوان الأحكام الخاصة، يضم أربعة مواد (من المادة 27 حتى المادة 30).

المادة 27: سيتم تحديد الإمتيازات الممنوحة للمجندين من الأهالي المسلمين الجزائريين من خلال أحكام خاصة.

المادة 28: سيتم تنظيم الخدمة العسكرية بالنسبة للمجندين الأهالي في الإحتياطات من خلال تعليمات لاحقة.

المادة 29: سيتم إصدار تعليمات وزارية تحدد المواعيد النهائية لتطبيق هذا المرسوم.

المادة 30: وزير الحرب هو المسؤول عن تنفيذ هذا المرسوم[1].

ولكي يتسنى لفرنسا إمكانية التغطية على أهدافها من وراء سن هذا المرسوم وحتى تتمكن من إقناع الأهالي بحسن نيتها وتبين لهم أنها تسعى إلى تحقيق المساواة بينهم وبين الأوروبيين أصدرت عددا من القوانين و التشريعات لتخفف تعسف القوانين الزجرية عليهم منها:

1- إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأندجينا[2] الزجرية عليهم.

[1] - Millerand A, "Rapport au président de la république Française", op, cit, p 6.

[2] - **قانون الأهالي(الأندجينا)**: هو مجموعة من الإجراءات القانونية الخاصة بمعاقبة الأهالي الجزائريين على مخالفات لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مما يوجب العقاب، وهي في مجملها ردعية زاجرة، ينظر: محمد العيد التيجاني، **الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر(1900-1914)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص 8.

2- إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر وفرنسا.

3- إلغاء الكثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات المالية.

4- إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية[1].

لكن في حقيقة الأمر أن الإدارة الإستعمارية الفرنسية قد عملت على تحقيق المساواة بين الأهالي الجزائريين وبين الأوروبين في الواجبات فقط دون الحقوق[2].

[1]- يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 44.

الفصل الثالث

تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية

والمواقف المختلفة منه

المبحث الأول: الجزائريين والحرب العالمية الأولى

المبحث الثاني: الجزائريين والحرب العالمية الثانية

المبحث الثالث: موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد

الإجباري للجزائريين

المبحث الأول: الجزائريين و الحرب العالمية الأولى

يعتبر الفاتح من أوت 1914م نهاية العهد الطويل من السلام وبداية عصور الإقتتال الأوروبي[1]، فقد إندلعت الحرب العالمية الأولى في 02 أوت 1914م الموافق لشهر رمضان[2] وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تقف في الصف المعادي لألمانيا وتركيا[3] حيث وجدت السلطة الفرنسية نفسها مجبرة على الإستعانة بمستعمراتها في جميع الجوانب خاصة العسكرية لأن كل المؤشرات كانت تدل على إندلاع الحرب الأمر الذي دفع بالسلطات الإستعمارية الفرنسية عقب إصدار قانون 03 فيفري 1912م إلى تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي ليدافعوا عن فرنسا في جبهات القتال بأوروبا[4].

وفي هذا السياق يقول أحد الكتاب الفرنسيين **(إن الجزائريين كانوا واعين للفكرة التي كانت تدور من أجلها الحرب)** ويعترف هذا الكاتب أنهم كانوا يعتقدون أن الحرب كانت من أجل أهداف أوروبية إمبريالية[5].

---

[1]– فرنسوا جورج دريفوس، رولان ماركس وأخرون، **موسوعة تاريخ أوروبا العام من 1789 حتى أيامنا**، تر: حسين حيدر، ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1995، ص 365.

[2]– مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج (1898–1938)**، تر: محمد المعراجي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007، ص 61.

[3]– مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر: دار هومة، [د،س، ن]، ص 19.

[4]– حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى(1914–1918) وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة وهران– السانيا–، الجزائر، 2006، ص 22.

[5]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)**،ج2، ط4 منقحة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 284.

وما يؤكد هذا هو الرسالة الموجهة من طرف أحد المجندين إلى أحد أصدقائه الإيطاليين يقول فيها (**لماذا نحارب ضد الألمان؟ لأن فرنسا جعلت منا حيوانات مفترسة، وهي تريد الآن أن تدفعنا أفرادا وجماعات لنحارب ضد شعب ليس لنا معه لا علاقة ولا سبب للعداوة، إن هذه هي الوحشية)**[1].

1- تعبئة الموارد البشرية:

إن إندلاع الحرب العالمية الأولى دفع السلطات الإستعمارية الفرنسية إلى التفكير في إستراتيجية لإستغلال الأهالي الجزائريين وتوظيفهم لخدمة مساعي فرنسا الإمبريالية وقد تمثلت هذه الإستراتيجية في تجنيد الطاقات البشرية الأهلية في صفوف الجيش الفرنسي وتسخير اليد العاملة الجزائرية لخدمة إقتصاد فرنسا.

أ- تجنيد الطاقات البشرية:

في الوقت الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على فرنسا في 03 أوت 1914م كانت هذه الأخيرة قد أعلنت التعبئة العامة في جميع ترابها الوطني وكذلك في جميع الأقطار التابعة لإمبراطوريتها وقد أعلنت التعبئة في القطر الجزائري بموجب المرسوم الصادر في 02 أوت 1914م الذي تم بمقتضاه مصادرة كل ما توفر في البلاد لصالح المجهود الحربي[2]، وقد نص المرسوم على السماح للأهالي الجزائريين الذين لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية لسبب أو لأخر

[1]- مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، المرجع السابق، ص 20.

[2]- جمال بلفردي، صباح ألبار، **المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)**، مجلة المعارف والبحوث للدراسات التاريخية، العدد 17، ص 243.

من أن يلتحقوا بالجيش كمتعاقدين طيلة فترة الحرب كما يحق لهم الإنضمام إلى الفرق الخاصة بالأهالي حسب رغباتهم[1].

ففي الفاتح من أوت 1914م كان عدد جنود الفرق النظامية حوالي 27.783 من المشاة الأمر الذي دفع بالسلطات العسكرية الفرنسية إلى التفكير في تشكيل فرق أخرى من المجندين حيث إقترح الجنرال **لوفي (Lévy)** أن تقدم كل قبيلة عددا من الجنود يحدده الحاكم العام مع التمييز في طرق التجنيد تماشيا مع درجة تقدم كل قبيلة ومختلف الأوساط الإجتماعية إلا أن إقتراحه لقي الرفض التام من طرف الحاكم العام فقد فضل هذا الأخير الإعتماد على نظام أخر يقوم على تجنيد الأهالي بصفة طوعية[2].

وفي الفاتح من سبتمبر 1914م غادرت الفرقة العسكرية النظامية المتكونة من جنود الرماة الذين بلغ عددهم 28930 جندي و6000 جندي من الصبايحية الأمر الذي دفع بالسلطات العسكرية الفرنسية إلى إستدعاء 2749 جندي من جنود الإحتياط الذين شكلوا إلى جانب الفيلق الصحراوي وفرقة القومية حوالي 40.000 جندي[3]، هذا وقد عملت الحكومة الفرنسية على تقديم الوعود والمغريات المالية للأهالي الجزائريين حتى تتمكن من حشد أكبر

[1]– جمال بلفردي، صباح ألبار، **المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)**، المرجع السابق، ص 243.

[2]- Charles Robert Ageron**, Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919),** tome second, Algérie: achevé d'imprimer les presses ENAG, 2013, p,p 1141, 1142.

[3]- Ibid, 1142.

عدد ممكن من الأهالي وتقنعهم بضرورة المشاركة في الحرب[1] مستعينة في ذلك بالخونة من الجزائريين كالقياد والمنتخبين في المجالس المحلية الذين بادروا في إرسال برقيات تأييد إلى أسيادهم ودعوة الشعب إلى الإلتفاف حول فرنسا والتطوع للحرب في صفوفها[2]، ونتيجة لهذه السياسة بلغ العدد الإجمالي للمجندين سنة 1915م منذ بداية الحرب حوالي 27.000 جندي[3].

وفي 07 سبتمبر 1916م أصدرت وزارة الحرب بباريس مرسوم يسمح للحاكم العام بالجزائر إستدعاء كل الجزائريين المولودين سنة 1890م وما تلاها والبالغين سن 18 سنة فما فوق والذين لم يتم تجنيدهم من قبل شريطة أن تكون حالتهم الصحية تسمح بذلك[4]، ليبلغ عدد المجندين مع نهاية شهر مارس 1916م 35.192 جندي[5].

وفي سنة 1919م نشرت المجلة الفرنسية **لافريك فرانسيز(L'Afrique Française)** إحصائيات عن الجزائريين الذين شاركوا في الحرب وهي كالأتي:

- ✓ الجند 177.000

---

[1]- جمال بلفردي، صباح ألبار، **المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، المرجع السابق، ص 245.

[2]- المرجع نفسه، ص 245.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، المرجع السابق، ص 415.

[4]- ناصر بالحاج، **دور الدعاية العثمانية- الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، 2008، ص 15.

[5]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، المرجع السابق، ص 415.

- ✓ القتلى 56.000
- ✓ الجرحى 82.000 [1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى أشار محفوظ قداش إلى أنه تم تجنيد 173.019 جزائري أثناء الحرب أي 3.7% من عدد السكان ومن بينهم 120 إلى 125.000 حاربوا على مختلف الجبهات ومات منهم 25000 وجرح أكثر من 5000 ومن جهة الفرنسيين الأوروبيين فقد تم تجنيد 73000 رجل وقتل منهم 13000[2].

وفي نفس الصدد يذكر فرحات عباس أنه وفي خضم أربع سنوات تم تجنيد أكثر من نصف مليون جزائري ساهموا في نصرة فرنسا وحلفائها[3].

كما أشارت جينفر جونسون في كتابها حرب الجزائر **(The Battle For Algeria)** أن عدد المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قد بلغ 173 ألف جندي جزائري وقد بلغ عدد الجند الذين قتلو بجبهات القتال حوالي 25000 جندي وقدر عدد الجرحي بحوالي 60.000 إلى 70.000 رجل[4].

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)**، المرجع السابق، ص 199.

[2]– محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين" تاريخ الجزائر(1830–1954)**"، تر: محمد المعراجي، الجزائر: منشورات ANEP، 2008، ص 252.

[3]– فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، الجزائر: دار القصبة، 2005، ص،ص 84،85.

[4] - Jennifer Johnson**, The Battle For Algeria**, Philadelphia: university of pensylvania press, p 17.

وقد كان معدل سن المجندين الجزائريين الذين جندوا خلال الحرب العالمية الأولى وتوفوا خلالها معظمهم من الشباب بين العشرين والأربعين من العمر وهي خسارة مضاعفة للسكان لأن هؤلاء الشبان يمثلون رأس المال الضامن للمستقبل في ميادين الشغل والإقتصاد[1].

أما فيما يتعلق بمعاناة المجندين الجزائريين فقد عانى هؤلاء نتيجة قسوة المناخ من أمراض عديدة من بينها نزلات البرد والهزال والتيفوس[2] إضافة إلى تشقق الجلد، وهذا راجع إلى إهمال الجانب الصحي من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية حيث كان يتم علاج المجندين الجزائريين في الكهوف والجحور التي تتم تهيئتها لهذا الشأن ونادرا ما يتم نقلهم إلى إحدى المصحات المريحة التي كان يعالج فيها الفرنسيون[3].

ب- تسخير العمال الجزائريين لخدمة المجهود الحربي الفرنسي.

إن مجيئ الحرب العالمية الأولى وما أحدثته من تطورات وتغيرات في مجرى الأحداث التاريخية جعل فرنسا تهتم أكثر بمسألة العمال الجزائريين لهذا أصبحت هاته المسألة في غاية الأهمية بالنسبة للسلطات الفرنسية خاصة في مجال الدفاع عن سيادتها[4]، حيث

[1]- أندري برنيان، أندري نوشي، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 414.

[2]- مصطفى الأمين مدربل، **الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، مجلة الدراسات الإفريقية، مج3، العدد8، ماي 2020، ص 284.

[3]- وليد بوشو، **التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى**، مجلة للدراسات التاريخية العسكرية، العدد1، 2019، ص 83.

[4]- عبد العزيز راجعي، **المسيرة النضالية للعمال الجزائريين(1924-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل، م، د في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري2، قسنطينة، 2018، ص 172.

أصدرت هذه الأخيرة مرسوما بتاريخ 14 سبتمبر 1916م يلزم الشباب الجزائري على العمل في المصانع الفرنسية التي أصبحت شاغرة بسبب تعبئة عدد كبير من العمال الفرنسيين كمجندين في الحرب الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة للعناصر الأهلية الجزائرية لكي تسد حاجتها[1]، وفي هذا الصدد يقول **لويس شوفالييه (Louis Chevalier) (لا جدال في أن فرنسا بحاجة إلى اليد العاملة منذ حرب 1914م سواء بالنسبة لحقولها أو لمصانعها ومناجمها)**، وقد عمل العمال الجزائريون المتواجدون بفرنسا في مصانع ومناجم المناطق الصناعية الرئيسية في فرنسا وباريس وضواحيها[2].

وفي سنة 1917م أجبرت فرنسا دفعة من العمال الجزائريين على اللحاق بالعمل العسكري قبل أوانه بسنة، وفي نفس الوقت كانت السلطات الفرنسية قد جندت عنوة 17000 عامل في الدفاع الوطني ونتيجة لذلك إزدادت الهجرة إلى فرنسا بأعداد ضخمة كما يوضح الجدول التالي[3]:

السنة	الذاهبون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقي
1914	7444	6000	1444

[1]– مبخوت بودواية، حياة تابتي، **استمرارية التجنيد الإجباري للجزائريين(1916–1918) عمالة وهران انموذجا**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج3، العدد1، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، ص 4.

[2] - Jean Despois, **L'émigration Des Travailleurs Algériens en France**, annales de géographie, N°323, 1952, p 77. المقال متوفر على الموقع الإلكتروني الإلكتروني:
https://www.persee.fr/doc/geo_0003-4010_1952_num_61_323_13362

[3]– عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين(1914–1939)"نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص،ص 14،15.

1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	1636
1918	23340	20489	2851

يتضح من خلال هذا الجدول أنه منذ سنة 1916م كان عدد المهاجرين في إرتفاع وبقي كذلك طيلة فترة الحرب وتبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270000 مهاجر عمل منهم 120000 في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال، وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى لم تحدث طواعية وإنما كانت إجبارية حيث إقتضت ظروف الحرب أن تجند السلطة الفرنسية هذه الأعداد للدفاع عن فرنسا ولتعويض العمال الفرنسيين المجندين أيضا[1].

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن سن التجنيد بالنسبة للعمال الجزائريين قد بلغ كأقصى حد 35 سنة حيث يتعاقدون على العمل مدة 3 إلى 6 أشهر بأجر قدره 4.50 فرنك فرنسي وأحيانا 5 فرنك فرنسي والملاحظ أن هجرة العمال بكثرة جاءت من القبائل الصغرى وكذلك القطاع الوهراني[2].

[1]– عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919–1939)**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 15.

[2]– مبخوت بودواية، حياة تابتي، **استمرارية التجنيد الإجباري للجزائريين(1916–1918) عمالة وهران انموذجا**، المرجع السابق، 4.

2- تعبئة الموارد الاقتصادية:

إن فرنسا لم تكتفي فقط باستغلال الأهالي الجزائريين كجنود لخدمة مجهودها الحربي بل لجأت إضافة إلى ذلك إلى استغلال الموارد الإقتصادية حيث إستولت على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية الجزائرية عن طريق شرائها بأثمان بخسة مؤجلة الدفع، كما إستغلت المواد الأولية[1]، وقد عملت الإدارة الإستعمارية الفرنسية منذ أن فرضت سيطرتها على الجزائر على إغتصاب الأراضي الخصبة وتسليمها بالمجان للمعمرين الأوروبيين لكي تضمن تزويدها ودعمها الدائم بالإنتاج الزراعي خاصة خلال سنوات الحرب[2]، ونتيجة لهذه السياسة إنخفضت المساحات المزروعة حبوبا من قبل الأهالي، حيث إنخفضت من 2.225.351 هكتار خلال سنوات(1906-1910) إلى 2.173.702 هكتار خلال سنوات(1911-1915) لتنخفض بعد ذلك إلى 1.967.955 هكتار خلال سنوات(1916-1920)[3].

وتعتبر الحبوب من أهم صادرات المستعمرة الجزائرية بالنسبة للدولة الفرنسية حيث أوردت جريدة المبشر في هذا الشأن مايلي(... **لسد إحتياجتنا -فرنسا- لا بد من جلب**

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 354.

[2]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 17.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، المرجع السابق، ص،ص 346،347.

القمح أولا من غلال الجزائر ودخول قمحها إلى فرنسا معفى من المكس –الجمركة–)[1]،

والجدولين التاليين يوضحان إنتاج القمح والشعير خلال الفترة(1914–1919)[2]:

السنة الزراعية	مساحة الأرض المزروعة قمح	مردود الهكتار الواحد	مساحة الأرض المزروعة قمح لين	مردود الهكتار الواحد
1915–1914	4.193.006	5.4	548.632	5.2
1916–1915	4.121.058	4.6	559.721	5.5
1917–1916	2.829.317	4.0	374.705	4.1
1918–1917	4.699.993	6.0	599.864	5.9
1919–1918	3.046.764	4.1	373.193	4.7

السنة الزراعية	المساحة المزروعة شعير	مردود الهكتار الواحد
1915–1914	6.583.017	6.2
1916–1915	6.187.617	5.7
1917–1916	4.340.831	4.0
1918–1917	7.505.225	7.0

[1]– محمد العيد التجاني، **الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشر(1900–1914)**، المرجع السابق، ص 53.

[2]- Charles Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et La France(1871-1919),** op, cit, p 801.

1919-1918	4.529.981	4.7

يتضح من خلال هاذين الجدولين أن مستوى الإنتاج الفلاحي كان متدني خلال فترة الحرب لكن بالرغم من ذلك كان موجه لخدمة الإقتصاد الفرنسي.

3- الدعاية الألمانية- العثمانية ضد التجنيد:

ترجع جذور التقارب الألماني العثماني إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى(1914-1919) أي منذ تسوية الدولة العثمانية النزاع القائم حول خطوط المواصلات الحديدية في أراضيها بالتفاهم على توزيع إمتيازها بين كل من إنجلترا وألمانيا وفرنسا وعلى هذا الأساس حصلت ألمانيا على امتياز مشروع بناء سكة حديدية تمتد من ألمانيا إلى بغداد[1]، وعليه يمكن القول أن التقارب الألماني العثماني أوجدته المنفعة المتبادلة بين الطرفين فألمانيا سعت من خلال ذلك إلى تعبئة المسلمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الأعداء وتحريضهم عليهم في حالة نشوب صراع دولي، أما الدولة العثمانية فكان هدفها من هذا التقارب هو إعادة بناء قوتها العسكرية بالإعتماد على المساعدات الألمانية وإسترجاع ما فقدته من ممتلكاتها وفق معادلة عدو العدو صديق، فوجدت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى حلفا

[1]- عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، ط3 مزيدة ومنقحة، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 1993، ص 378.

إسلاميا عريضا تستعمله ضد فرنسا في المغرب العربي و ضد بريطانيا في المشرق العربي[1].

وقد تعرض الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى لدعاية ألمانية- عثمانية حثيثة أعلنت أن هدفها هو مساعدة شعوب شمال إفريقيا على تحرير بلدانهم من الإستعمار الفرنسي الكافر غير أن هدفها الأول في حقيقة الأمر كان خلق صعوبات ومشاكل لفرنسا في قلب مستعمراتها عل ذلك يساهم في إضعافها في الحرب أما الجزائريون فقد رأو أن هذه الحرب قد تكون خلاصا لهم من الإستعمار إذا ما إنتصر الألمان والعثمانيون على فرنسا والحلفاء[2].

ولكي تتمكن الدعاية الحربية الألمانية- العثمانية من إقناع المسلمين الجزائريين بقوتها وإمكانية مدها يد المساعدة لهم قامت مصالح الإستخبارات الألمانية بطباعة عدد هائل من المناشير والمطبوعات باللغة العربية الفصحى أو الدارجة الجزائرية وقد كانت الشعارات المزدانة أحيانا بالأعلام الخضراء التي يتوسطها الهلال والنجم تدعو إلى الثورة أو الفرار مع الإصرار على واجب كل مسلم في الإعتراض على تجنيده من قبل النصارى وعناوين المناشير كانت كافية للدلالة على مضمونها وهاته العناوين هي: **إستعراض مناكر فرنسا**

[1]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص114.

[2]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 143.

إزاء المسلمين، مرارة الإحتلال، إعلان الجهاد، تذمر الأعيان المسلمين، آيات القرآن في حق الخائنين، ألمانيا والإسلام[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدعاية الألمانية- العثمانية حاولت كذلك التأثير على الأهالي الجزائريين المسلمين من خلال معاملة الألمان للجنود الجزائريين سواء منهم الفارون من صفوف الجيش الفرنسي أو المساجين معاملة طيبة حيث أبقوهم في معسكر الهلال في وونسدورف- زوسن قرب برلين وأعطوهم بدلات عسكرية تركية وفصلوهم عن ضباطهم الفرنسيين ووضعوهم تحت قيادة ضباط ألمان يتكلمون اللغة العربية[2].

ومن أبرز الشخصيات الجزائرية التي إعتمدت عليها الإستخبارات الألمانية في إطار الحرب الدعائية الألمانية- العثمانية إتجاه المجندين المسلمين عامة والجزائريين خاصة[3] نذكر **الحاج عبد الله بوكابوية**[4] الذي كتب كتيب يحمل عنوان" **الإسلام في الجيش الفرنسي حرب(1914-1915)** درس فيه نصوص أشاد فيها بتضحيات أبناء شمال

[1]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير1954**، المرجع السابق، ص 482.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، المرجع السابق، ص 244.

[3]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 117.

[4]- **الحاج عبد الله وكابوية:** ولد بمدينة ميلة سنة 1871م، تخرج من مدرسة المعلمين ببوزريعة، عمل كمعلم في مناطق عديدة كعين البيضاء بأم البواقي وغيرها، إنخرط في الجيش الفرنسي وتقلد رتبة ملازم وفر منه في 14 أفريل 1915م، ينظر: مولود قرين، **أضواء جديدة على نشاط رابح بوكابوية في معسكر الهلال الأحمر الألماني خلال الحرب العالمية الأولى**، مجلة مدارات تاريخية، مج3، العدد1، 2021، ص،ص 234،235.

إفريقيا المسلمين في الجيوش الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى من جزائريين على وجه الخصوص وتونسيين ومغاربة بصفة عامة[1].

كما كان لكتابه هذا وقع كبير في صفوف المجندين الأهالي في الجيش الفرنسي حيث تعرض فيه إلى التمييز الفاضح بين الأهالي الجزائريين والجنود الفرنسيين كما أشار كذلك إلى الإهانات التي كان يتلقاها المجندون الجزائريون من طرف الضباط الفرنسيين حيث يقول في هذا الشأن (... **فقادة الفرق العسكرية كانوا دائما يرددون عبارة أنتم مستأجرون أيها الخنازير عندما يخاطبون المجندين الجزائريين...)**[2]، هذا وقد أشار كذلك إلى كيف تعدى الضباط الفرنسيون على الدين الإسلامي وعادات المسلمين كالصيام وطريقة دفن الموتى حيث قاموا بدفن الآلاف من المسلمين الذين ماتوا في جبهات القتال في حفر مشتركة دون مراعاة لطريقة الدفن الإسلامية ودون تأدية صلاة الجنازة، وفي المقابل منحت جميع الكهنة الفرنسيين والإسرائليين حق تأدية مراسم دفن موتاهم[3].

أما الحكومة العثمانية فقد قامت بدورها بإنجاز عدة مناشير نقد لاذع كانت تصدر بتوقيع من لجنة الوحدة والترقي في إسطنبول[4]، وعليه يمكن القول أن الدعاية الألمانية–

---

[1]– حنيفي هلايلي، **الجزائريون المجندون في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى(1914–1918)**"**أضواء جديدة في كتابات الملازم الأول رابح بوكابوية**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج3، العدد1، 2021، ص 165.

[2]– عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907–1945)**، المرجع السابق، ص 117.

[3] - El Hadj Abdullah, **L'islam Dans L'armée Français (Guerre de 1914-1915)**, constantinople, 1915, p,p 26,27.

[4]– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير1954**، المرجع السابق، ص 428.

العثمانية ساهمت بشكل كبير في توعية المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي وحسستهم بحجم التهميش والإحتقار الذي كانوا يتعرضون له وجعلتهم يثورون ويرفضون طغيان الفرنسيين وقد تجسد ذلك في فرار العديد من المجندين من جبهات القتال أثناء الحرب.

4- الدعاية الفرنسية للتجنيد:

عملت الإدارة الفرنسية منذ إندلاع الحرب العالمية الأولى على نشر دعايتها بين الجزائريين للتجنيد في صفوف جيشها من جهة وللرد على الدعاية الألمانية- العثمانية المعادية لها من جهة أخرى فبمجرد إندلاع الحرب وقيام الغواصتين الألمانيتين بقصف السواحل الجزائرية في أوت 1914م[1] ألقى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر المدعو **لوتو(Lutu)** خطابين منفصلين في 04 أوت 1914م وجههما إلى السكان أحدهما موجه للمستوطنين والأخر للأهالي الجزائريين[2].

وقد بدأ لوتو خطابه الأول قائلا **(أيها الجزائريون !-يقصد المستوطنين المقيمين بالجزائر- إن اللحظة الفاصلة قد حانت !)** أما الخطاب الثاني فقد صرح فيه قائلا **(إن ألمانيا قد هاجمت فرنسا لأنها كانت تغار من قوتها، وكما يقول نبيكم العظيم " إن الله لا يحب الخونة"، إني متأكد أن الخونة لا يوجدون بينكم ! إن فرنسا مصممة على حفظ**

[1]- ناصر بالحاج، **دور الدعاية العثمانية-الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، المرجع السابق، ص 9.

[2]- حمزة بكري، محمد دادة، **الدعاية الفرنسية في مطلع القرن 20 بين ولاء ومواجهة الجزائريين**، مجلة الإنسان والمجال، مج5، العدد9، 2019، ص68.

النظام والأمن فابقوا متعاونين معنا وإخوانا لنا)[1]، بالإضافة إلى هاذين الخطابين ألقى الحاكم العام لوتو خطبة وجهها للجزائريين أخبرهم فيها(**بأن فخا قد نصب إلى الإسلام ولكنكم ستكتشفونه بنظرتكم البعيدة وبولائكم المعتاد وأنكم سوف لا تخدعون بهذه المناورات الألمانية وأنكم سوف تضربون عرض الحائط بالإستفزازات النفاقية الألمانية العثمانية التي تريد أن تستغل عواطفكم الدينية)**[2].

يتضح من خلال هاته الخطابات أن فرنسا عملت على إستغلال الدين وإستخدامه كسلاح لضرب ألمانيا والدولة العثمانية إلا أنها لم تكتفي بهذا فقط بل إستعملته كوسيلة لكسب ولاء الجزائريين.

ومن بين الصحف الناطقة باللغة العربية التي ساعدت الإدارة الإستعمارية الفرنسية على نشر دعايتها في أوساط الأهالي الجزائريين نجد صحيفة **الفاروق** الصادرة بتاريخ 18 فيفيري 1913م بالعاصمة من طرف **عمر بن قدور الجزائري**[3]، فبمجرد إندلاع الحرب العالمية الأولى سارع هذا الأخير إلى الترويج من خلال صحيفته لنداء الوالي العام الفرنسي بالجزائر "**شارل ليتو**" المتضمن دعوة الجزائريين إلى الإقبال على التجنيد ضمن الجيش

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900 – 1930)**، المرجع السابق، ص،ص 248،249.

[2]– حمزة بكري، محمد دادة، **الدعاية الفرنسية في مطلع القرن20 بين ولاء ومواجهة الجزائريين**، المرجع السابق، ص،ص 68،69.

[3]– **عمر بن قدور الجزائري:** ولد سنة 1886م بمدينة الأربعاء بضواحي الجزائر العاصمة، تردد على المدرسة الثعالبية فحفظ القرآن الكريم وإكتسب مبادئ اللغة العربية ومن ثم إلتحق بالمدرسة الرسمية، كانت له مواقف متناقضة فيما يخص قانون التجنيد الإجباري، ينظر: مولود قرين، **عمر بن قدور الجزائري"دوره في الحركة الوطنية الجزائرية(1886–1932م)**"، ج2، طبعة خاصة، الجزائر: وزارة الثقافة، 2013، ص،ص 69،200.

الفرنسي ومساندة فرنسا في الحرب ضد ألمانيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى وضح إبن قدور أنه كان يسعى من وراء دعمه لفكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي مقابل إحترام ديانتهم وهويتهم إلى تعزيز العلاقة بين فرنسا والجزائر وكذلك المطالبة بفتح المدارس وإقرار العدالة[1].

ولكي تتمكن الإدارة الإستعمارية الفرنسية من التصدي للدعاية الألمانية- العثمانية إتخذت مجموعة من الإجراءات لعل من أهمها مراقبة المجندين الجزائريين وتحركاتهم، وما يؤكد هذا هو إنشاء فرنسا سنة 1915م ستة مراكز بريد لمراقبة وتفتيش رسائل المجندين من الأهالي الجزائريين وقد إستحدثت هاته المراكز في كل من بوردو، ليون، مارسيليا، الجزائر، وهران وتونس[2].

المبحث الثاني: الجزائريين والحرب العالمية الثانية

تعتبر الحرب العالمية الثانية من أكبر الأحداث التاريخية التي شهدتها البشرية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين وقد إندلعت هذه الحرب في 03 سبتمبر 1939م[3] لمجموعة

[1]- محفوظ تاونزة، عائشة سبيحي، **تفاعل جريدة الفاروق الجزائرية مع أحداث الحرب العالمية الأولى خلال فترة(1914-1915)**، الحوار المتوسطي، مج10، العدد3، 2019، ص،ص 185،187.

[2]- الصادق دهاش، **مراقبة وحجز مراسلات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بين(1914-1930)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج10، العدد4، ديسمبر2018، ص 260.

[3]- قدادرة شايب، **أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1942) دراسة تحليلية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 375.

من العوامل والأسباب من بينها مقررات مؤتمر الصلح 1919م (فرساي)[1]، فشل عصبة الأمم في حفظ السلم والأمن الدوليين[2]، الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929م[3]، ومهما كانت مسببات ودوافع هذه الحرب وأهدافها التي كانت تريد الأطراف الفاعلة فيها(ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وغيرهم) تحقيقها فإن بلادنا الجزائر بإعتبارها مستعمرة فرنسية كانت جزء من أحداث هذه الحرب سواء بطريقة مباشرة من خلال مشاركة أبنائها في مجرياتها في جبهات القتال أو حفر الخنادق وغيرهما من المهام العسكرية [4]ففي هذا السياق صرح وزير المستعمرات الفرنسي **جورج موندال(Georges Mandel)** سنة 1939م قائلا(**تعد المستعمرات- الجزائر- مستودعا من الرجال لإنقاد الوطن الأم فرنسا)**[5]، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مساهمة منتجاتها الزراعية من حبوب ومشتقاتها في تموين فرنسا التي أصبحت في حالة حرب بحيث توقف الإنتاج الزراعي على أراضيها التي كانت مسرحا للمعارك[6].

1- تعبئة الموارد البشرية:

---

[1]- رمضان لاوند، **الحرب العالمية الثانية**، ط13، بيروت: دار العلم للملايين، 1989، ص 9.

[2]- رسول حسين الجميلي، **مقارنة بين عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة من ناحية الهياكل، المبادئ، الأهداف**، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، ص 186.

[3]- شايب قدادرة، **أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1942) دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص 375.

[4]- الطيب لباز، **التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939-1944)**، مجلة طبنة، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص 378.

[5]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسة، إقتصادية وإجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران-1-، الجزائر، 2015، ص 80.

[6]- الطيب لباز، **التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939-1944)**، المرجع السابق، ص 378.

في الوقت الذي إندلعت فيه الحرب العالمية الثانية بإعلان ألمانيا الحرب على بولونيا ومباشرة الجيش الألماني هجومه ضدها بكل قوته وضم النمسا سنة 1938م[1] وإحتلال الدانمارك والنرويج ومهاجمة هولندا وبلجيكا إضافة إلى إحتلال ثلثي فرنسا[2]، في هذه الأثناء أدركت الإدارة الفرنسية بأنه يستحيل إيقاف الآلة النازية[3] إلا بواسطة تجهيز جيش كثير العدة والعدد، ونظرا للضعف الذي كانت تعاني منه فرنسا على مستوى الصعيدين العسكري والإقتصادي مقارنة بألمانيا رأت في المستعمرات مستودعا لإنقاذها خاصة شباب الجزائر وسعت إلى تحقيق ذلك بإستخدام جميع الوسائل وكانت أهم هاته الوسائل العمل بخرافة الجزائر فرنسية وبالتالي إعتبار أبناء المستعمرة فرنسيين عليهم واجبات، وعلى إثر هذا عمدت إلى العودة للعمل بقانون التجنيد الإجباري[4].

وقد إعتمدت كذلك إلى جانب هذه السياسة على سياسة تحريك البيادق من أئمة ورجال إفتاء رسميين ممن كانت تشرف عليهم مديرية الشؤون الأهلية كي يحثوا السكان على التجند والتطوع في سبيل الله(في سبيل فرنسا) وعلى الجهاد بجانب الدولة الفرنسية حامية الإسلام وعلى الدعاء لها في المساجد بالنصر على الألمانيين! وكانت الإدارة

---

[1]– فرنسوا جورج دريفوس، رولان ماركس وأخرون، **موسوعة تاريخ أوروبا العام من1789 حتى أيامنا**، المرجع السابق، 427،429.

[2]– عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 403.

[3]– **النازية** : هي مذهب وحركة سياسية ظهرت في ألمانيا تؤمن بتفوق العنصر الجرماني على بقية شعوب العالم وقد إرتبطت النازية بنظام الحكم في ألمانيا خلال الفترة التي تولى فيها الحزب الإشتراكي الوطني الحكومة بزعامة أدولف هتلر، ينظر: يحيى محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، الأردن: دار يافا للنشر والتوزيع، 2008، ص 277.

[4]– محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) دراسة سياسة، إقتصادية وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 92.

الفرنسية تعتقد أنها بهذه الطريقة تكسب عطف الجزائريين وإلتفافهم حول دعوتها إلى التطوع في الجيش الفرنسي[1]، ويظهر حرص فرنسا على تجنيد أكبر عدد ممكن من شباب الجزائر في صفوف الجيش الفرنسي من خلال تصريحات المسؤولين الفرنسيين حيث أكد رئيس الجمعية الفرنسية ووزير الدفاع الوطني **إدوارد دالاديي** بتاريخ 11 ماي 1939م قائلا **(إن فرنسا قادرة على حماية الإمبراطورية الكولونيالية، ولها القوة العسكرية لتحقيق ذلك)**، وهو ماذهب إليه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر أنذاك **لوبو(Lobo)** مؤكدا بقوله **(إن التجنيد بدأ وتواصل في جو نظامي وهدوء مثالي)**[2].

ونتيجة لإختلال موازين القوى بين ألمانيا النازية والدولة الفرنسية قررت هذه الاخيرة تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف جيشها لتتمكن من مواجهة الآلة النازية وهذا وفقا لقانون التجنيد الإجباري الصادر بتاريخ 03 فيفيري 1912م، غير أن تطبيقه هذه المرة يقتضي الكثير من الصرامة والتشدد والإستعانة بخبراء عسكريين قصد رفع عدد المجندين[3]، وفي هذا الصدد يذكر الفضيل الورثلاني في كتابه" **الجزائر الثائرة**" أن عدد المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية قد بلغ حوالي مليون

[1]– محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، الجزائر: دار البعث، 1985، ص 194.

[2]– محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) دراسة سياسة، إقتصادية وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 92.

[3]– محمد شبوب، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج13، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 152.

ونصف مجند كلهم من فئة الشباب[1]، وقد كان هؤلاء الشباب يخضعون للتجنيد الإجباري دون تلقي أي راتب أو أجرة[2].

وقد إستدعت حالة التعبئة سنة 1939م عددا لابأس به من المثقفين لحمل السلاح، معلمين، أطباء وصيادلة وموظفين[3]، ومن أبرز الشخصيات الجزائرية المثقفة التي تجندت في الجيش الفرنسي بصفة طوعية نذكر فرحات عباس والدكتور إبن جلول، فهؤلاء أرادو مساندة فرنسا في الحرب بغية المطالبة والحصول على بعض الإصلاحات[4]حيث تجند فرحات عباس في سن الأربعين في وحدة طبية بتروي **(Troyes)** بفرنسا من سبتمبر 1939م حتى أوت 1940م برتبة مساعد وهي التجربة العسكرية الثانية في حياته[5] كما حاول فرحات عباس أن يظهر حسن نيته إتجاه فرنسا من خلال خطابه مع أعضاء حزبه حيث حدثهم قائلا أنه ذاهب للدفاع عن فرنسا والديمقراطية العالمية[6].

---

[1]– الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 94.

[2]– مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة إبن النوي"شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى"**، ط2، [د، ب، ن]، [د، د، ن]، 2014، ص 39.

[3]– فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم"الشاب الجزائري"**، المرجع السابق، ص 171.

[4]– محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين"تاريخ الجزائر(1830–1954)"**، المرجع السابق، ص 338.

[5]– عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية(1919–1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 102.

[6]– عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927–1963)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية(غير منشورة)، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 74.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك فئة من الشخصيات الجزائرية جندت قسرا في الحرب العالمية الثانية نذكر منها **أحمد بن بلة** الذي تقلد رتبة مساعد أول و**كريم بلقاسم** برتبة عريف واللذان شاركا في حملتي إيطاليا وفرنسا وكان هذان الإثنان حسب تقارير المسؤولين العسكريين مثالا للخبرة والتجربة[1]، وقد ذكر أحمد بن بلة في مذكراته أنه قد تم استدعاءه خلال صيف 1943م مرة أخرى لتأدية الخدمة العسكرية حيث تمت إحالته على الفيلق السادس للمدفعية الجزائرية بتلسمان[2] وعلى الرغم من وجود بعض الشخصيات الجزائرية التي كانت قد تطوعت لخدمة الجيش الفرنسي وأخرى أجبرت على الخدمة فيه هناك شخصيات رفضت الرفض القاطع الخضوع لقانون التجنيد الإجباري 1912م ومن أبرز هذه الشخصيات نذكر **مصالي الحاج** الذي كتب مقالا في جريد الأمة هاجم فيه الإستعمار الفرنسي ووعد فيه بأنه سيستمر في عدائه لفرنسا[3].

أما فيما يخص معاناة المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي فقد عانى هؤلاء الأمرين خاصة التمييز الذي كان واضحا في عدة مجالات كالأجرة والترقية وظروف العمل التي جعلت الفوارق بينهم وبين الفرنسيين واضحة أكدتها شهادة المجندين أنفسهم[4] ومن بين

---

[1]– محمد شبوب، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص،ص 153،154.

[2]– أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات دار الآداب، [د، س، ن]، ص 47.

[3]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945)**، ج3، ط4 منقحة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 175.

[4]– محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 96.

هذه الشهادات شهادة أحمد بن بلة حيث قال **(إن اللامساواة بين الضباط الجزائريين والضباط الفرنسيين كانت فاضحة، هناك قاعتان للأكل منفصلتان للصنفين من الضباط ومطبخان مختلفان لضباط الصف، وصحوننا لم يكن لها الحق أن تتآخى مع صحون الفرنسيين المساويين لنا في الرتبة)**[1]، وأمام هذا حرصت الإدارة الفرنسية على إخفاء ذلك التمييز خلال فترة الحرب حيث عملت على التخفيف من إجراءات إلتحاق الأهالي الجزائريين بالمدارس العسكرية فأصدرت مراسيم وتعليمات تؤكد هذا المنحى منها[2]:

1- مرسوم 13 مارس 1940: الذي نص على إنشاء إطار ضباط الصحة الإحتياطيين للمسلمين الجزائريين.

2- مرسوم فيفري 1940: الذي رسم الأجرة الشهرية لضباط الصف الإحتياطيين الذين أمضوا أكثر من عامين في الخدمة العسكرية[3].

ويتضح أن سياسة الليونة التي إعتمدتها الإدارة الفرنسية مع المجندين الجزائريين التي أملتها عليها حاجة الحرب كانت ظرفية وسطحية لأن إهتمام فرنسا المفاجئ بالمجندين مرده ويلات الحرب العالمية الثانية وما نتج عنه من انقلاب في الموازين لصالح ألمانيا[4].

---

[1]- أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة**، المرجع السابق، ص 47.

[2]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 96.

[3]- فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم"الشاب الجزائري"**، المرجع السابق، ص 172.

[4]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 97.

وبعد إنهزام فرنسا في جوان 1940م وقيام **حكومة بيتان**[1] التي[2] إتخذت من مدينة فيشي مقرا لها[3] حيث حاولت هذه الأخيرة جلب المجندين الجزائريين إلى صفها إلى جانب دول المحور ولإسراع عملية التجنيد قام نظام فيشي بتقديم جملة من الخدمات للجيش كالتكفل بمعطوبي الحرب وإعانة عائلات المجندين وإيواء العساكر وكذلك توفير مخيمات صيفية للأطفال[4]، ولم تكتفي السلطات الإستعمارية بتجنيد الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي فقط بل سعت إلى تعبئتهم كعمال في المصانع والحقول الزراعية والمناجم لتعويض اليد العاملة الفرنسية[5]، غير أن ما يمكن إستنتاجه هو أن الجزائر وجدت نفسها بطريقة أو بأخرى مقحمة في حرب على نطاق عالمي[6] إعتمدت فيها سلطات الإحتلال بدرجة كبيرة على أبناء الجزائر في حربها ضد النازية[7].

2- تعبئة الموارد الإقتصادية:

---

[1]- **حكومة بيتان(فيشي):** هي حكومة تابعة للنفوذ الألماني برئاسة الماريشال بيتان، قامت نتيجة لسقوط العاصمة باريس سنة 1940م وسقوط حكومة بول رينو التي كانت سائدة بفرنسا قبل حكومة بيتان، ينظر: محمد شبوب، **الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 2.

[2]- محمد شبوب، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 156.

[3]- عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة(1815-1960)**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1974، ص 372.

[4]- محمد شبوب، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 156.

[5]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 162.

[6]- خالفة معمري، **عبان رمضان**، تع: زينب زخروف، ط2، وزارة المجاهدين، 2008، ص 47.

[7]- شبوب محمد، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 158.

عملت سلطات الإحتلال الفرنسية منذ إندلاع الحرب العالمية الثانية على إستغلال وتسخير كل موارد الجزائر لخدمتها في جبهات الحرب[1]، ففي المجال الزراعي كانت المحاصيل ممتازة سنة 1939م حيث بلغت 24 مليون قنطار[2] تم تحويل جزء كبير منها إلى فرنسا وهذا من أجل تغطية العجز المسجل هناك، وقد أظهرت إحصائيات عام 1941م أنه قد تم تحويل حوالي 1.81.548 قنطار من القمح إلى فرنسا الأمر الذي أثر على مخزون الجزائر من القمح[3].

أما فيما يخص الخمور فقد كانت الجزائر ثالث بلد منتج للخمور بعد كل من فرنسا وإيطاليا وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر كانت تصدر إنتاجها من الخمور نحو السوق الفرنسية فقط بمعدل إنتاج بلغ 17.100.598 هكتولتر خلال الفترة(1930-1938)، غير أن زراعة الكروم تراجعت وتناقصت مساحات زراعتها إلى 411.131 هكتار في سنة 1939م و 341.098 هكتار خلال سنة 1945م وبالتالي تراجع الإنتاج من 45 هكتولتر للهكتار الواحد في سنة 1939م إلى 19 هكتولتر في سنة 1943م و28 هكتولتر في سنة 1945م[4]، ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى عدة إعتبارات منها تجنيد الشباب العامل في

[1]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 101.

[2]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين "تاريخ الجزائر(1830-1954)"**، المرجع السابق، ص 337.

[3]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص،ص 101،102.

[4]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871إلى إندلاع حرب التحرير1954**، المرجع السابق، ص،ص 803،804.

محاصيل الكروم تلك ضمن صفوف الجيش الفرنسي[1]وكذلك الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال فترة (1940-1945) والمتمثلة في الفيضانات وغيرها[2].

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال فرنسا لموارد الجزائر في الميدان الفلاحي لم يقتصر على المحاصيل الزراعية فحسب بل تجاوزه إلى الماشية حيث تم تصدير آلاف الرؤس منها إلى فرنسا وذلك لتغطية وتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل إرتفاع نفقات الحرب العالمية الثانية[3]، أما فيما يخص المحروقات فقد أولتها سلطات الإحتلال الفرنسي أهمية قصوى إذ تجلى ذلك في الكميات المخزنة أو مشاريع إنجاز خزانات ضخمة لها فحسب تقرير حكومي أنجز في 06 جانفي 1939م بخصوص مساهمة شمال إفريقيا في الدفاع عن فرنسا تمت الإشارة فيه إلى الكميات المخزنة من المحروقات في الجزائر حيث بلغت 700 هكتولتر من البنزين كما أوصى نفس التقرير بضرورة بناء خزانات أخرى في كل من المحمدية في الغرب الجزائري ووادي الكبريت في أقصى الشرق الجزائري بسعة 140 هكتولتر[4].

[1]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 102.

[2]- جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تع: خيري حماد، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1961، ص 70.

[3]- محمد شبوب، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 160.

[4]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 165.

ونتيجة لإستغلال الموارد الإقتصادية للجزائر من طرف فرنسا وإنتهاجها سياسة تقنين بعض المنتجات كالسكر والقهوة والزيت[1] وفرض الضرائب الجمركية عانى الأهالي الجزائريون من الأمراض والأوبئة كالملاريا[2] وعانوا كذلك من إنتشار المجاعة في بعض الدواوير[3]، حيث يقول في هذا السياق الدكتور الفرنسي **ج توماس (شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام في غرداية)**[4].

3- الدعاية الألمانية إتجاه الجزائريين (1939-1942):

بلغت الدعاية الألمانية أوجها عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية وإزدادت حدة بعد إندلاعها مستفيدة من تجربتها السابقة خلال الحرب العالمية الأولى[5] حيث فتحت بداية من شهر أفريل 1939م عدة إذاعات كانت تبث برامج وأخبار باللغة العربية بل وحتى بالقبائلية منها راديو برلين وشتوتغارت إضافة إلى الإذاعات الإيطالية من روما وطرابلس، وبسقوط فرنسا أصبحت إذاعة باريس موندیال تحت الإشراف الألماني في 20 جويلية 1940م حيث بثت هذه الإذاعات أخبار الحرب وإنتصارات دول المحور وتحدثت عن أحوال الأهالي في

[1]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين"تاريخ الجزائر(1830-1954)"**، المرجع السابق، ص 337.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنيةالجزائرية(1930-1945)**، المرجع السابق، ص 189.

[3]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين "تاريخ الجزائر(1830-1954)"**، المرجع السابق، ص 337.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنيةالجزائرية(1930-1945)**، المرجع السابق، ص 189.

[5]- محمد بومديني، **الدعاية الألمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، جامعة عبد الحميد مهري2، قسنطينة، ص 64.

العالم العربي والإسلامي وعن الإستعمار الفرنسي والإنجليزي ووعدت شعوب المستعمرات وخاصة شعوب المغرب العربي بالإستقلال وبناء عالم جديد[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى إستفاد الألمان من دعم حكومة فيشي لهم حيث إنتشرت في الجزائر الدعاية للمحور من طرف الفرنسيين أنفسهم سيما المعمرون وقد إنتشرت هذه الدعاية من خلال ظهور بعض الصحف ذات إتجاه جديد بين سنوات (1940-1942) كانت تدعو بالنصر لقوات المحور وتشيد بالنظام الجديد الذي يمثله هتلر وتستنكر أعمال الديمقراطية الرأسمالية(الحلفاء)[2].

وقد مرت الدعاية الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى (1939-1940): وهي تمتاز بالعمل على كسب ثقة الشعب الجزائري ومحاولة دفعه إلى الثورة والتمرد على الإدارة الإستعمارية والجيش الفرنسي معا.

المرحلة الثانية: تبدأ من سقوط العاصمة باريس في يد الألمان وتستمر إلى غاية نزول الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942م، وتمتاز بالعمل على حفظ الأوضاع العامة في الجزائر على ما كانت عليه وذلك بتهدئة خواطر الجزائريين ودعوتهم إلى الصبر والتعقل.

---

[1]- إبراهيم لونيسي، **تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، مجلة المصادر، العدد4، الجزائر، ص 79.

[2]- عبد الكريم عياشي، **أنشطة وأعمال الدعاية لدول المحور خلال الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقيا وتداعياتها**، دورية مدارات تاريخية، مج 1، العدد 3، سبتمبر 2019، ص 552.

المرحلة الثالثة: تبدأ من بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا، وكانت تسعى ألمانيا من خلال دعايتها إلى إيقاف زحف الحلفاء من تونس إلى بقية المناطق الأخرى[1].

وكانت ألمانيا تهدف من وراء دعايتها إلى العمل على دفع الجزائريين للقيام بأعمال تمرد ضد سلطات الإحتلال الفرنسية حيث إنساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون، حيث شكل محمد الماضي لجنة إفريقيا الشمالية وتعاون مع الألمان بهدف تحرير الجزائر كما قام كل من عبد الرحمان ياسين وأعمارة رشيد وطالب محمد في برلين بمفاوضات مع الضباط الألمان تم الإتفاق فيها على تقديم ألمانيا مساعدات مادية وتقنية للجزائريين قصد القيام بعمليات تخريبية ضد فرنسا[2].

ويمكن القول أن الدعاية الألمانية عملت سواء في الجزائر أو غيرها من المستعمرات الفرنسية على ضرب المصالح الفرنسية بإعتبار أن المستعمرات كانت بالنسبة للدول الإستعمارية القاعدة الخلفية الأساسية التي يمكن لها أن تتراجع نحوها عندما يتهددها الخطر[3].

المبحث الثالث: موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين

1- موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين قبل 1912

[1]- إبراهيم لونيسي، **تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، المرجع السابق، ص 81.

[2]- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)**، المرجع السابق، ص 172.

[3]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 174.

أ- موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري قبل 1912

ترجع معارضة الأهالي الجزائريين لمشروع التجنيد الإجباري إلى فترة نهاية القرن التاسع عشر تحديدا عندما طرح المشروع على الساحة السياسية الفرنسية حيث شكل محور نقاش طويل دام إلى غاية سنة 1912م أين أصبح تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي أمرا ضروريا، وكانت أول معارضة رسمية للجزائريين ضد التجنيد خلال سنة 1891م بعدما أوفدت الحكومة الفرنسية **لجنة جول فيري (Jules Ferry)** [1] لبحث أسباب قلق وإضطراب الجزائريين خلال هذه المرحلة، في هذه الأثناء إتفق كل من الدكتور محمد بن العربي ومحمد بن رحال على تمثيل الجزائريين في وفد ينتقل إلى باريس لطرح مطالبهم وبالفعل قام هؤلاء بإجراء مناقشتهما مع اللجنة المذكورة سابقا وطرحا مطالب الأهالي الجزائريين والتي من بينها رفض التجنيد الإجباري لأسباب دينية وإجتماعية[2].

وقد إشتدت معارضة الجزائريين لمشروع التجنيد الإجباري خاصة عندما طرح مسيمي مشروعه الخاص بالتجنيد سنة 1907م وفي ظل إشتداد هذه المعارضة حذرت صحيفة **(Le Temps)** الفرنسية في عددها 16987 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1907م من

[1]- **لجنة جول فيري (Jules Ferry)** : تأسست هذه اللجنة في 17 مارس 1891م وتتألف من سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري، أولت إهتماما مباشرا بالشؤون الجزائرية، وقد دامت فترة تحقيق هذه اللجنة 53 يوم(من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892م)، ينظر:

- Charles Robert Ageron, **Jules Ferry et La Question Algérienne en 1892(D'après Quelques inédits),** Revue d'histoire modern et contemporaine, tome 10, N°2, Avril-Juin 1963, p 127.

المقال متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.persee.fr/doc/rhmc_0048-8003_1963_num_10_2_2848

[2]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 65.

تحركات الأهالي الجزائريين الرافضين للتجنيد[1]، وقد أكدت نفس الصحيفة في عدد أخر أن الأهالي الجزائريين أعربوا عن حقدهم وبغضهم لفكرة الخدمة العسكرية الإلزامية حيث وضحت اللجنة الحكومية المذكورة سلفا أن معظم الأشخاص اللذين إستشارتهم في موضوع التجنيد رفضوه بشدة[2] غير أن نفس الصحيفة أوصت في عددها الصادر بتاريخ 12 جانفي 1908م بضرورة تحسين الوضعية الإجتماعية للأهالي الجزائريين حتى يتمكنوا من تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية[3] وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة لأن الجزائري حسب أحد الكتاب الفرنسيين لن يهون عليه ترك أهله وأرضه من أجل خدمة فرنسا فإما أن يختبئ أو يثور ضدها[4].

وبمجرد أن وضع الجنرال كليمانصو **(Clemenceau)** قانون التجنيد الصادر بتاريخ 17 جويلية 1908م قيد التنفيذ ظهرت بوادر عدم الإمتثال للتجنيد بمجرد إنطلاق أول عمليات الإحصاء، فمن 10 إلى 25 سبتمبر 1908م تظاهر الأهالي الجزائريون في كل من روفيقو وتيارت وتريزل وفوكة والأربعاء[5]، وكان أبرز مظهر لمعارضة الجزائريين للتجنيد الإجباري يتجلى في الهجرة حيث أقدم أغلب الأهالي الجزائريين على الهجرة خارج البلاد دون عودة خاصة أهالي تلمسان وضواحيها[6] حيث أكدت صحيفة **صدى وهران** أنه قد تم

[1] - "La Loi De Deux Ans et La Question Indigène", **Le Temps**, N°16987, Vendredi 27 décembre 1907, p 1.
[2] - "La Loi De Deux Ans et Les Question Indigènes", **Le Temps**, N°16999, Jeudi 9 janvier 1908, p 1.
[3] - La Loi De Deux Ans et La Questions Indigènes "La Solution Possible", **Le Temps**, N°17002, 12 janvier 1908, p1.

[4]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، 65.

[5]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، المرجع السابق، ص 735.

[6]– ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912–1916)**، المرجع السابق، ص 70.

تقديم العديد من الطلبات للحصول على جوازات السفر من طرف الأهالي الجزائريين[1]، وما يؤكد أن الهجرة الجزائرية لم تكن مقتصرة فقط على مدينة تلمسان بل كانت شاملة لكل القطر الجزائري هو ما قاله إبن نبي في مذكراته **(أن جده هاجر من الجزائر المستعمرة ليلجأ إلى طرابلس الغرب في الموجة الأولى للهجرة التي إجتاحت سنة 1908م مدنا كثيرة كقسنطينة وتلمسان)**[2] وكان أغلب المهاجرين من مدينة تلمسان يذهبون إلى سوريا بعد أن يقوموا ببيع كل بضاعتهم وممتلكاتهم[3].

ب- موقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين قبل 1912

1- موقف المستوطنين:

عندما أعلن الجنرال ميسمي سنة 1907م عن مشروعه الخاص بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين الذي إقترح فيه التخفيض من القوة العسكرية الفرنسية بالجزائر وتعويضها بالقوات الأهلية الجزائرية عارض المستوطنون بشدة هذا القانون لأنه حسب وجهة نظرهم لا يضمن الرعاية والأمن لأسرهم وممتلكاتهم[4] وإعتبروه بمثابة إهانة لفرنسا فراحت صحفهم تصف ذلك بالقضية الخطيرة لأن التجنيد الإجباري حسب القانون الفرنسي لا يطبق إلا على

[1] - Eugène Gross, L'exode Des Indigènes de Telemcen"interviews de personnalités indigènes et européennes ", **L'écho d'Oran**, N°14530, Mercredi 18 octobre 1911, p 2.

[2]- مالك بن نبي، **مذكرات شاهد القرن" الطفل"(1905-1930)**، ج1، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1969، ص 16.

[3]- Charles Robert Ageron, **Les Migrations Des Musulmans Algériens et L'éxode de Telemcen (1830-1911)**, annales economies, sociétés, civilisations, N°5, 1967, p 1054.

المقال متوفر على الموقع الإلكتروني: **https://www.persee.fr/doc/ahess_0395-2649_1967_num_22_5_421600**

[4] - La Loi de Deux Ans et La Question Indigène, N° 16987, op, cit, p 1.

الفرنسيين بينما الجزائريين فهم رعايا حسب قانون مجلس الشيوخ لعام 1865م[1]، ففي 5 نوفمبر 1907م أثارت صحيفة **(La Dépêche Algérienne)** تساؤلا خطيرا بعبارات فجة قائلة **(سوف تدربون الرعاع على إستعمال البندقية ! سوف تجتثونهم من جذورهم وتزرعون فيهم بذرة النهب والسلب والإجرام)** هذا من جهة ومن جهة أخرى نظمت نفس الصحيفة حملة مناهضة ضد مشروع مسيمي بقلم **(Jules Rouanet)**[2]، ولم يرفض المستوطنون قانون التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين بسبب خوفهم من إكتساب الأهالي للخبرة العسكرية فقط بل رفضوه كذلك خوفا من أن يتساوى هؤلاء معهم في الحقوق والواجبات[3] وما يؤكد هذا هو ما جاء في رسالة رئيس بلدية الشلف لجريدة **(La Dépêche Algérienne)** **(إن تطبيق قانون التجنيد الإجباري سيؤدي حتما إلى المساواة بين الرومي والعربي وهذا فيه تهديد لنا ولأمننا في مستعمراتنا الإفريقية، قد يطلب منا في يوم من الأيام قراءة القرآن وترجمته إلى لغتنا وتفسيره)**[4].

2- موقف الفرنسيين:

كان تأييد الفرنسيين لفكرة تجنيد الأهالي الجزائريين نابعا من ضرورة مراعاة المصلحة العليا لفرنسا التي إقتضت في هذه المرحلة تغطية عجز الجيش الفرنسي بتطبيق الخدمة

[1]- عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال(1899-1985)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 65.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، المرجع السابق، ص 792.

[3]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 29.

[4]-Jules Rouanet, Le Service Militaire Des Indigènes, **La dépêche Algérienne**, N°8193, Samedi 4 janvier1908, p6.

العسكرية الإلزامية على الأهالي[1]، ونتيجة لهذا العجز المسجل في صفوف الجيش الفرنسي كان يأمل أحد القادة العسكريين الفرنسيين المدعو **(Passols)** تطبيق قانون التجنيد الإجباري على أن يكون ذلك في إطار إدماج العرقين العربي والفرنسي وما يؤكد هذا قوله **(إن تطبيق قانون التجنيد الإجباري لتجنيد جنود من الأهالي الجزائريين من أقوى الوسائل المتاحة لتطبيق سياسة التقريب بين العرقين حيث سيتعرف الأهالي في إطار الخدمة جنبا إلى جنب مع جنودنا علينا ويتخلون عن تحيزاتهم إتجاهنا خاصة إذا عرفنا كيف نقدم لهم في المقابل بعض التعويضات مثل التجنس والوظائف العامة)**[2].

إلا أنه هناك من الفرنسيين من رأى عدم منح الجنسية الفرنسية وحقوق المواطنة للأهالي مقابل تجنيدهم وإنما الإكتفاء بتحسين وضعهم وإعفائهم من بعض الضرائب الثقيلة والتخفيف من وطأة قانون الأهالي والقوانين الإستثنائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يكن تجنيد الجزائريين مرضيا لجميع الفرنسيين السياسيين والعسكريين بل كان العديد منهم معارضين للتجنيد ومن أبرز هؤلاء المعارضين النائب البرلماني فريبال، لأن قانون التجنيد الإجباري حسب رأيه قد يؤدي إلى منح الجنسية الفرنسية للأهالي أما إذا كان غير ذلك فإنه يرى بأن لا بأس في تطبيقه[3].

2- موقف الجزائريين والفرنسيين من قانون التجنيد الإجباري 1912

[1]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 29.

[2]- Desachy T**, L'Algérie et L'assimilation Des Indigènes Musulmans "Étude Sur L'utilisation Des Ressources Militaires De l'Algérie"**, Bulletin De La Société De Géographie d'Alger et De l'Afrique du Nord, tome 11, Léon: imprimerie typographie et lithographie, 1906, p 126.

[3]- ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، المرجع السابق، ص 37.

أ- موقف الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري 1912

أولا: ردود الفعل السياسية:

1- تشكيل الوفود وتقديم العرائض:

بمجرد ان شاعت مسألة التجنيد الإجباري في أوساط الأهالي الجزائريين عارضه الرأي العام الجزائري بشكل صريح وإزدادت المعارضة أكثر بعد الشروع في عمليات الإحصاء في المدن الجزائرية كمدينة الجزائر وعنابة وقسنطينة منذ 1908م أما بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م[1] أرسلت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين سنة 1912م وفدا إلى باريس ليعبر للسلطات الفرنسية عن رغبات الجزائريين وقد ضم الوفد أشخاصا من كافة أنحاء القطر الجزائري، وفي 26 جوان 1912م استقبل الوفد من طرف **بوانكاريه** رئيس الجمهورية الفرنسية في الجزائر أنذاك وسلم إليه مذكرة عن مطالب المسلمين الفرنسيين في الجزائر كتعويض عن الخدمة العسكرية حيث وضحت المذكرة أن التجنيد العسكري الإجباري قد أثار مشاعر السخط في كامل الجزائر وكانت أهم المطالب التي تضمنتها المذكرة ما يلي:

- تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
- تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين على قدم المساواة مع الفرنسيين.

[1]- علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، المرجع السابق، ص 171.

- توزيع عادل للضرائب[1].

وقد تواصل إرسال الوفود لإبلاغ الحكومة الفرنسية بخطورة ما يجري في الجزائر من خلال وفد جديد **(وفد مدينة ندرومة التلمسانية)** يتكون من مجموعة من الأفراد من مختلف أنحاء القطر الجزائري على رأسهم أمحمد بن رحال الندرومي وذلك يوم 14 جوان 1914م عبروا من خلاله عن رفضهم التام لقرار التجنيد[2].

أما فيما يخص العرائض كانت عريضة سنة 1911م[3] من أبرز العرائض المقدمة للسلطات الفرنسية بفرنسا وقد تضمنت هاته العريضة مجموعة من المطالب نذكر منها[4]:

- الإستدعاء لتأدية الخدمة العسكرية في سن 21 سنة بدلا من سنة 18 سنة.
- يمثل الأهالي في البرلمان الفرنسي، أو يؤسس بباريس مجلس يمثل فيه مسلموا الجزائر بمندوبين ينتخبونهم بأنفسهم.
- أن يرفع عدد الممثلين من الأهالي في المجالس الجزائرية إلى خمس(5/2) تعدادها[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص،ص 182،184.

[2]- حليمة مولاي، **مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، كان التاريخية، العدد 43، مارس 2019، ص 67.

[3]- ينظر الملحق رقم (8).

[4]- محفوظ قداش، محمد قنانش، **نجم شمال إفريقيا(1926-1937)** "**وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**"، تر: أوذاينية خليل، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص،ص 20،21.

[5]- المرجع نفسه، ص،ص 20،21.

وقد وعد الرئيس الفرنسي بوانكاريه بدراستها دراسة جادة[1]، وإضافة إلى العريضة السالفة الذكر أرسل سكان الخروب بمدينة قسنطينة عريضة للحكومة الفرنسية[2] طالبوا فيها بالحصول على الحقوق والمراكز القانونية والإجتماعية[3].

2- المظاهرات:

شهدت أهم مدن العمالات الثلاث مظاهرات تلقائية وجماعية في الشوارع ولكنها سلمية لمعارضة التجنيد الإجباري[4]، ففي مدينة روفيقو(بوقرة حاليا) إجتمع حوالي 3000 جزائري في البداية للإحتجاج على قانون التجنيد الإجباري ولم يتفرقوا إلا عندما وعدهم رئيس المجلس البلدي بدراسة القضية[5]، أما في بلدية عين التوتة رفضت قبيلة أولاد عوف قرار التجنيد ولم يحضر المسجلون في قوائم الإحصاء لإجراء القرعة الخاصة بالتجنيد يومي 28-29 ماي 1912م ونفس الظرف عاشتها منطقة القنطرة في 24 جوان 1912م[6].

3- الهجرة:

---

[1]- سعيدي مزيان، **السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص 124.

[2]- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1920-1936)**، المرجع السابق، ص 45.

[3]- نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 125.

[4]- حياة تابتي، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1914)-عمالة وهران انموذجا-**، مجلة الآداب، العدد 13، ديسمبر 2007، ص 209.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، المرجع السابق، ص 177.

[6]- علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين** ، المرجع السابق، ص 172.

وفضلا عن المظاهرات وبعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي في فيفري 1912م على قانون التجنيد الإجباري سارع الأهالي الجزائريين إلى الهجرة والفرار وهو ما حدث في منطقة باتنة وندرومة وغيرهما[1]، حيث لجأ ما يزيد عن المائة ألف من الأهالي الجزائريين إلى الغابات والجبال[2]، ولم تكن الهجرة منحصرة داخل الجزائر فقط بل هناك المئات من العائلات هاجروا من العاصمة وبلاد القبائل وتلمسان وقسنطينة وغيرها من المناطق نحو دول المشرق العربي حيث إستقرت ببلاد الشام[3].

ثانيا: ردود الفعل العسكرية

1- إنتفاضة بني شقران 1914:

عرف سكان منطقة بني شقران برفضهم للسيطرة والإحتلال الأجنبي على مر العصور[4]، فعندما شرعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية في إعداد قوائم المجندين للتعبئة العامة أوائل سبتمبر 1914م بدأت الأمور تتعقد وتتدهور وأخذ الغضب يعم بين السكان في مختلف الجهات ومنها دائرة معسكر وجبال بني شقران[5] وصارت الأمور أكثر تعقيدا خاصة

[1]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص،ص 178،179.

[2]- علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، المرجع السابق، ص 173.

[3]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 442.

[4]- عدة بن داهة، **ثورة بني شقران 1914 وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للإحتلال الفرنسي**، عصور الجديدة، العدد 11-12، 2014، ص 302.

[5]- **بني شقران:** تقع هذه المنطقة شمال مدينة معسكر وتمتد إلى المقطع بالقرب من مرسى الحجاج ومدينة سيق وحمامات بوحنيفية غربا وتتسع شرقا إلى مدينة البرج بالقرب من غليزان وتتصل مع قبائل حشم بسهل غريس ومنطقة كاشو جنوبا، ينظر: محمد موفق، **مقاربة من ثورة بني شقران1914**، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ص 47.

خاصة بعد أن عاد الجزائريون المجرحون من جبهات الحرب بأوروبا وحدثوا الناس عن هزائم الفرنسيين في معارك شارلوا **(Charleroi)** والمارن **(Marne)** وأخبروهم بأن الجزائريين يوضعون في المقدمة عند خوض المعارك الأمر الذي دفع بوزير الحرب الفرنسي أن يصدر أمرا يوم 8 أكتوبر يمنع عودة الجرحى الجزائريين إلى الجزائر[1].

وفي يوم 05 أكتوبر 1914م باشرت السلطات الإستعمارية الفرنسية عملية إحصاء الشبان بمنطقة بني شقران[2] وقد عينت المتصرف المدني **برونقروبر (Brengreuber)** على رأس الكتيبة التي ذهبت إلى قرية عرش الفارقيق للإشراف على عملية الإحصاء والتسجيل[3]، لكن سكان المنطقة والشيوخ بصفة خاصة رفضوا رفضا قاطعا الإستجابة لقانون التجنيد الإجباري وأخبروا السلطات الإستعمارية أن أبنائهم فروا إلى الجبال[4] ولعل ما يؤكد رفضهم لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية هو قولهم **(لن نسلم أبناءنا للسلطة الفرنسية لتقدمهم طعاما لمدفع أعدائها)**[5].

في المقابل قامت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بتوجيه حوالي 1500 جندي يوم 06 أكتوبر 1914م إلى قرية عرش الفارقيق بمنطقة بني شقران وقد إرتكب هؤلاء قمعا دمويا

[1]– يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، طبعة خاصة، الجزائر: دار البصائر، 2009، 34.

[2] - Charles Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919),** op, cit, p 1142.

[3]– يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص 36.

[4]– علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، المرجع السابق، ص174.

[5] - Charles Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919),** op, cit, p 1142.

في حق سكان المنطقة[1] الأمر الذي أدى إلى إخفاق الإنتفاضة، وتجدر الإشارة إلى انه من بين أسباب إخفاق هذه الإنتفاضة كذلك ضعف التضامن القبلي حيث إمتنعت بعض القبائل عن المشاركة في الإنتفاضة المسحلة مثل قبيلة فليتة والتي ترددت ولم تف بوعدها الذي قطعته على نفسها في الإجتماعات التحضيرية للإنتفاضة المتمثل في تزويد بني شقران بالبارود، ومن أهم نتائج هذه الإنتفاضة ما يلي[2]:

- تدمير قريتي الفارقيق وبني نسيغ عن أخرهما.
- تشريد السكان وتهجيرهم إلى المناطق المجاورة كالمحمدية وغليزان.
- إلقاء القبض على 42 شخص مثلوا أمام المحاكم العسكرية بوهران[3].

2- ثورة الأوراس 1916:

ترجع بوادر هذه الإنتفاضة إلى منتصف عام 1914م عندما بدأت السلطات الإستعمارية الفرنسية التحضير لعمليات الإحصاء والتجنيد الإجباري للشبان الجزائريين، وقد إندلعت حوادث هذه الثورة يومي 10و 11 نوفمبر 1916م، ففي ليلة 11 نوفمبر هاجم جمع من الثوار مزرعة المعمر قرانجي في بلدية بريكة وأحرقوها وخربوها وقطعوا خط الهاتف الذي يربط بين بريكة والنقاوس[4] وإضافة إلى هذا الهجوم هاجموا كذلك بلدية عين

[1] - Ibid, p 1143.

[2]- عدة بن داهة، **ثورة بني شقران 1914 وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للإحتلال الفرنسي**، المرجع السابق، ص 313.

[3]- المرجع نفسه، ص 313.

[4]- يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص 47،50.

التوتة وتامارين تاركين وراءهم قتلى من الموظفين الفرنسيين وخسائر ضخمة في المراكز العسكرية والعامة الفرنسية[1].

في المقابل قامت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بتكليف خمس كتائب من الجنود السنيغاليين لملاحقة الثوار ومهاجمتهم وقد انتهت حوادث هذه الثورة مع نهاية شهر أفريل وأوائل شهر ماي 1917م حيث بلغ مجموع قتلى الجزائريين 100 شخص في حين بلغ مجموع قتلى الفرنسيين 15 رجلا[2].

ب- موقف الفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين 1912

تصدت الإدارة الإستعمارية الفرنسية للشباب الجزائري الرافض للتجنيد والراغب في الهجرة إلى البلاد الإسلامية[3] من خلال إصدار فتاوى تدعو إلى عدم الهجرة من الجزائر ومن بين هذه الفتاوى فتوى **الحنفي عبد الكريم باش تارزي** والتي أيدها **الشيخ الفكون[4]**، وقد إشترطت هذه الفتوى على المهاجرين شروط تعجيزية وذلك من خلال ربط سبب الهجرة بسبب عائلي أو تجاري وحيازة ألف فرنك لدفع تكاليف السفر والإقامة في الخارج[5] وعلاوة

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص،ص 216،217.

[2]- يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص ،ص 51،52.

[3]- علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، المرجع السابق، ص 175.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**، ج4، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 380.

[5]- علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين**، المرجع السابق، ص 175.

على ذلك قامت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بمنع الأهالي الجزائريين من القيام بحجهم السنوي إلى مكة خلال سنة 1915م[1].

يمكن القول أن قيام الإدارة الإستعمارية الفرنسية بإتخاذ مثل هذه الإجراءات لدليل واضح على مدى تخوفها من فرار وهروب الأهالي الجزائريين الرافضين للتجنيد إلى الديار الإسلامية وتأثرهم بالدعاية الألمانية- العثمانية الرافضة للتجنيد الإجباري.

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، المرجع السابق، ص 254.

الفصل الرابع

إنعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين

المبحث الأول: الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية

المبحث الثاني: الإنعكاسات السياسية والعسكرية

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية

المبحث الأول: الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية

أولا: الإنعكاسات الإجتماعية

إن قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912م من قبل الجمهورية الفرنسية الذي اقحم الجزائريين وجندهم عنوة في الحرب العالمية الأولى (1914-1919) خلف العديد من الإنعكاسات على الصعيد الإجتماعي كان من أبرزها ما يلي:

1- الهجرة:

عقب إصدار الحكومة الفرنسية سنة 1912م لقانون الجندية للأهالي الجزائريين المسلمين في الجزائر عم إستياء شديد في سائر الطبقات الإسلامية حيث فضلت أغلب العائلات الجزائرية ترك الديار والهجرة إلى المشرق العربي[1] فبمجرد إندلاع الحرب العالمية الأولى بلغت الهجرة أوجها[2] حيث قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى سوريا في العقد الأول من القرن العشرين بحوالي 17.500 مهاجر، وقد عمت الهجرة جميع أنحاء القطر الجزائري والجدول التالي يوضح عدد المهاجرين إلى سوريا بين سنتي (1910-1912) في بعض المناطق من الشرق الجزائري (قسنطينة، باتنة، بجاية نمودجا)[3].

[1]- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، [د، ب، ن]، المطبعة العربية، [د، س، ن]، ص 67.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996، ص 196.

[3]- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847- 1918)**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص،ص 110،113.

مكان الهجرة	عدد المهاجرين
- **دائرة قسنطينة**	
الخروب	2
عين مليلة	18
وادي العثمانية	1
فج أمزالة	2
سدراتة	3
تبسة	18
أم البواقي	9
عين البيضاء	9
- **دائرة باتنة**	
بسكرة	44
بريكة	13
بلزمة	2
خنشلة	6
-دائرة بجاية	
قرقور	22
بجاية	5
أقبو	5
جيجل	1

وعقب نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت الهجرة وجهة جديدة حيث كان من نتائج هذه الحرب أن تعرف الأهالي الجزائريون المجندون على أرض فرنسا وبعد عودتهم إلى أرض الجزائر متحمسين قائلين (**إنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يعلموننا العمل، إنهم في فرنسا يدفعون لنا)** فلم يكن في ذهن الخماس حينئذ إلا فكرة واحدة وهي الهروب من الريف ومغادرة البلاد التي لم يعد له فيها منذ زمن بعيد إلا النكد والبؤس، فهاجر حوالي 150000 عامل بإتجاه فرنسا[1].

2- سقوط الجزائريين جرحى وقتلى بجبهات القتال حيث يذكر بشير بلاح في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر أن عدد الجزائريين المجندين في الحرب العالمية الأولى قد قتل منهم حوالي 56.000 رجل وجرح حوالي 82.000 رجل حسب مجلة لافريك فرانسيز أما الجيش الفرنسي فلم يعترف سوى بـ:25.711 قتيل و 72.035 جريح منهم 8.779 معطوب[2]، في حين يذكر أحمد توفيق المدني أن عدد القتلى قد بلغ حوالي الثمانين ألفا[3]، أما مصالي الحاج فيذكر أن عدد القتلى حسب وزارة الدفاع قد بلغ 19075 وعدد المفقودين قد بلغ 6096 أي مجموع 25171 وحسب الدراسة الإدارية فقد جرح حوالي 72035 شخص من بينهم 8779 معطوب[4].

---

[1]- فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم" الشاب الجزائري"**، المرجع السابق، ص،ص 52،53.

[2]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، المرجع السابق، ص 354.

[3]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 132.

[4]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)**، المرجع السابق، ص 91.

إن ما يلاحظ على جل هذه الإحصائيات أنها مختلفة ومتضاربة لكن يجب الأخذ بها على الرغم من أنها تبقى ترجيحية.

3- تيتيم ألاف الأطفال وترمل ألاف النساء.

4- تدهور الأحوال المعاشية للأهالي الجزائريين وإنتشار المجاعة[1].

5- إنتشار البطالة نتيجة لإبعاد الجزائريين عن أرضهم وعن الوظائف الحكومية والإدارية وتجنيدهم لخدمة العلم الفرنسي.

6- إنغماس الكثير من الجزائريين الذين هجروا عنوة إلى فرنسا بغرض تجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي في مهاوي السقوط الإجتماعي الفرنسي مثل تعاطي المسكرات والإقدام على موبقات الفجور[2].

ثانيا: الإنعكاسات النفسية

لقد خلف إصدار قانون التجنيد الإجباري وإقرار عمليات الإحصاء لتجنيد الأهالي الجزائريين خوفا وهلعا شديدين في أوساط العائلات الجزائرية وما يؤكد هذا هو ما قاله مصالي الحاج في مذكراته **(لقد صرت الآن شابا كبيرا ومهذبا، كانت أمي المسكينة تعيش أكثر فاكثر كابوسا لا متناهيا ألا وهو ذهاب إبنها الوحيد إلى الجيش...)**[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى يذكر مصالي أن إستدعاء القسم 1918 من الأهالي قد تم في فيفري فالفرنسيون كانوا يستلمون

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، المرجع السابق، ص،ص 354،355.

[2]- احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص-ص 110-114.

[3]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)**، المرجع السابق، ص 72.

الدعوة للذهاب فرديا إلى فرقهم في حين الجزائريون كانوا يجمعون عشية الذهاب في ثكنة في المدينة ولا يغادرونها حتى طلوع النهار ومع الفجر فإن أباء المجندين الشبان وأصدقائهم وجيرانهم كانوا كلهم أمام الثكنة لمرافقتهم إلى محطة القطار، كانت الأمهات والأخوات يصحن ويبكين ويمزقن وجوههن بأظافرهن، أتركوا لنا أبناءنا [1]!

وترجع أسباب هذا الخوف والهلع والحالة النفسية المضطربة للأهالي إلى مجموعة من العوامل من بينها:

- أن ظروف حياة الجندية قد تبعد المجند المسلم عن تعاليم دينه.
- ذهاب الإبن إلى الجندية يجعل العائلة تفقد سندا في ظل الظروف المعيشية الصعبة.
- طبيعة العملية المبنية على القهر والقوة للمشاركة في حروب لا تعنيه ولا يعرف أسبابها[2].

وفي خضم هذه الظروف فضل المعنيون بالتجنيد الفرار إلى الجبال لكي يتخلصوا من قبضة السلطة العسكرية الفرنسية وهنا تبدأ عملية المطاردة وما ينتج عنها من خوف وقلق دائمين لدى الرافضين للخدمة العسكرية وعائلاتهم التي كانت تحرضهم على الفرار وإخفائهم والإمتناع عن إعانة المكلفين بالبحث عنهم[3].

[1]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)**، المرجع السابق، ص،ص 72،73.

[2]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 284.

[3]- المرجع نفسه، ص،ص 284،285.

المبحث الثاني: الإنعكاسات السياسية والعسكرية

أولا: الإنعكاسات السياسية

إن قضية التجنيد الإجباري قد خلفت إضافة إلى الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية كذلك انعكاسات سياسية، فالجزائريون مثلهم مثل بقية شعوب العالم المتأثرة بالحرب حيث خرجوا منها بأفكار جديدة رغم ما تكبدوه من خسائر في الأرواح وإستنزاف للثروات الإقتصادية إلا أنها منحتهم أوضاعا وتجارب جديدة فقد ظهر زعماء جدد من قدماء المجندين متأثرين بأفكار جديدة نتيجة لإحتكاكهم بغيرهم من الأوروبيين في ميادين القتال أو في الأوساط العمالية وكذلك زيادة الصراع على المسرح العالمي، تلك التحولات العالمية التي إقتبست التيارات السياسية الجزائرية منها عند ظهورها الأفكار والتوجهات وطريقة العمل وتتمثل أهم الإنعكاسات السياسية لقانون التجنيد الإجباري فيما يلي[1]:

1- إصلاحات 4 فيفري 1919:

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م جند الأهالي الجزائريون عنوة في الصفوف الأولى للقتال إلى جانب فرنسا وفي المقابل قامت هذه الأخيرة بتقديم وعود للأهالي بالنظر في تمكينهم من بعض حقوقهم الأساسية وساومتهم عليها فيما عرف

[1]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 224.

بإصلاحات فيفري 1919م[1]، وقبل الحديث عن بعض البنود القانونية لقانون 4 فيفري 1919م لا بد من الحديث أولا عن أسباب ودوافع صدور هذه الإصلاحات وقد تمثلت فيما يلي:

1- ضغوط الدعاية الألمانية- العثمانية الرافضة للتجنيد والمساندة للمطالب الجزائرية[2].

2- إزدياد الضغط الوطني في الداخل وشيوع روح التحرر وعودة أعمال العنف وبروز حركات تمردية عديدة في جهات مختلفة من الوطن خلال فترة الحرب العالمية الأولى كثورة بني شقران في ضواحي معسكر بالغرب الجزائري[3].

3- مطالبة النخبة الجزائرية برفع المظالم والتسوية في الحقوق والتنديد بمساوئ النظام الإستعماري وكان من أشهر هؤلاء النخبة عمر بوضربة ومحمد بن رحال[4].

4- قيام الشباب الجزائري خلال سنوات(1914-1918) بالعديد من الهجمات على الأشخاص والممتلكات الفرنسية منها حوالي 377 هجوم سنة 1916م على الأشخاص و 1144 هجوم على ممتلكات المعمرين والمسؤولين الفرنسيين.

---

[1]- ياسين حمودة، **إصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919**، مجلة القرطاس، العدد 4، جانفي 2017، ص 213.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص 257.

[3]- ياسين حمودة، **إصلاحات سطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919**، المرجع السابق، ص 216.

[4]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 132.

5- مشاركة الكثير من الشبان الجزائريين في الحرب العالمية الأولى مكرهين بسبب قانون التجنيد الإجباري 1912م[1].

6- مطالبة الجزائريين إلغاء قانون الأهالي والمحاكم الرادعة وتخفيض الضرائب[2].

وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية[3] أصدر البرلمان الفرنسي قانون 4 فيفري 1919م تحت دفع وإلحاح من كليمانصو وبعض المعتدلين من النواب الذين اعتقدوا أنه بهذا التعديل الخفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الأهالي الجزائريين كانوا قد كافؤوهم على مساهمتهم وجهدهم في الحرب في صفوف القوات الفرنسية[4]، وقد نص هذا القانون على ما يلي:

- منح المواطنة الفرنسية كاملة لفئة من الاهالي الجزائريين شريطة التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية[5] وأن يكون المواطن عمره 25 سنة وليس له سوابق عدلية ولم يسجن إطلاقا وأقام بفرنسا عامين متواليين عل الأقل وخدم في الجيش الفرنسي ويعرف اللغة الفرنسية وكتابتها[6].

---

[1]- ياسين حمودة، **إصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919**، المرجع السابق، ص،ص 215،216.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، المرجع السابق، ص 258.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، 216.

[4]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص،ص 180،181.

[5]- أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى إلى الثورة المسحلة**، تر: الحاج مسعود محمد عباس، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003، ص 44.

[6]- يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، المرجع السابق، ص،ص 45،46.

يتضح من خلال هذه الشروط أن قانون 1919 عمل على وضع صعوبات وعقبات في وجه الأهلي الجزائري حتى لا يستطيع الحصول على الجنسية الفرنسية وكانت أغلب هذه العقبات لا يمكن إجتيازها تقريبا[1].

- حق الإنتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية [2].
- الجزائريون الذين لا يريدون أن يصبحون مواطنين فرنسيين سيمثلهم في المجالس المنتخبة أعضاء منتخبون بشرط أن تعينهم السلطة الفرنسية من القياد.
- إلغاء الضرائب المفروضة على الأهالي حيث إنخفضت مساهمتهم في الضرائب إلى 16 % من مجموع الضرائب .
- رفع تحديد ممثلي المسلمين بحوالي أربعة من المئة إلى 1000 ساكن مع مستشار إضافي كلما زاد العدد عن 1000 على أن لا يتجاوز 1/3 أعضاء المجلس البلدي ولا يزيد عن 12 عضو[3].

وكان هذا القانون محل نقذ من طرف الفرنسيين و المعمرين والجزائريين فمن طرف الفرنسيين انتقذ الكاتب روبير غوتيي وإستنكر قانون 1919 لأنه يشترط على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية قبل أن يسمح لهم بالحصول على الجنسية الفرنسية وبالتالي

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)**، المرجع السابق، ص 273.

[2]– عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1920–1936)**، المرجع السابق، ص 73.

[3]– ياسين حمودة، **إصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919**، المرجع السابق، ص 220.

فحسب رأي غوتيي أن هذا القانون أبقى على قانون الأهالي وغيره من الإجراءات الإستثنائية[1]، أما المعمرين فقد عارضوا هذا القانون وإعتبروه دعامة للأهالي ولذلك سخروا كل ما يملكون لإبطاله خاصة الصحافة[2]، أما الجزائريون فقد رفضوا هذا القانون وإعتبروه غير كاف[3] ولم يغير من حالتهم شيئ بل بقوا مجرد رعايا من أهل الذمة إن صح هذا التعبير وبقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي والفرنسي [4]وقد قال عنه فرحات عباس أنه **(كان إصلاحا متواضعا ومهلهل)**[5].

2- عريضة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ولسن:

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى التي كان الأمير خالد من ضمن المشاركين فيها غادر هذا الأخير صفوف الجيش الفرنسي نهائيا سنة 1919م برتبة نقيب في هذه الأثناء كان الشعب الجزائري يعيش ظروف قاسية الأمر الذي دفعه لتكريس حياته للنضال السياسي قولا وكتابة من أجل إسترجاع حقوق الأهالي الجزائريين المهضومة[6]، وقد عرف عن الأمير خالد أنه محبا لوطنه حيث أظهر منذ صغره شعورا وطنيا من خلال قوله **(إنني عربي وسأبقى عربيا وسوف**

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930)**، المرجع السابق، ص 277.

[2]- ياسين حمودة، **إصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919**، المرجع السابق، ص 221.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص 277.

[4]- فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، المرجع السابق، ص 26.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، المرجع السابق، ص 277.

[6]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 164.

لا أتخلى أبدا عن معتقداتي ولا عن مطامحي)[1]، وقد إتخذ من تضحيات الأهالي الجزائريين إبان الحرب العالمية الأولى وسيلة لمطالبة الحكومة الفرنسية باحترام وعودها إتجاه الشعب الجزائري والتي كررتها العديد من المرات على لسان رئيس وزرائها كليمانصو، وكانت مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن المنادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها منتشرة في أوساط الدول المستعمرة[2] فاغتنم الأمير فرصة إنعقاد مؤتمر فرساي (الصلح) سنة 1919م ليقدم عريضة[3] مطالب إلى الرئيس الأمريكي ولسن[4] وترأس الوفد الجزائري الذي سافر إلى باريس لتسليم هذه المطالب[5] وتضمنت هذه العريضة مجموعة من المطالب نذكر منها:

- نفس الواجبات ونفس الحقوق للجزائريين مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- ترقية الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ما عدا الجدارة والقرارات الشخصية.
- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة من الاوروبيين الجزائريين.

---

[1]– جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية(1900–1954)"الطريق الإصلاحي والطريق الثوري"**، تر: عبد القادر بن حراث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1987، ص 52.

[2]– عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 164.

[3]– ينظر الملحق رقم (10).

[4]– يوسف مناصرية، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين(1919–1939)**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 45.

[5]– عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة(1830–1962)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 79.

- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الإستثنائية وللمحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية وللرقابة الإدارية مع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام[1].

إن العريضة تعتبر إدانة للإحتلال الفرنسي وربطا لحاضر المقاومة الجزائرية بماضيها وفتحا في تطور الشعور الوطني فالوفد على الرغم من أنه لم يذكر كلمة الإستقلال بالحرف إلا أنه ذكر معانيها[2]، إلا أن إخفاق مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن في التنفيذ نتيجة لمعارضتها من طرف الدول الإستعمارية إضطر الأمير خالد إلى الإستمرار في التفاوض مع الحكومة الفرنسية بهدف الإحراز على حقوق الجزائريين[3].

ويمكن القول على الرغم من كل هذا أن النشاط السياسي للأمير خالد ساهم في إعطاء دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية وإيقاض وإنماء الشعور الوطني لدى الأهالي الجزائريين وكذلك بلورة الوعي السياسي.

3- ميلاد نجم شمال إفريقيا:

تمكن الأهالي الجزائريون بعد تجنيدهم كجنود وعمال في الحرب العالمية الأولى لخدمة العلم الفرنسي من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من فرنسيين وأوروبيين

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، المرجع السابق، ص 397.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، طبعة خاصة، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص 52.

[3]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 164.

والإطلاع على الإتجاهات السياسية هناك في جو من الحرية المفقودة في بلادهم[1].

وبعد ما حددت إقامة الأمير خالد في فرنسا لم يتوقف هذا الأخير عن نشاطه السياسي خاصة وأن المهاجرين الجزائريين إلتفوا حوله وشجعوه، حيث كان يخطب فيهم في كل مناسبة وكان أشهر لقاءاته لقاؤه المشهور بالمهاجرين العرب وخاصة أبناء شمال إفريقيا(تونس، الجزائر، المغرب) في باريس يوم 12 جوان 1924م حيث إقترح أثناء خطابه الحماسي إنشاء حركة سياسية لأبناء شمال إفريقيا كما إقترح أن تكون تسميتها نجم شمال إفريقيا وطلب الموافقة على الإقتراح فنال الأغلبية[2]، وعليه تأسس حزب نجم شمال إفريقيا في ربيع 1926م على أنقاض جمعية دينية "جمعية الإخوة الإسلامية"[3] وكانت تركيبة النجم في أغلبها من الجزائريين المهاجرين والجنود السابقين الذين وجدوا في أوروبا[4]، ويعتبر حزب نجم شمال إفريقيا أول تنظيم حزبي عرفته الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى[5]، ويمكن تلخيص مطالب هذا الحزب في النقاط التالية:

- إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه .
- نفس حقوق وواجبات الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.

---

[1]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 267.

[2]- مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر1954 في الجزائر**، المرجع السابق، ص 41.

[3]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919-1939)**، ج1، تر: أمحمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص-ص 254-257.

[4]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 270.

[5]- بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية "الصراع السياسي"**، ط2، بيروت: دار النفائس، 1986، ص 29.

- حق الإرتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز[1].

4- إصلاحات 7 مارس 1944:

أعلن الجنرال ديغول في 12 ديسمبر 1943م أثناء تواجده بقسنطينة عن إصلاحات تنوي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تطبيقها لصالح الجزائريين[2] وعلى إثر خطبة ديغول تعينت لجنة من 16 شخص لدراسة موضوع الإصلاحات وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة وقد كانت هذه اللجنة تتكون من ستة جزائريين و ستة فرنسيين وأربعة من الموظفين في الإدارة الفرنسية ومعنى ذلك أن الجزائريين كانوا بنسبة ستة مقابل عشرة فرنسيين[3].

تولت هذه اللجنة مهمة دراسة مقترحات ومطالب زعماء الحركة الوطنية الجزائرية من أمثال مصالي الحاج وفرحات عباس وقد كانت جل المطالب التي تقدم بها هؤلاء القادة مشابهة للمطالب التي طرحوها وطالبوا بها أثناء تأسيس أحزابهم السياسية وكان أهم مطلب من هذه المطالب هو حق كل شعب في تقرير مصيره[4].

---

[1]- محفوظ قداش، محمد قنانش، **نجم شمال إفريقيا(1926-1937)"وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري"**، المرجع السابق، ص 52.

[2]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسيي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 239.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)**، المرجع السابق، ص 218.

[4]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 183.

وفي 7 مارس 1944م صدر أمر الإصلاحات الفرنسية الخاصة بالجزائريين من مدينة الجزائر[1] حيث نص الفصل الأول من هذه الأمرية على أن الجزائريين يتمتعون بجميع الحقوق ويخضعون لجميع الواجبات مثل الفرنسيين، في حين نص الفصل الثاني على أن القانون الفرنسي ينطبق على جميع المسلمين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين[2]، أما الفصل الثالث فقد نص على أن قدماء الضباط والموظفون في المصالح العامة وأعضاء الغرفة التجارية والفلاحية والأغوات والقياد وغيرهم يعتبرون مواطنين فرنسيين بصفة شخصية ويسجلون في قوائم الإنتخاب التي يسجل فيها الفرنسيون غير المسلمين[3] ونص الفصل الرابع على أن هناك جزائريون أخرون سيحصلون على الجنسية الفرنسية وأن المجلس التأسيسي الفرنسي سيضع الإجراءات لهؤلاء[4].

من خلال قراءة محتوى أمر الإصلاحات يتضح أنها جاءت لصالح المجندين الجزائريين فحسب رئيس بلدية تلمسان فإنه يجب منح الأفضلية للمحاربين القدامى ومنح تسهيلات للمجندين حتى يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفرنسية، أما المعمرون فقد أعلنوا أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تجاوزت صلاحياتها وأنها أعطت للجزائريين أكثر

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930–1945)**، المرجع السابق، 219.

[2]– يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830–1954)**، المرجع السابق، ص،ص 109،110.

[3]– المرجع نفسه، ص 110.

[4]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930–1945)**، المرجع السابق، ص 220.

مما طالبوا به وأعتبروا النظام الإنتخابي الجديد مهددا لوجودهم في الجزائر[1].

ثانيا: الإنعكاسات العسكرية

إن مشاركة الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية خلفت العديد من الإنعكاسات التي شملت شتى الميادين بما في ذلك الميدان العسكري وكانت أبرز هذه الإنعكاسات ما يلي:

1- مشروع الكولونيل هاملن(Hamelin) :

عالج هذا المشروع نقاط مهمة تتعلق بالخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي الجزائريين وقد تمثلت أهم هذه النقاط فيما يلي:

- يمكن للضباط المسلمين الخدمة فقط في السلك المحلي.
- ترقية الضباط المسلمين (الأهالي الجزائريين) لا تكون إلا عن طريق الإختيار.
- القيادة تكون دائما للضباط الفرنسيين في حالة وجود ضابط من الجزائريين متساوي مع ضابط فرنسي من الفرنسيين في الرتبة.
- الضباط المسلمون لا يكونون قادة إلا على الفرق الخاصة بالأهالي[2].

2- مجازر 8 ماي 1945:

[1]- عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري(1907-1945)**، المرجع السابق، ص 241.

[2] - Charles Robert Ageron**, Les Algeriens Musulmans et La France (1871-1919),** op, cit, p,p 1211,1212.

تعتبر مجازر 8 ماي 1945م أحد المعالم التاريخية الهامة في تاريخ الجزائر لأنها كانت نهاية لمرحلة تاريخية وبداية لمرحلة جديدة، ومن بين الأسباب التي ساعدت وساهمت في وقوع هذه الاحداث ما يلي:

- مطالبة الجزائريين فرنسا بتحقيق وعودها المتمثلة في منح الإستقلال للجزائر بعد تجنيد الآلاف من الشباب الجزائري في حربها ضد الألمان[1].
- إنعقاد ميثاق الأطلسي سنة 1941م بين الرئيس الأمريكي روزفلت وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا حيث تعهد فيه هؤلاء بضرورة ترك الشعوب تقرر مصيرها بنفسها.
- إنزال الحلفاء في الجزائر وما صاحب ذلك من رواج شائعات في الأوساط الشعبية تتعلق بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أمثال مصالي الحاج[2].
- إحتفال الجزائريين بعيد النصر على النازية يوم 8 ماي 1945م والمطالبة بالحرية وإستقلال الجزائر.
- تأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1945م[3].

وفي الفاتح من ماي 1945م وبمناسبة عيد العمال العالمي وسقوط مدينة برلين في أيدي الحلفاء نظم الأهالي الجزائريون مظاهرات سلمية في أغلب المدن الجزائرية وهتفوا بشعارات

[1]– فوزية زنقوفي، **وقائع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945**، مجلة دراسات تاريخية، مج8، العدد1، 2020، ص 104.

[2]– محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) دراسة سياسية ، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 225.

[3]– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)**، المرجع السابق، ص 455.

إستقلال الجزائر، فواجهتهم القوات الإستعمارية بالعنف وقتلت وجرحت عددا لا بأس به من الناس[1].

وفي يوم 8 ماي 1945م وبمناسبة إستسلام ألمانيا النازية أمام قوات الحلفاء نظم الجزائريون برخصة من إدارة الشرطة الفرنسية مظاهرات سلمية في سطيف وقالمة وغيرهما من مناطق القطر الجزائري إحتفالا وإبتهاجا بعيد النصر على النازية والفاشية[2]، وقد حمل المتظاهرون في مدينة سطيف علم الجزائر ورفعوا شعارات مثل "تحيا الجزائر" و"يسقط الإستعمار" وعلى إثر ذلك أطلقت الشرطة الإستعمارية الفرنسية النار على جل المتظاهرين، وقد تكرر نفس السيناريو في مدينة قالمة[3]، وبذلك تحولت هذه المظاهرات السلمية إلى مجزرة راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شخص وآلاف الجرحى والمعطوبين[4].

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية

إن تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى والثانية خلف إضافة للإنعكاسات الإجتماعية والنفسية والسياسية والعسكرية كذلك إنعكاسات إقتصادية على مختلف الميادين سواء الميدان الزراعي أو الصناعي أو التجاري والتي سأتطرق إليها على التوالي بداية بـ:

[1]- يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، المرجع السابق، ص 113.

[2]- المرجع نفسه، ص 113.

[3]- فوزية زنقوفي، **وقائع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945**، المرجع السابق، ص 104.

[4]- يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**، المرجع السابق، ص 114.

1- الزراعة:

إن تجنيد الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية بصفة عامة وملاك الأراضي بصفة خاصة نتج عنه مجموعة من الإنعكاسات على الصعيد الزراعي تمثلت فيما يلي:

- سيطرة المعمرين على معظم الأراضي الزراعية بعد إنتزاعها من سكان الريف الجزائري وطرد الأهالي إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري الأمر الذي أدى إلى تدمير الكيان الإقتصادي الوطني للجزائريين.
- تغير نمط الإنتاج الزراعي للجزائر حيث تحولت من بلد منتج للحبوب إلى بلد منتج للخمور[1] نتيجة للسياسة التي إنتهجها المستعمر الفرنسي القائمة على إدخال بعض المزروعات على حساب الزراعة الأساسية المعاشية[2].
- قيام السلطات الفرنسية بإجبار الفلاحين على دفع محاصليهم الزراعية إلى مراكز تخزين الحبوب والعمل على توجيهها لخدمة الإقتصاد الفرنسي إبان الحرب الأمر الذي أدى إلى تعرض بعض مناطق الجزائر للمجاعة[3].

---

[1]- حكيم بن الشيخ، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين(1912-1936)**، أطروحة ماجستير(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص،ص 64،65.

[2]- حورية طعبة، **السياسة الإقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة(1870-1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر(غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2020، ص 104.

[3]- المرجع نفسه، ص 104.

- نقص اليد العاملة الأمر الذي أدى إلى بقاء أراضي الأهالي الجزائريين بدون عمال نتيجة تجنيدهم في الحرب إجباريا[1].
- فرض ضرائب عدة على المنتجات الغذائية لتغطية نفقات الحرب.
- تصدير الآلاف من رؤوس الاغنام إلى فرنسا لتغطية وتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل إرتفاع نفقات الحرب العالمية الثانية[2].

2- الصناعة:

إن تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية إبان الحربين العالميتين خلف كذلك إنعكاسات على مستوى الميدان الصناعي منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي وقد تمثلث هذه الإنعكاسات فيما يلي:

- إكتساب العديد من الأهالي الجزائريين الذين جندوا في الحرب بعض الحرف والأعمال اليدوية في الصناعات المحلية[3].
- تحويل المواد الاولية لفرنسا حيث تم نقل الوقود والمعادن من نحاس وزنك ورصاص وحديد وفوسفات لخدمة المجهود الحربي الفرنسي[4].

---

[1]- بلقاسم ميسوم، **سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة(1930-1954)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 6، 2013، ص،ص 58،59.

[2]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، ص،ص 102،103.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، المرجع السابق، ص 287.

[4]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص 105.

- تسخير موارد وخيرات الجزائر بعد سقوط فرنسا لخدمة دول المحور الأمر الذي أدى إلى إزدياد الطلب عليها لذلك تم تسجيل إنشاء العديد من المشاريع الصناعية بالجزائر أنذاك خاصة في ظل توقف النشاط الصناعي في فرنسا من ذلك نذكر إنشاء مصنع للزجاج بمدينة وهران ومصنع لتصفية الزيوت وقد كان إنتاج هذه المصانع يحول مباشرة إلى فرنسا لتعويض العجز المسجل[1].

3- التجارة:

إن المجال التجاري تأثر هو الأخر بظروف الحرب وذلك بسبب أن الإدارة الإستعمارية الفرنسية عملت على إحتكار التجارة الجزائرية [2]حيث إستمرت طيلة فترة الحرب وما قبلها وما بعدها في توجيه صادرات الجزائر نحو فرنسا، فالمعادن مثلا كالحديد والفوسفات بلغت قيمة صادراتها سنة 1913م حوالي 32 مليون فرنك فرنسي[3].

وفي سنة 1927م بلغت صادرات الجزائر من القمح حوالي 658 ألف قنطار بثمن 108 مليون فرنك فرنسي، هذا وقد بلغت قيمة صادرات الخضر الجافة 46 مليون فرنك فرنسي، أما قيمة صادرات الفواكه والثمار فقد بلغت 130 مليون فرنك فرنسي[4].

---

[1]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص،ص 105،106.

[2]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 108.

[3]- عبد الحكيم رواحنة، **السياسية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870-1930م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، 126.

[4]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 489.

وفي سنة 1939م قدرت قيمة صادرات الجزائر نحوفرنسا بـ 5200 مليون فرنك لترتفع سنة 1941م إلى 7590 مليون فرنك أما سنة 1943م فقد بلغت 920 مليون فرنك، وعليه يمكن القول أن هذه السياسة التجارية الفرنسية السائدة في الجزائر خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية نتج عنها عجز أغلب الأهالي الجزائريين عن إقتناء المواد الضرورية لعيشهم لأن جل إنتاج الجزائر قد تم تحويله إلى فرنسا لتعويض عجزها وبذلك أصبح حوالي 70% منهم تحت خطر الفقر[1].

[1]– محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية**، المرجع السابق، ص،ص 107،108.

خاتمة

تعتبر مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين بالنسبة للسلطات الإستعمارية الفرنسية من أهم القضايا التي سيطرت على جدول أعمال الطبقة السياسية في فرنسا حيث سعت هذه الأخيرة إلى تجنيد الأهالي المسلمين الجزائريين في صفوف جيشها وإقحامهم في حروبها، أما بالنسبة للجزائريين فمسألة التجنيد الإجباري كانت كذلك من أهم القضايا التي شغلت الأوساط الجزائرية لما ترتب عنها من إنعكاسات إجتماعية، نفسية، سياسية وعسكرية وإقتصادية، وبعد دراستي وتحليلي لثنايا هذا الموضوع توصلت في الأخير إلى مجموعة من الإستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن فكرة إستغلال الأهالي المسلمين الجزائريين كجنود في الجيش الفرنسي لم تكن وليدة القرن العشرين بل ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، حيث أدركت فرنسا أثناء توجهيها لحملتها على الجزائر سنة 1830م أن التوغل والسيطرة على هذه الأخيرة ليس بالأمر السهل ويستدعي منها تعزيز قوتها العسكرية.
- كان لرغبة فرنسا في فرض سيطرتها على الجزائر وتوسيع إمبراطوريتها وتعزيز قوتها العسكرية من بين أهم الأسباب التي دفعت بها إلى تشكيل فرق عسكرية من العناصر الأهلية والتي أقحمت قسرا أو طواعية في الحروب الداخلية والخارجية لفرنسا ومن بين أهم هذه الفرق نذكر فرقة الزواف، القناصة الجزائريون، فرقة الصبايحية، فرقة القومية، وسلك الرماة الجزائريين.

- تعتبر مسألة التجنيد الإجباري للأهالي المسلمين الجزائريين من أهم القضايا التي سيطرت على جدول أعمال الطبقة السياسية في فرنسا، حيث توالت المشاريع المتعلقة بالتجنيد على الحكومة الفرنسية إلا أنها قوبلت جميعا بالرفض ولم تجسد على أرض الواقع، وهكذا بقيت مسألة التجنيد معلقة إلى غاية صدور قانون مسيمي سنة 1907م، وتجسدت فعليا عقب صدور قانون03 فيفري1912.
- إن قانون التجنيد الإجباري الصادر بتاريخ 03 فيفري 1912م الذي تم بموجبه إقحام الأهالي المسلمين الجزائريين في الحروب الخارجية والداخلية الفرنسية بصفة إجبارية من بين القوانين الزجرية والتعسفية والمخالفة للقانون العام الدولي، والذي فرضت فرنسا بموجبه واجبات على الأهالي المسلمين الجزائريين بإعتبارهم رعايا فرنسيين وحرمتهم من أبسط حقوقهم الإنسانية.
- إن جل البنود القانونية لقانون التجنيد الإجباري 1912م كانت في مجملها خادمة للمصالح والأهداف الفرنسية فقط.
- ساهم الأهالي المسلمون الجزائريون في نصرة فرنسا من خلال تقديم أنفس ما يملكون ألا وهو أرواحهم سواء بصفة طوعية أو إجبارية بغية الحصول على إستقلال وحرية بلدهم الجزائر غير أن فرنسا تنكرت لوعودها ورفضت منح الإستقلال للجزائر وقتلت وجرحت الألاف من الأهالي الجزائريين.

- إستنزاف الموارد الإقتصادية للجزائر من طرف فرنسا إبان فترة الحرب العالمية الأولى والثانية لتغطية العجز المسجل هناك، الأمر الذي نتج عنه إنتشار المجاعة في مناطق عديدة من الجزائر.
- إكتساب الأهالي الجزائريين للخبرة العسكرية بعد مشاركتهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- إن تجنيد الأهالي المسلمين الجزائريين كعمال في مصانع الذخيرة والأسلحة وغيرها كان من شأنه أن أكسب الجزائريين خبرة مهنية.
- لعبت الدعاية الألمانية–العثمانية دورا هاما في توعية الأهالي المسلمين الجزائريين وعززت شعورهم الوطني والقومي الرافض لخدمة فرنسا والراغب في تحرير الجزائر.
- رغم أن الدعاية الفرنسية بذلت جهدا كبيرا وقدمت إغراءات مادية بهدف إستقطاب الأهالي المسلمين الجزائريين لينخرطوا في صفوف الجيش الفرنسي ويؤدوا الخدمة العسكرية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق مبتغاها لأن الدعاية الألمانية–العثمانية كان لها التأثير الأكبر على أذهان الأهالي الجزائريين المسلمين.
- عانى المجندون الجزائريون المسلمون من تعسف وبطش وعنصرية فرنسا أثناء فترة تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية حيث أن فرنسا كانت تعامل الجندي الفرنسي على أنه مواطن لديه حقوق وعليه واجبات، أما الجندي الأهلي الجزائري فكانت تعامله على أنه مواطن من الدرجة الثانية عليه واجبات وليس لديه حقوق.

- إتخذ موقف الأهالي المسلمين الجزائريين الرافض للتجنيد الإجباري عدة أشكال منها ما هو سياسي وما هو عسكري، فالسياسي تمثل في تشكيل الوفود وتقديم العرائض والمظاهرات والهجرة، أما العسكري فقد تمثل في الثورات ومن أهمها ثورة بني شقران سنة 1914 وثورة الأوراس سنة 1916م.
- أما الموقف الفرنسي فقد تباين بين معارض ومؤيد لقانون التجنيد الإجباري1912م، حيث أن المستوطنين رفضوه بشدة وأعتبروه تهديدا لوجودهم في الجزائر، أما الفرنسيين وخاصة الساسة العسكريين والسياسيين أعتبروه بمثابة حل أنسب لتعزيز القوة العسكرية الفرنسية.
- خلف قانون التجنيد الإجباري العديد من الإنعكاسات على مختلف الأصعدة منها ماهو إيجابي ومنها ما هو سلبي، فالإيجابي تمثل في تشكل صورة واضحة لدى الأهالي المسلمين الجزائريين عن مختلف الإتجاهات السياسية السائدة في فرنسا التي كان من شأنها بلورة الوعي السياسي لديهم والذي نتج عنه تأسيس تنظيم حزبي جزائري غداة الحرب العالمية الأولى عرف بإسم نجم شمال إفريقيا، أما السلبي فقد تمثل في مجازر الثامن ماي 1945م التي قتلت فيها فرنسا وشردت الآلاف من الأهالي الجزائريين، إضافة إلى إستنزاف الموارد الإقتصادية للجزائر وتوجهيها لخدمة إقتصاد فرنسا الأمر الذي كان من شأنه تدمير الكيان الإقتصادي للجزائر.

في الأخير ما يسعني إلا أن أتمنى أن تكون دراستي هذه قد قدمت إضافة معرفية لمخابر البحث التاريخية في الجزائر وبداية لمشروع دراسة أعمق وأوسع.

الملاحق

الملحق رقم (1): صورة توضيحية لجندي في فرقة الزواف.

فارس في فرقة « الزواف » .

المصدر: لويس الحاج، الجيش الفرنسي، ط1، بيروت: دار المكشوف، 1945، ص 195.

الملحق رقم (2): صورة توضيحية لجندي من فرقة القناصة الجزائريون.

ملازم ثان في قناصة الجزائر

المصدر: المرجع نفسه، ص 193.

الملحق رقم (3): صورة توضيحية لجنود من فرقة الصبايحية.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر : https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b530272146.r=spahis?rk=42918;4

الملحق(4): صورة توضيحية لجنود من فرقة القومية.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر :

https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b6908518r.r=les%20goumiers?rk=85837;2

الملحق رقم(5): صورة توضيحية لجنود من سلك الرماة الجزائريين.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر :

https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b6926202s.r=soldats%20des%20tirailleurs%20algeriens?rk=300430;4

الملحق(6): تقرير وزير الحرب ميليراند إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فاليار المتعلق بقانون التجنيد الإجباري.

Ministère de la guerre.

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 31 janvier 1912.

Monsieur le Président,

La loi du 11 juillet 1903 a prévu, pour les militaires indigènes, le droit à la pension proportionnelle à partir de douze ans de services. Elle ne spécifie en aucune façon qu'au delà de douze ans de services les indigènes n'ont pas le droit de contracter un nouveau rengagement. Cependant, le décret du 1er septembre 1904 stipule que les indigènes ne pourront rester sous les drapeaux, après douze ans de services, qu'en qualité de commissionnés, sans prime spéciale : il en résulte que fort peu d'indigènes restent au service après douze ans.

Il y aurait intérêt, cependant, à retenir au delà de cette limite un plus grand nombre d'indigènes : les régiments de tirailleurs auraient la faculté de conserver des hommes instruits, encore vigoureux et pouvant rendre d'excellents services, ainsi que des cadres inférieurs dont l'éducation et le dressage ont demandé beaucoup de temps et d'efforts.

Ces dispositions nouvelles permettraient, en outre, aux indigènes d'améliorer leur pension de retraite, jugée généralement un peu faible.

Il suffirait, dans ce but, de modifier les dispositions du décret du 1er septembre 1904, en admettant la possibilité de nouveaux rengagements avec prime après la douzième année de services.

Même en admettant une prime de 300 fr., légèrement supérieure à celle de 250 fr., qui est prévue aujourd'hui pour le rengagement après huit ans, il en résultera une économie sensible.

Le rengagé, après douze ans, touchera, en effet, comme allocations pécuniaires supplémentaires, pendant les quatre années de son rengagement : une prime de 300 fr., plus une somme annuelle de 54 fr., correspondant à une haute paye journalière de 15 centimes, soit au total : 516 fr.

S'il avait pris sa retraite à douze ans, il eût fallu lui payer la retraite annuelle minimum de 144 fr. et entretenir à sa place un nouvel engagé qui eût touché la prime de 400 fr., soit un total d'allocations pécuniaires de 936 fr. Toutefois, il faut tenir compte aussi du fait que la pension basée sur seize ans de services sera légèrement supérieure à celle qui aurait été basée sur douze ans seulement.

La mesure proposée se présente donc comme avantageuse : à l'intéressé, dont la pension sera augmentée; aux finances de l'État, qui seront déchargées, et enfin aux cadres des régiments indigènes, dont la constitution sera sérieusement améliorée.

D'autre part, les autorités militaires algériennes estiment avantageux, en vue de faciliter l'entrée des jeunes indigènes dans la carrière militaire, de créer conjointement avec l'engagement de quatre ans, un engagement de trois ans.

Ces engagés de trois ans ne toucheraient qu'une prime réduite à 250 fr., au lieu de celle de 400 fr. attribuées aux engagés de quatre ans.

Mais afin de leur permettre d'arriver ultérieurement à douze ans de services (date à laquelle est ouvert le droit à la pension proportionnelle), il est indispensable de prévoir aussi un rengagement complémentaire d'un an qui pourra être contracté à la fin de la onzième année de service.

Les dispositions prévues dans le décret ci-joint consacrent les modifications qui viennent d'être exposées; elles tendent, d'une part, à permettre aux militaires indigènes de servir en qualité de rengagés au delà de douze ans; d'autre part, à instituer conjointement avec l'engagement actuel, toujours contracté pour quatre ans, un engagement de trois ans pouvant être suivi ultérieurement, dans des conditions déterminées, d'un rengagement complémentaire d'un an.

Si vous approuvez les conclusions du présent rapport, j'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien le revêtir de votre signature.

Veuillez agréez, monsieur le Président, l'hommage de mon respectueux dévouement.

Le ministre de la guerre,

A. MILLERAND.

المصدر :

Millerand A, "Rapport au président de la république Français", op, cit, p4.

الملحق(7): صورة توضح النص القانوني لقانون التجنيد الإجباري 1912م.

Le Président de la République française,

Vu le sénatus-consulte du 14 juillet 1855 ;
Vu les décrets du 13 novembre 1899 ;
Vu le décret du 7 avril 1903 ;
Vu l'article 92 de la loi du 21 mars 1905 sur le recrutement de l'armée ;
Vu les décrets des 17 juillet 1908, 19 octobre 1909 et 28 février 1911 sur le recensement des indigènes algériens non naturalisés ;
Sur le rapport du ministre de la guerre,

DÉCRÈTE :

TITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 1er. — Le recrutement des indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie s'opère :

1° Par engagement volontaire ;

2° Par rengagement ;

3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

TITRE II

Recrutement par engagement volontaire et rengagement.

Art. 2. — Le mode actuel de service des indigènes de l'Algérie recrutés par engagement volontaire et rengagement reste défini, sans modifications, par les décrets et règlements en vigueur.

TITRE III

Des appels.

CHAPITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 3. — Le contingent à prélever en cas de besoin par voie d'appel sur la population indigène musulmane de l'Algérie sera fixé chaque année par le ministre de la guerre, après avis du Gouverneur général de l'Algérie, sur la proposition du général commandant le 19e corps d'armée.

La répartition de ce contingent entre les diverses communes d'Algérie sera faite par le Gouverneur général. La répartition entre les diverses unités sera faite par l'autorité militaire.

Art. 4. — La désignation des appelés aura lieu par tirage au sort.

Art. 5. — La durée du service actif imposé à chaque appelé est de trois ans.

En outre, le libéré restera à la disposition du ministre de la guerre, après avoir accompli son service actif, pendant une période de sept années comme réserviste.

Art. 6. — Les dispositions des articles 34 et 39 de la loi du 21 mars 1905 sont applicables aux militaires indigènes appelés.

CHAPITRE II

Recensement.

CHAPITRE II

Recensement.

Art. 7. — Tous les ans, du 1er octobre au 1er décembre, les maires et administrateurs des communes de l'Algérie procèdent à l'établissement des tableaux de recensement.

Art. 8. — Doivent être inscrits sur les tableaux de recensement de chaque commune :

1° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, d'après les registres de l'état civil et tous autres documents et renseignements, auront atteint l'âge de dix-huit ans dans le courant de l'année où a lieu le recensement ;

2° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, par suite d'omission, n'ont pas été inscrits les années précédentes, à moins qu'ils n'aient atteint l'âge de trente ans accomplis à l'époque de la clôture des tableaux ;

3° Les indigènes algériens âgés de dix-huit ans qui, n'étant pas nés dans la commune, y résident cependant depuis plus d'un an.

Art. 9. — Sont, d'après la notoriété publique, considérés comme ayant l'âge requis pour l'inscription sur les tableaux de recensement, les jeunes gens qui ne peuvent produire ou n'ont pas produit, avant vérification des tableaux de recensement, un extrait des registres de l'état civil constatant un âge différent ou qui, à défaut des registres de l'état civil, ne peuvent prouver ou n'ont pas prouvé leur âge.

Art. 10. — Les tableaux de recensement sont publiés dans chaque commune, du 1er au 31 décembre.

Pendant cette période, les maires et administrateurs reçoivent les réclamations des intéressés, opèrent les rectifications nécessaires et arrêtent définitivement les tableaux au 31 décembre, date à laquelle aucune réclamation ne pourra plus être admise.

Art. 11. — Les tableaux certifiés par les préfets et sous-préfets sont établis en deux expéditions.

L'une reste entre les mains du maire ou de l'administrateur, l'autre est adressée au bureau de recrutement divisionnaire où elle doit être parvenue le 15 janvier au plus tard.

CHAPITRE III

Dispenses, ajournements, exemptions.

Art. 12. — Est dispensé du service militaire :

1° Tout conscrit ayant un frère consanguin sous les drapeaux ;

2° Le plus âgé des deux frères consanguins tombés au sort en même temps ;

3° Le fils, seul soutien de sa mère veuve, ou le petit-fils, seul soutien de son aïeule veuve ;

4° L'orphelin ayant à sa charge des frères ou sœurs en bas âge ou infirmes ;

5° Le fils, seul soutien d'un père aveugle ou très âgé, ou infirme au point de ne pouvoir subvenir à ses besoins ;

6° Tout conscrit dont le frère sera mort en activité de service ou aura été réformé ou admis à la retraite pour blessure reçue ou infirmité contractée au service.

En outre pourront être dispensés les indigènes qui se trouvent dans des situations particulièrement dignes d'intérêt ne rentrant dans aucun des cas d'exception prévus ci-dessus.

Les dispenses une fois concédées sont définitives.

Art. 13. — Peuvent être ajournés deux années de suite, les jeunes gens d'une taille inférieure à 1m 56 ou reconnus d'une complexion trop faible pour le service militaire.

Ceux qui, après l'examen définitif, sont reconnus bons pour le service, sont soumis intégralement aux obligations d'activité et de réserve prévues par le présent décret.

Art. 14. — Sont exemptés et reçoivent un certificat d'exemption tous les jeunes gens qui sont déclarés impropres au service militaire.

CHAPITRE IV

Tirage au sort et formation du contingent.

Art. 15. — Il est formé chaque année par arrondissement une commission de tirage au sort qui se transporte dans divers centres de l'arrondissement, suivant un itinéraire arrêté par le Gouverneur général et publié à l'avance, pour procéder aux opérations du tirage au sort.

Ces commissions commencent à fonctionner à partir du 1er avril.

Art. 16. — Elles sont composées de la façon suivante :

Président.

Dans l'arrondissement chef-lieu, le secrétaire général pour les affaires indigènes, ayant seul voix délibérative.

Dans les autres arrondissements, le sous-préfet de l'arrondissement ; à défaut, un conseiller de préfecture ou le sous-préfet d'un autre arrondissement délégué par le préfet, ayant seul voix délibérative.

Membres.

Un officier supérieur français.
Un notable indigène.
Assistent à la commission :
Un médecin militaire ou, à défaut, un médecin civil.
Un interprète assermenté.

Membres.

Un officier supérieur français.
Un notable indigène.
Assistent à la commission :
Un médecin militaire ou, à défaut, un médecin civil.
Un interprète assermenté.
Un sous-officier, secrétaire.
Auxquels s'adjoignent :

Pour chaque commune, le maire ou l'administrateur de la commune.

Et pour chaque fraction indigène, le chef indigène et un notable de cette fraction.

Ces trois dernières personnes n'ont que voix consultative.

Dans les communes de plein exercice, où il n'existe pas d'adjoint indigène, celui-ci est remplacé par un conseiller municipal indigène que désigne le préfet.

Les membres militaires et, le cas échéant, le médecin civil de chaque commission sont désignés par le général de division, les membres civils par le préfet.

La commission réduite à deux membres peut néanmoins délibérer si le président et l'officier français sont présents.

Dans ce cas, s'il y a partage des voix, celle du président est prépondérante.

Art. 17. — Les opérations ont lieu dans l'ordre suivant :

1° Appel des conscrits ;
2° Tirage au sort ;
3° Prélèvement du contingent.

Art. 18. — Le tirage a lieu en suivant l'ordre d'inscription des noms sur les tableaux de recensement.

S'il se présente un certain nombre de jeunes gens demandant à accomplir volontairement leur service dans les conditions déterminées au présent titre, les premiers numéros leur seront attribués de droit et leur nombre sera défalqué du contingent à fournir par la commune.

Art. 19. — Sont portés sur une liste spéciale, tous ceux qui ne répondent pas à l'appel, sauf les cas d'impossibilité absolue sur lesquels statue la commission.

Cette liste constitue la liste des « inscrits d'office comme absents au tirage ».

Les inscrits d'office, activement recherchés, sont remis à l'autorité militaire dès qu'ils viennent à être arrêtés.

S'ils présentent une excuse reconnue valable après enquête par le bureau de recrutement, ils participeront au plus prochain tirage au sort.

En cas contraire, ils sont incorporés, après avoir subi, s'il y a lieu, la condamnation prononcée contre eux, sauf s'ils sont reconnus impropres au service.

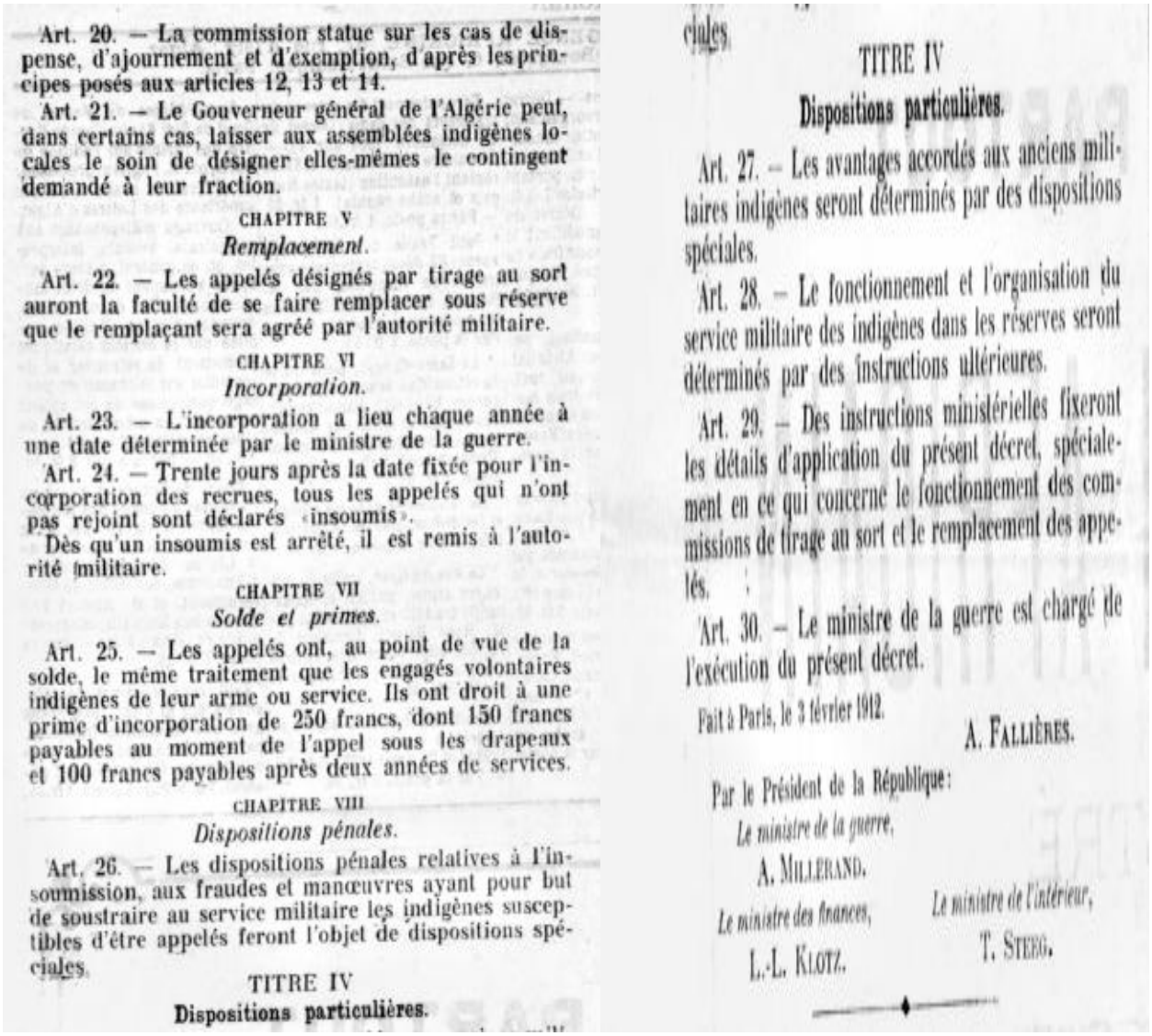

Art. 20. — La commission statue sur les cas de dispense, d'ajournement et d'exemption, d'après les principes posés aux articles 12, 13 et 14.

Art. 21. — Le Gouverneur général de l'Algérie peut, dans certains cas, laisser aux assemblées indigènes locales le soin de désigner elles-mêmes le contingent demandé à leur fraction.

CHAPITRE V

Remplacement.

Art. 22. — Les appelés désignés par tirage au sort auront la faculté de se faire remplacer sous réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

CHAPITRE VI

Incorporation.

Art. 23. — L'incorporation a lieu chaque année à une date déterminée par le ministre de la guerre.

Art. 24. — Trente jours après la date fixée pour l'incorporation des recrues, tous les appelés qui n'ont pas rejoint sont déclarés «insoumis».

Dès qu'un insoumis est arrêté, il est remis à l'autorité militaire.

CHAPITRE VII

Solde et primes.

Art. 25. — Les appelés ont, au point de vue de la solde, le même traitement que les engagés volontaires indigènes de leur arme ou service. Ils ont droit à une prime d'incorporation de 250 francs, dont 150 francs payables au moment de l'appel sous les drapeaux et 100 francs payables après deux années de services.

CHAPITRE VIII

Dispositions pénales.

Art. 26. — Les dispositions pénales relatives à l'insoumission, aux fraudes et manœuvres ayant pour but de soustraire au service militaire les indigènes susceptibles d'être appelés feront l'objet de dispositions spéciales.

TITRE IV

Dispositions particulières.

ciales.

TITRE IV

Dispositions particulières.

Art. 27. — Les avantages accordés aux anciens militaires indigènes seront déterminés par des dispositions spéciales.

Art. 28. — Le fonctionnement et l'organisation du service militaire des indigènes dans les réserves seront déterminés par des instructions ultérieures.

Art. 29. — Des instructions ministérielles fixeront les détails d'application du présent décret, spécialement en ce qui concerne le fonctionnement des commissions de tirage au sort et le remplacement des appelés.

Art. 30. — Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 3 février 1912.

A. FALLIÈRES.

Par le Président de la République :

Le ministre de la guerre,

A. MILLERAND.

Le ministre des finances,

L.-L. KLOTZ.

Le ministre de l'intérieur,

T. STEEG.

المصدر :

Ministre de la guerre, "Rapport au président de la république Français", op, cit, p,p 2,3.

الملحق(8): صورة توضح محتوى عريضة 1911م الموجهة من طرف المسلمين الفرنسيين بالجزائر إلى السلطات الفرنسية.

2- العريضة ضد التجنيد (1911):

"مذكرة حول الإجراءات التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون بالجزائر في مقابل التجنيد العسكري".

"أثارت الظروف التي شرع فيها المرسوم المؤرخ في 3 فيفري 1912 التجنيد العسكري للأهالي المسلمين انفعالا كبيرا في الجزائر برمتها، انفعال يمكن أن يستمر إذا ما لم تجلى الخلافات التي يسببها بسرعة.

أمام هذه الوضعية، فإن الوجهاء الموقعين أدناه، باسم أعداد كبيرة من أبناء وطنهم يرون أن من النافع زيارة حكومة الإقليم القاري (الميتروبول)، لإفهامها رغبة المسلمين في أن ينجم مقابل هذا العبء الجديد، الذي انضاف لأعباء ثقيلة أخرى موجودة من قبل، تحسن في وضعيتهم.

هؤلاء المندوبون، مستندين على العديد من العرائض التي صيغت في المقاطعات الجزائرية الثلاث، ومقتنعين أن كامل أبناء فرنسا يتعين أن يستجيبوا دوما لندائها، يعلنون أن أهالي الجزائر مستعدون لأداء كامل الواجبات الوطنية إزاء الوطن الأم.

ولكنهم من جهة أخرى يرون أن من الضروري:
أ- تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين، نفس المدة التي يقضيها الفرنسيون.
ب- الاستدعاء بسن 21 سنة بدلا عن 18 سنة، لأن بهذا السن، لا يكون المستدعون مكونين بما يكفي من الناحية الجسمانية.
ج- إلغاء المنحة، لأن العائلات ستكون فخورة برؤية أبنائها يخدمون في صفوف الجيش الفرنسي دون مقابل مادي.

فضلا عن ذلك، يطالبون بأن يمنحوا التعويضات الفعلية التالية:
1- إصلاح النظام القمعي.
2- تمثيل حقيقي وكافي في المجالس الجزائرية وفي الميتروبول.
3- التوزيع العادل للضرائب.
4- تخصيص الموارد المالية بشكل منصف بين مختلف مكونات الشعب

الجزائري.

الاستخلاصات التي توصل إليها الموقعون. يطالب الأهالي المسلمون بـــ:
1- أن توسع الهيئة الناخبة بغية ضمان فعالية وصدقية التصويت.
2- أن يرفع تعداد الممثلين من الأهالي في المجالس الجزائريـــة إلى خمســـي (5/2) تعدادها.
3- أن تتشكل الهيئة الناخبة بنفس الكيفية لناخبي جميع المجالس الجزائرية؛ في حال ما قدر أن من الضروري إجراء درجة ثانية من الانتخابات لتعيين

المستشارين العامين والمندوبين الماليين، يتعين أن ينال حق التصويت فقط المستشارين البلديين دون المساعدين من الأهالي.
4- أن يكون للمستشارين البلديين من الأهالي الحق في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات والمساعدين.
5- أن تعلن الوظائف العمومية غير متطابقة مع وظائف القياد ولمساعدين الأهالي.
6- أن يمثل الأهالي في البرلمان الفرنسي، أو أن يؤسس بباريس مجلس يمثل فيه مسلمو الجزائر بمندوبين ينتخبونهم بأنفسهم.
7- أن ينال الذين أوفوا بواجب الخدمة العسكرية، عن طريق الاستدعاء أو التطوع الإرادي الحق في اختيار صفة مواطن فرنسي دون الخضوع للإجراءات الحالية وبناء على تصريح عادي.

توقيع : الدكتور بن تامي، مستشار بلدي، الجزائر العاصمة
مختار حاج سعيد، محامي، قسنطينة
بوشريط علاوة، مستشار بلدي، قسنطينة
حاج عمار، مستشار بلدي، جيجل
جودي، مستشار بلدي، بسكرة
بن عثمان، مستشار بلدي، بيجو
بن ددوش، مستشار بلدي، تلمسان
قارة علي، من الأعيان، بونة

المصدر: محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا(1926-1937)"وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري"، المرجع السابق، ص،ص 20،22.

الملحق رقم(9): صورة توضيحية لمحتوى عريضة سكان الخروب بمدينة قسنطينة، الموجهة لرجال مجلس الأمة للجمهورية الفرنسية.

قسنطينة في ماي 1912

الى فخامة رجال مجلس الأمة للجمهورية الفرنسية العظيمة . .

بعد اهداء ما يليق بالمقام من التعظيم والاحترام فاننا نحن الواضعون خطوط أيديهم أسفله من مسلمي سكان الخروب من أيالة قسنطينة ؛ قد أزعجنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على ادخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألمنا للنهـاية لأن عهدنا بالدولة الفرانسوية الفخيمة منذ ثمانين سنة من حين استيلائها أنها ذات عدل وانصاف ، وخولتنا في هذه المدة الطويلة نعما غزيرة • فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيما وانا نرجـو من مراحمها واحسانها أن لا تلزمنا بذلك فانا نراه عين الاذلال والاحتقار والجبر والقهر الشديدين ، لأن كل انسان لا يرضى أن يكون مجبورا مقهورا على شيء أصلا ، سيما من كان من مثل رعية هذه الدولة الرؤوفة دولتنا العزيزة ذات الحرية التامة فانهم تربوا في مهد احسانها وعدم ضغطها •

وبحسبه فاننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الالزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي وان صممت الدولة ولا محالة ولم تنظر لفقرنا ولا لذلنا ولا لعدم من يأخذ بساعدنا فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية ، اذ لا يحسن عقلا ولا عادة أن يكون في وطن ثلاثة عناصر : عنصران متمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية والمساواة التامتين والعنصر الثالث ممنوع من جميعها • ثم اذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصـر الثالث لها ويقال له دافع على وطنك • فأي وطن لهذا الذليل الحقير الممنوع من كل حق والحال أنه بمرأى ومسمع من أخويه المشترك معهما في تعمير ذلك الوطن هما يتمتعان بلذائذه الحسية والمعنـوية مثل الوظائف العالية والحرية النامية ، ويراهما ينتخبان غيرهما لكل خطة وينتخبان من غيرهما ، وهو مندحظ في وسط الذلة متروك في مزبلة الاحتقار لا يذوق في ذلك الوطن الا القهر والجبر •

— 40 —

ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على جبرهم مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما . ففي هذه الحالة فان الدولة لا تستفيد منهم ثمرة دخولهم في العسكرية . اذ تكثير العنصر الغالب بالعنصر المغلوب واعتماد الأول على الثاني انما يكون اذا كان المغلوب غير مقهور وغير مهموم . ولا يكون كذلك (أي في فائدة الدولة) الا اذا رأى نفسه مساويا لذلك الغالب في سائر الحقوق . هنالك تكون للمغلوب وطنية يدافع عنها مدافعة الأسود الكواسر ، ويحب الغالب اذ ذاك محبة قلبية ويفديه بالنفس والولد والمال .

أما اذا لم يتوصل بالحقوق فانه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها ، واذا سيق لقتال عدو ينساق مذعورا مجبورا لولا يخفى على رجال الدولة الفخام انسياق المجبور المقهود فلا تحدثه نفسه الا بأن ثمرة هذا الانتصار الا القتل والأسر وقطع الأيدي والأرجل . ثم اذا رجع بخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة والجراحات العديدة لاقاه الاحتقار والذلة والانكسار .

فيا أنصار الانسانية هل هذا هو الانصاف الذي يفعله الغالب الرحيم مع المغلوب الضعيف ؟! ويا حماة الضعفاء ووكلاء المنكوبين ، ويا من تغذوا بلبان الحرية والانسانية والاصداع بكلمة الحق ! نحن رعية لكم نشكوكم الى أنفسكم ونرفع ما ضرنا منكم اليكم . اذ لا ناصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذين لا يرضون بما يؤلمنا ويضرنا .

فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه الا اذا قهرتمونا عليها وجبرتمونا على أدائها ، فنطلب اذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر حقوق الوطنية ليتأتى لنا الدفاع عنها والذب عليها بقلب صاف وفرح وسرور من غير ذلة ولا احتقار ومن غير تجرع كأس القهر والانكسار ، بشرط عدم ادخالنا في الجنسية أصلا اذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية ، فكل منا على دينه وجنسيته كما كنا منذ ثمانين سنة ، ونحن أخوة في الحقوق والمدافعة على الوطن بل على سائر التراب الفرنسوي حيثما كان .

ولا يدعي الملازمة بين الحقوق والجنسية الا من يريد أن يغبننا في حقوقنا من أعداء الانسانية التي تسعى في تعزيزها دولتنا الفخيمة • وأملنا وطيد في رجال الدولة الفخام ووكلاء مجلس الأمة الأحرار بأن يلتفتوا نحو شكايتنا ويعيروها بعضا من الاعتبار ويرفعوا عنا عظيم مصيبتنا ، كما هو شأنهم في كل مهم رفع اليهم ، وكما هي عادتهم في دفع كل ضيم قدم لديهم •

والسلام من المسلمين الساكنين بالخروب من أيالة قسنطينة الواضعين خطوط أيديهم أسفله •

انتهى

المصدر: عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1920-1936)، المرجع السابق، ص،ص 40،42.

الملحق رقم(10): صورة توضيحية لمحتوى عريضة الأمير خالد الموجهة للرئيس الأمريكي ولسن.

عريضة الأمير خالد لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

يشرفنا أن نوافيكم، مع روح العدالة لديكم، بعرض مقتضب عن الوضعية الحالية بالجزائر، الناجمة عن احتلالها من قبل فرنسا منذ 1830.

في كفاح غير متكافئ، ولكنه رغم ذلك يشرف آبائنا، قاتل الجزائريون لـ 17 سنة، بإصرار وثبات لا مثيل لهما، من أجل طرد المعتد والعيش في استقلال. ولكن للأسف لم ينتصروا في كفاحهم. خلال 89 سنة التي عشناها تحت الهيمنة الفرنسية، ولازلنا، يزداد انتشار الفقر لدينا، بينما يواصل المنتصرون الاغتناء على حسابنا. المعاهدة التي وقعت في 5 جويلية 1830، بين الجنرال بورمون وداي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا، عاداتنا وديننا. كرس قانون 1851 حقوق الملكية والانتفاع التي كانت موجودة خلال الاحتلال. لدى رسوه بالجزائر، في 5 ماي 1865، وجه نابليون الثالث بيانا لمسلمي الجزائر:

قال فيه: "عندما، منذ 35 سنة، وطأت فرنسا الأرض الإفريقية، فإنها لم تأت لتدمر هوية شعب، ولكن على العكس من أجل إعتاق هذا الشعب من اضطهاد أزلي، وقد استبدلت الحكم التركي بحكم أكثر اعتدالا، أكثر إنصافا، وأكثر تنورا...".

لقد كنا نتوقع العيش في سلام، جنبا إلى جنب وبالتعاون مع المحتلين الجدد، مستندين على هذه التصريحات الرسمية والعلنية. بعد ذلك، تأكدنا، للأسف، أن وعودا بهذه الروعة لن تبقى سوى أقوالا. في الواقع، كما كان عليه الأمر في زمن الرومان، طرد الفرنسيون تدريجيا المنهزمين عن طريق استملاك السهول الخصبة والمناطق الأكثر غنا. إلى غاية يومنا الحالي، لا يزال تأسيس المراكز الاستيطانية الجديدة متواصلا، عن طريق انتزاع من الأهالي الأراضي الجيدة التي بقيت لديهم، بذريعة: "استملاك من أجل مصلحة عمومية". أملاك الأوقاف، التي كانت تقدر بمئات ملايين الفرنكات، والتي كانت تستخدم للإنفاق على المعالم الدينية وعلى الفقراء، تم الاستيلاء عليها وتوزيعها بين الأوروبيين، الأمر الخطير نظرا للاستخدام الدقيق والديني الذي حدد لهذه الأملاك من قبل مانحيها.

في وقتنا الحالي، رغم قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، القلة من أملاك الأوقاف التي لا تزال موجودة، تسيرها الإدارة الفرنسية، عن طريق وصاية دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرفها. ولا داعي لتوضيح أن ليس لديهم أية سلطة.

بما يعاكس ديننا. تستغل الإدارة الاستعمارية كافة الفرص، خاصة خلال هذه الحرب، لتنظم في مساجدنا وأماكن تعبدنا تظاهرات سياسية. بحضور

حشود تتكون خاصة من الموظفين، تتلى خطب معدة للمناسبات من طرف موظفي الشعائر الدينية، ويصل الحد في انتهاك المقدسات هذا إلى غاية عزف الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرات التي تمس المعتقدات الإسلامية.

هكذا تم تطبيق تصريحات الجنرال بومون في 5 جويلية 1830 وقانون 1851. خلال 89 سنة، أرهق الأهالي بالضرائب: الضرائب الفرنسية والضرائب العربية الموجودة من فترة ما قبل الاحتلال، والتي حافظ عليها المحتلون الجدد. بمعاينة ميزان المداخيل والنفقات بالجزائر، يمكن أن نكتشف بسهولة أن الأهالي مثقلون بالضرائب، وأن الموازنة لا تأخذ مطلقا في الحسبان احتياجاتهم الخاصة. العديد من القبائل لا تحظى بطرقات وأغلبية أطفالنا ليس لديهم مدارس.

بفضل تضحياتنا، تشكلت جزائر فرنسية مزدهرة جدا، حيث زراعة الكروم تمتد على مرمى البصر. البلد مليء بالسكك الحديدة والطرقات التي تربط بين القرى الأوروبية. في مناطق غير بعيدة عن العاصمة، توجد قبائل كاملة، لا نجد بأراضيها ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة وشديدة الانحدار، طرقا للمواصلات، وتوسعات سكانية كبيرة تفتقد لأبسط الضروريات. كما كان الأمر وقت النبي إبراهيم، لا يزال اغتراف الماء يتم بجلد الماعز، في صهاريج أو آبار مفتوحة. في كل شيء حصة الأكثر عددا هي الأقل، وأعباء الأفقر هي الأعلى.

تحت نظام يزعم أنه جمهوري، يحكم القسم الأكبر من السكان بقوانين خاصة تخجل حتى المتوحشين. والنموذجي هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس محاكم استثناء (محاكم قمعية ومحاكم جنائية) تعود لـ 29 مارس 1902 و 30 ديسمبر 1902. يمكن أن نرى في ذلك مثالا لما يزعم أنه التقدم التدريجي نحو الحريات.

لكي لا نوسم بالمغالاة، نلحق بهذه العريضة مطويتين كتبهما فرنسيان من الجزائر: السيدان فرانسوا مارنور، محامي بمحكمة الاستئناف بالجزائر، وشارل ميشال، مستشار عام وعمدة تبسة، تبيانان الظلم المقيت الذي تمثله هذه القوانين.

نقدم فيما يلي مثالا آخر، يبين الإخلاف بالوعود المقدمة:

قبل 1912، كانت القوات من الأهالي تجند عن طريق التطوع الإرادي، مقابل بعض الامتيازات التي تمنح للمتطوعين. ألغيت هذه المزايا تدريجيا ووصل الأمر، سنة 1912، إلى التجنيد الإجباري، أولا الجزئي (10% من المجندين)، ثم الكامل، وهذا رغم الاعتراض القوي من الأهالي. طبقت ضريبة الدم مع الانتهاك التام لأكثر مبادئ العدالة أساسية.

مفقرين، مستعبدين ومذلين بقانون الأقوى، لم نكن نعتقد أنه سيأتي يوم نثقل فيه بعبء كهذا مخصص في الأصل للمواطنين الفرنسيين الذين يتمتعون بكافة الحقوق. سقط مئات الآلاف منا في مختلف ميادين القتال، حيث قاتلوا رغما عنهم شعوبا لم يكونوا يطمعون لا في معيشتها ولا في أملاكها. أرامل، أيتام ومبتورو هذه الحرب يفادون بعوائد أو معاشات تقل حتى عن ما يناله الفرنسيون الجدد. العديد من المصابين، العاجزين عن العمل، يزيدون أعداد البؤساء الذين تعج بهم المدن والأرياف.

من السهل على أي مراقب محايد أن يعاين الشقاء الذي يعيش فيه الأهالي. بالجزائر العاصمة نفسها مئات الأطفال من الجنسين في ثياب بالية ومصابين بالكساح، يجرون بؤسهم إلى الشوارع حيث يلتمسون إحسان الناس. في وجود هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة للجزائر غير مكترثة تماما.

باستخدام الذريعة الزائفة بعدم المس بالحريات، تم إرخاء الأخلاق تماما والمشروبات الكحولية تقدم بوفرة للأهالي في المقاهي. كمنهزمين خاضعين، تحملنا كافة هذه المعاناة، في انتظار وأملا في تحسن الأوضاع.

التصريح الرسمي الآتي: "لا يمكن أن يجبر أي شعب على العيش تحت سيادة يرفضها"، الذي أدليتم به في ماي 1917 في رسالتكم إلى روسيا، يجعلنا نأمل أنه قد آن أوان ذلك. ولكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الفرنسية بالجزائر، وصل الأهالي إلى درجة استعباد، لحد أنهم أصبحوا عاجزين عن التشكي. الخشية من القمع دون رأفة تغلق كافة الأفواه.

رغم ذلك فإننا نتقدم باسم أبناء وطننا، بنداء للمشاعر النبيلة للرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال مندوبين نختارهم بحرية لتقرير مستقبلنا، في إطار عصبة الأمم. 14 مبدأ للسلم العالمي التي قدمتموها، السيد الرئيس، وقبلها الحلفاء والقوى الرئيسية، يتعين أن تشكل قاعدة لانعتاق جميع الشعوب المضطهدة، دون تمييز في العرق ولا في الدين.

تمثلون في عيون العالم برمته حامل لواء الحقوق والعدالة. لم تتورطوا في هذه الحرب الكبيرة سوى من أجل إفادة جميع الشعوب به. نثق بشدة في وعدكم المقدس. أعدت هذه العريضة لتنويركم ولفت نظركم إلى وضعيتنا كمحتقرين.

وفي الأخير، تقبلوا سيدي الرئيس، التعبير عن فائق احترامي.

المصدر: محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا(1926-1937)"وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري"، المرجع السابق، ص،ص 31،35.

القائمة الببليوغرافية

أولا: المصادر

1) الكتب باللغة العربية:

1- بن عثمان حمدان خوجة، **المرآة**، تع وتح: محمد العربي الزبيري، الجزائر: منشوراتANEP، 2006.

2- عباس فرحات، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم"الشاب الجزائري"**، تر: أحمد منور، الجزائر: وزارة الثقافة، 2007.

3- عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، الجزائر: دار القصبة، 2005.

4- مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود محمد عباس، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

5- الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر: دار الهدى، 2009.

2) المذكرات الشخصية:

1- بن بلة أحمد، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات دار الآداب، [د، س، ن].

2- بن نبي مالك، **مذكرات شاهد القرن "الطفل" (1905-1930)**، ج1، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1969.

3- الحاج مصالي، **مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)**، تر: محمد المعراجي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007.

4- فلوسي مسعود، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة إبن النوي"شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى"**، ط2، [د، ب، ن]، [د، د، ن]، 2014.

3) الكتب باللغة الفرنسية:

1- A Raspail, **Étude Sur Le Service Militaire Obligatoire Des Indigènes en Algérie**, Paris: libraire militaire rchapelote et cie imprimeurs-éditeurs, 1910.

2- Achille Sèbe, **La Conscription Des Indigènes d'Algérie**, Paris: émile larosse libraire éditeurs, 1912.

3- Adolphe Messimy, **Le Statut Des Indigènes Algériens**, Paris: imprimerie libraire militaire, 1913.

4- Auntoine-Vincent Passols**, l'Algérie et L'assimilation Des Indigènes Musulmans : Étude Sur L'utilisation Des Ressources Militaire De l'Algérie**, Paris: henri charles-lavauzelle éditeur militaire, 1903.

5- Duc Aumale, **Les Zouaves et Les Chasseurs à Pied**, Paris: edition michel levy frères, 1885.

6- E Perret, **Les Français en Afrique "Récits Algeriens "**, édition illustré, Paris: bloud et barral libraires-éditeurs, 1887.

7- E Soutayra, **L'égislation et l'Algérie Lois, Ordonnance, Arrêtes**, second édition, Paris: maisoneuve et libraires-éditeurs, 1883.

8- EL Hadj Abdullah, **L'islam Dans L'armée Français (guerre de 1914-1915),** constantinople, 1915.

9- Faucon Narcisse, **Le Livre d'Or de l'Algérie**, tome1, Paris: éditeurs librairie algériennne et coloniale, 1889.

10- Karsenty Mendil**, Conscription Des Indigènes Musulmans d'Algérie**, Oran: imprimerie de fr augullo, 1908.

11- Noé Jean Robert Louis, **Souvenirs d'Afrique et d'Orient : Les Bachi-Bouzouks et Les Chasseurs d'Afrique**, Paris: michel lèvy frères libraires-éditeurs, 1861.

12- René Lespès**, Les Troupes Indigènes de l'Algérie au Service de La France : Tirailleurs, Spahis, Goumiers, Sahariens**, Alger: imprimerie minerva.

13- Spitz Joseph, **Histoire du 2e régimente de zouaves,** deuxième édition, Oran: paul prrier imprimeur éditeur, 1901.

4) الجرائد باللغة الفرنسية:

1- A Millerand, "Rapport au Président De La République Française"**, Journal Oficciel De La République Française**, N°37, Mercredi 7 Février 1912.
2- Gross Eugène, "L'exode Des Indigènes De Telemcen "interviews de personnalites indigènes et européennes ", **L'écho d'Oran**, N°14530, Mercredi18 Octobre1911.
3- "La Loi De Deux Ans et La Question Indigène", **Le Temps**, N°16987, Vendredi 27 Décembre 1907.
4- "La Loi De Deux Ans et La Questions indigènes "La Solution Possible**", Le Temps**, N°17002, 12 Janvier 1908.
5- "La Loi De Deux Ans et Les Quetions Indigènes", **Le Temps**, N°16999, Jeudi 9 Janvier 1908.
6- Ministre de la guerre, "Rapport au Président De La République Française"**, Le Mobacher**, N°5436, Samedi 2 Mars 1912.
7- Rouanet Jules, "Le Service Militaire Des Indigènes", **La Dépêche Algérienne**, N°8193, Samedi 4 Janvier 1908.

5) النشريات باللغة الفرنسية:

1- T Desachy, **l'Algérie et L'assimilation Des Indigènes Musulmans"Étude Sur L'utilisation Des Ressources Militaire De l'Algérie ",** Bulletin De La Société De Géographie d'Alger et De l'Afrique Du Nrd, tome11, Léon: imprimerie typographie lithographie, 1906.
2- Despois Jean**, L'émigration Des Travailleurs Algériens en France**, annales de géographie, N°323, 1952.

ثانيا: المراجع

1) الكتب باللغة العربية:

1- أبو علية عبد الفتاح، ياغي إسماعيل، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، ط3 مزيدة ومنقحة، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 1993.

2- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، تر: حاج مسعود وبلعريبي، ج2، الجزائر: دار الرائد، 2007.

3- أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، تر: المعهد العالي للترجمة، ج2، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2008.

4- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة، 2007.

5- أندري شارل جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة"الغزو وبدايات الإستعمار(1827-1871)"**، تر: المعهد العالي للترجمة، مج1، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2008.

6- برنيان أندري، نوشي أندري، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

7- البطريق عبد الحميد، **التيارات السياسية المعاصرة(1815-1960)**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1974.

8- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

9- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

10- بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، طبعة خاصة، الجزائر: دار البصائر، 2009.

11- بوعزيز يحيى، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائر(1830-1954)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

12- تابليت علي، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، الجزائر: منشورات تالة، 2009.

13- ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

14- خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

15- دوطوكفيل ألكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

16- الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.

17- زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين(1914-1939)"نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

18- زوزو عبد الحميد، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919-1939)**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

19- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، طبعة خاصة، الجزائر: دار البصائر، 2007.

20- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996.

21- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**، ج2، ط4 منقحة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

22- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)**، ج3، ط4 منقحة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

23- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**، ج4، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.

24- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الإحتلال)**، ط3، الجزائر :المركز الوطني للنشر والتوزيع، 1982.

25- سعد الله أبوالقاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)**،ج1،ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1992.

26- صاري الجيلالي، قداش محفوظ، **المقاومة السياسية(1900-1954)**" **الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1987.

27- صالح محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية(1847-1954)**، ط2 مزيدة ومنقحة، الجزائر: ألفا ديزاين، 2006.

28- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830)**، الجزائر: دار هومة، 2012.

29- العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية "الصراع السياسي"**، ط2، بيروت: دار النفائس، 1986.

30- عطى الله الجمل شوقي، **المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1977.

31- عطى الله الجمل شوقي، عبد الرازق عبد الله إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، القاهرة: المكتب المصري للنشر والتوزيع، 2000.

32- العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1920-1936)**، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

33- العلوي الطيب محمد، **مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، الجزائر: دار البعث، 1985.

34- عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**،ط1، الجزائر: دار ريحانة، 2002.

35- عميراوي أحميدة، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، الجزائر: دار الهدى، 2004.

36- غليسبي جوان، **الجزائر الثائرة**، تع: خيري حماد، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1961.

37- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)**، ج1، تر: أمحمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011.

38- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين"تاريخ الجزائر(1830-1954)"**، تر: محمد المعراجي، الجزائر: منشوراتANEP، 2008.

39- قداش محفوظ، قنانش محمد، **نجم شمال إفريقيا(1926-1937) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري"**، تر: أوذاينية خليل، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

40- قرين مولود، **عمر بن قدور الجزائري"دوره في الحركة الوطنية الجزائرية(1886-1932)"**، ج2، طبعة خاصة، الجزائر: وزارة الثقافة، 2013.

41- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

42- قنانش محمد، **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919-1939)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

43- لاوند رمضان، **الحرب العالمية الثانية**، ط13، بيروت: دار العلم للملايين، 1989.

44- لويس الحاج، **الجيش الفرنسي**، ط1، بيروت: دار المكشوف، 1945.

45- المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، [د، ب، ن]: المطبعة العربية، [د، س، ن].

46- المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، الجزائر: دار البصائر، 2009.

47- معمري خالفة، **عبان رمضان**، تر: زينب زخروف، ط2، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2008.

48- مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

49- مناصرية يوسف، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين(1919-1939)**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

50- النوار عبد العزيز سليمان، **نعنعي عبد المجيد، التاريخ المعاصر"أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية"**، بيروت: دار النهضة العربية، [د، س، ن].

51- الهشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر: دار هومة، [د، س، ن].

52- هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام(1847-1918)**، الجزائر: دار هومة، 2007.

53- هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار الهدى، 2008.

2) الكتب باللغة الفرنسية:

1- Ageron Charles Robert, **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919)**, tome second, Algérie : achevé d'imprimer les presses ENAG, 2013.
2- Menidjel Razik, **Les Tirailleurs Algériens**, Paris: édition publibook.

3) الكتب باللغة الإنجليزية:

1- Johnson Jennifer, **The Battle For Algeria**, Philadelphia: university of pensylvania press.

ثالثا: المجلات والدوريات

1) المجلات باللغة العربية:

1- أيت حبوش حميد، **قانون التجنيد الإجباري 1912م، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه**، الحوار المتوسطي، مج9، العدد2، 2018.

2- بالحاج ناصر، **دور الدعاية العثمانية- الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، 2008.

3- بكري حمزة، دادة محمد، **الدعاية الفرنسية في مطلع القرن20 بين ولاء ومواجهة الجزائريين**، مجلة الإنسان والمجال، مج5، العدد9، 2019.

4- بلفردي جمال، ألبار صباح، **المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، مجلة المعارف والبحوث للدراسات التاريخية، العدد17.

5- بودواية مبخوت، تابتي حياة، **إستمرارية التجنيد الإجباري للجزائريين (1916-1918) عمالة وهران انموذجا**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج3، العدد1، قسم التاريخ، جامعة تلمسان.

6- بوشو وليد، **التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى**، مجلة للدراسات التاريخية العسكرية، العدد1، 2019.

7- تابتي حياة، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1914)-عمالة وهران انموذجا-**، مجلة الآداب، العدد13، ديسمبر 2007.

8- تاونزة محفوظ، سبيحي عائشة، **تفاعل جريدة الفاروق الجزائرية مع أحداث الحرب العالمية الأولى خلال فترة (1914-1915)**، الحوار المتوسطي، مج10، العدد3، 2019.

9- الجميلي رسول حسين، **مقارنة بين عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة من ناحية الهياكل، المبادئ، الأهداف**، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

10- حمودة ياسين، **إصلاحات سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919**، مجلة القرطاس، العدد4، جانفي2017.

11- داهة بن عدة، **ثورة بني شقران 1914 وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للإحتلال الفرنسي،** عصور الجديدة، العدد11-12، 2014.

12- دهاش الصادق، **مراقبة وحجز مراسلات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بين (1914-1930)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج10، العدد4، ديسمبر 2018.

13- زنقوفي فوزية، **وقع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945**، مجلة دراسات تاريخية، مج8، العدد1، 2020.

14- شايب قدادرة، **أثر إندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1942) دراسة تحليلية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

15- شبوب محمد، **الإحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج13، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

16- قرين مولود، **أضواء جديدة على نشاط رابح بوكابوية في معسكر الهلال الأحمر الألماني خلال الحرب العالمية الأولى**، مجلة مدارات تاريخية، مج3، العدد1، 2021.

17- لباز الطيب، **التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939-1944)**، مجلة طبنة، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر.

18- لونيسي إبراهيم، **تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية(1939-1945)**، مجلة المصادر، العدد4، الجزائر.

19- مدربل مصطفى الأمين، **الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، مجلة الدراسات الإفريقية، مج3، العدد8، ماي 2020.

20- مقيدش علجية، **قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 الظروف، المحتوى، رد فعل الجزائريين،** دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج12، العدد1، 2020.

21- موفق محمد، **مقاربة من ثورة بني شقران1914**، المجلة الجزائرية للمخطوطات.

22- مولاي حليمة، **مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**، كان التاريخية، العدد43، مارس 2019.

23- ميسوم بلقاسم، **سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة (1930-1954)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد6، 2013.

24- ناقل عائشة، ولد النبية كريم، **فرق الصبايحية وإستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر(1830-1845)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، مج12، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.

25- هلايلي حنيفي، **الجزائريون المجندون في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)**"**أضواء جديدة على كتابات الملازم الأول رابح بوكابوية**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج3، العدد1، 2021.

2) الدوريات باللغة العربية:

1- عياشي عبد الكريم، **أنشطة وأعمال الدعاية لدول المحور خلال الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقيا وتداعياتها**، دورية مدارات تاريخية، مج1، العدد3، سبتمبر 2019.

3) المجلات باللغة الفرنسية:

1- Ageron Robert Charles, **Jules Ferry et La Question Algérienne en 1892(D'après Quelques Inédits)**, Revue d'Histoire Modern et Contemporaine, tome10, N°2, Avril-Juin 1963.

رابعا: الرسائل الجامعية

1) أطروحات الدكتوراه

1- بلجة عبد القادر، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907-1945)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016.

2- راجعي عبد العزيز، **المسيرة النضالية للعمال الجزائريين(1924-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل، م، د، في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري2، قسنطينة، 2018.

3- شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية وإجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران -1-، الجزائر، 2015.

4- طعبه حورية، **السياسية الإقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870-1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل، م، د)، تخصص تاريخ معاصر (غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020.

5- مزيان سعيدي، **السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غيرمنشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.

2) أطروحات الماجستير

1- بالحاج ناصر، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر(غير منشورة)، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2005.

2- بجاوي محمد، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830-1900)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر العاصمة، 2006.

3- بن الشيخ حكيم، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين(1912-1936)**، أطروحة مجاستير(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.

4- بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية(1919-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

5- تابتي حياة، **الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة وهران-السانيا-، الجزائر، 2006.

6- التيجاني محمد العيد، **الشؤون الجزائرية (الأهلية) من خلال جريدة المبشرة(1900-1914)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2006.

7- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870-1930)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث(غير منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

8- الصغير محمد عباس، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية(1927-1963)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية(غير منشورة)، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

9- معزة عز الدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال(1899-1985)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

خامسا: المقالات

1) المقالات باللغة العربية

بومديني محمد، **الدعاية الألمانية في الجزائر وتأثيراتها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، جامعة عبد الحميد مهري2، قسنطينة.

شبوب محمد، **الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

الطائي علي عبد الله حسن، **روسيا وحرب القرم(1853-1856)**، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل.

2) المقالات باللغة الفرنسية

1- Ageron Robert Charles**, Les migrations Des Musulmans Algériens et L'exode de Telemcen(1830-1911),** annales. economies, sociétés, civilisations, N°5, 1967.

سادسا: الموسوعات والمعاجم

1) الموسوعات

1- البيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

2- دريفوس جورج فرنسوا، ماركس رولان وأخرون، **موسوعة تاريخ أوروبا العام من 1789 حتى أيامنا**، تر: حسين حيدر، ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1995.

3- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د، س، ن].

2) المعاجم

1- صحراوي بن كمال، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19"شخصيات، أماكن، أحداث، معارك"**، ط1، الجزائر: ألفا للوثائق، 2020.

2- نبهان محمد يحيى، **معجم مصطلحات التاريخ**، الأردن: دار يافا للنشر والتوزيع، 2008.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- **https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b530272146.r=spahis?rk=42918;4**
2- **https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b6908518r.r=les%20goumiers?rk=85837;2**
3- **3https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b6926202s.r=soldats%20des%20tirailleurs%20algeriens?rk=300430;4**
4- **https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/5/1/التجنيد-الإجباري**
5- **https://www.persee.fr/doc/ahess_0395-2649_1967_num_22_5_421600**
6- **https://www.persee.fr/doc/ahess_0395-2649_1967_num_22_5_421600**
7- **https://www.persee.fr/doc/rhmc_0048-8003_1963_num_10_2_2848**
8- **https://www.alburaq.net/meaning/تجنيد**

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	8-1
الفصل الأول: الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي	
المبحث الأول: تجنيد الجزائريين قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912	10
المبحث الثاني: الفرق العسكرية الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي	16
المبحث الثالث: الخلفية التاريخية لمسألة التجنيد الإجباري للجزائريين	25
الفصل الثاني: إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912	
المبحث الأول: مفهوم قانون التجنيد الإجباري	31
المبحث الثاني: ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري	34
المبحث الثالث: دراسة مضمونه	39
الفصل الثالث: تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية والمواقف المختلفة منه	
المبحث الأول: الجزائريين والحرب العالمية الأولى	49
المبحث الثاني: الجزائريين والحرب العالمية الثانية	65
المبحث الثالث: موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين	77
الفصل الرابع: إنعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين	
المبحث الأول: الإنعكاسات الإجتماعية والنفسية	92
المبحث الثاني: الإنعكاسات السياسية والعسكرية	97
المبحث الثالث: الإنعكاسات الإقتصادية	109
خاتمة	115
قائمة الملاحق	121
قائمة المصادر والمراجع	140

الملخص:

إن الإحتلال الفرنسي للجزائر وما صاحبه من تطورات ورغبة فرنسا في توسيع إمبراطورتها وفرض سيطرتها على الجزائر، وتطورات الحرب العالمية الأولى والثانية التي شهدتها دول العالم أجمع كانت من بين أهم الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى التفكير في تعزيز قوتها العسكرية في ظل نقص وتراجع تعداد جيشها، الأمر الذي دفع بها إلى التطلع لتجنيد أبناء مستعمراتها في صفوف جيشها خاصة الجزائر لتعويض العجز المسجل لديها، وقد تجسد هذا فعليا عقب إصدار قانون 03 فيفري 1912م من قبل السلطة العليا الفرنسية، الذي خلف العديد من الإنعكاسات الوخيمة على مستقبل الجزائر المستعمرة.

Résumé:

L’occupation française de l’Algérie et les développements qui l’accompagnent et le désir de la France d’étendre son empire et d’imposer son contrôle sur l’Algérie, et les développements des Première et Seconde Guerres mondiales dont tous les pays du monde ont été témoins, c’est l’une des principales raisons qui ont poussé la France à penser à renforcer sa puissance militaire face à la pénurie et à la baisse des effectifs de son armée. Ce qui l’a poussée à aspirer à enrôler les fils de ses colonies dans les rangs de son armée, notamment l’Algérie pour compenser les déficit enregistré avec elle. Celui-ci s’est en fait concrétisé après la promulgation de la loi du 3 février 1912 après JC par l’autorité suprême française, qui a eu de nombreuses répercussions désastreuses sur l’avenir de l’Algérie coloniale.

Summary:

The French occupation of Algeria and the accompanying developments and France's desire to expand its empire and impose its control of Algeria, and the developments of the first and second World War that was witnessed by the whole world countries were among the most important reasons that prompted France to think of strengthening its military power in light of the shortage and decline the number of them army. Which prompted them to aspire to enlist the sons of its colonies in the ranks of the army especially Algeria, to compensate the deficit registered with it, and this was actually embodied after the issuance of the law of February 3, 1912 AD by the French supreme authority, which left many dire repercussions on the future of colonized Algeria.